وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في شعبة العلوم التجارية، تخصصمالية وتجارة دولية

بعنوان:

تمويل التجارة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي والدفع الالكتروني

من إعداد الطالبة:

-العربي سعاد

تحت إشراف الأستاذ:

- د. وازي عز الدين

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
دحو سليمان	جامعة غرداية	رئيس اللجنة
وازي عز الدين	جامعة غرداية	مشرف ومقررا
عيدات محند اورابح	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2025 - 2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في شعبة العلوم التجارية، تخصصمالية وتجارة دولية

بعنوان:

تمويل التجارة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي والدفع الالكتروني

من إعداد الطالبة:

-العربي سعاد

تحت إشراف الأستاذ:

- د. وازي عز الدين

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
دحو سليمان	جامعة غرداية	رئيس اللجنة
وازي عز الدين	جامعة غرداية	مشرف ومقررا
عيدات محند اورابح	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2025 - 2026

الإهـــــداء

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

وبكل حب أهدي ثمرة تخرجي ونجاحي:

الحمد لله حمدا وشكرا وامتنانا على البدء والختام، هنا انا اليوم أتوج لحضات الأخيرة في هدا الطريق الذي كان يحمل في طياته العثرات و العقبات .ورغم ذلك ظلت قدماي تخطو بكل صبر وطموح وعزيمة وتفاؤل بالحسن ظن بالله.

إلى من أحمل اسمهم بكل فخر، إلى نبع العطاء ومصدر قوتي وإلهامي في هذه الحياة ..والدي العزيزين، حفظهما الله وأدام عليهما الصحة والعافية.

إلى شريك العمر، وسندي في دروب الحياة، من كان لي عوناً ودعماً طوال مسيرتي الدراسية ..زوجي الغالي.

إلى زهرات حياتي ونبضات قلبي، من تبتسم الدنيا بوجودهن ...بناتي حبيباتي (وردة، إيمان، ونور).

إلى صغيري الجميل وسر سعادتي ...ابني الغالي (آدم)، أنبتك الله نباتاً حسناً.

إليكم جميعاً، أهدي هذا الجهد المتواضع ثمرة حبٍّ ودعمٍ لا ينتهي.

إلى من يربطني بهن الدم والروح، إلى السند والقلوب الطاهرة التي تمدني بالحب والأم،الى أخوتي وأخواتي أدامكم الله الى سندي والكتف الذي أسند عليه .. أنار الله دربهن وحفظهن لي.

إلى كل هؤلاء.. أهدي هذا العمل المتواضع ثمرة جهد وكفاح.

شكـــر وعـــرفـــان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدي إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فأدعوا له "

اللهم إنا نشكرك على نعمتك ونحمدك عيها، اللهم إنا نشكرك على كل طريق صعب سيرته لنا، والحمد الله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين.

إن واجب الوفاء والإخلاص يدعونا أن نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى كل من ساعدنا في هذا العمل وتخص بالذكر، الأستاذ "وازي عز الدين"، وذلك لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة نصحا وتوجيها وإرشادا.

رئيس اللجنة المحترم، الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني جداً ومما يبعث على الفخر في نفسي، أن أقف اليوم أمام قامات علمية وتخصصية مثلكم، لأعرض بين أيديكم ثمرة جهدي في هذه المذكرة.

أتوجه إليكم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لتفضلكم بقبول مناقشة هذا العمل، وتخصيص جزء من وقتكم الثمين لتقويمه وإثرائه. وأؤكد لكم أنني سأصغي بكل اهتمام وتقدير لكل ملاحظة وتوجيه ستقدمونه لي اليوم، فآراؤكم هي اللمسة العلمية التي ستُصوب هذا البحث وتمنحه قيمته الحقيقية.

كما نتقدم بأسمى عبارات التقدير والعرفان لكل الأساتذة الأفاضل بكلية العلوم الإقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير لما قدموه لنا من نصائح وإرشادات منذ مسيرة الجامعية، كما لا ننسى بشكر عمال المكتبة لمساعدتهم في تقديم المراجع وإلى كل يد أمدتنا بالعون وكل من ساهم من قريب أو بعيد لرفع معنوياتها ولكل من لم يبخل علينا بالنصائح والتوجيهات.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع تمويل التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التحول الرقمي، من خلال إبراز دور التكنولوجيا المالية ووسائل الدفع الإلكتروني في تطوير الخدمات المصرفية المرتبطة بالتجارة الدولية، مع التعرف على أبرز التحديات التي تعيق رقمنة هذا القطاع وآفاق تطويره مستقبلاً. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى تقارير رسمية ودراسات أكاديمية متخصصة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر تمتلك بنية تحتية رقمية مهمة، غير أن رقمنة تمويل التجارة الخارجية ما تزال تواجه عدة عراقيل قانونية وتقنية وتنظيمية، مما يستدعي تسريع الإصلاحات وتعزيز البيئة الرقمية المصرفية بما يتوافق مع متطلبات التجارة الدولية الحديثة.

الكلمات المفتاحية:

تمويل التجارة الخارجية، التحول الرقمي، الدفع الإلكتروني، التكنولوجيا المالية، البنوك الجزائرية، التجارة الدولية.

Abstract

This study aims to analyze the reality of foreign trade financing in Algeria in light of digital transformation by highlighting the role of financial technology and electronic payment systems in developing banking services related to international trade, while identifying the major challenges hindering the digitalization of this sector and exploring its future prospects. The study adopted a descriptive-analytical approach based on official reports and specialized academic studies.

The study found that Algeria possesses an important digital infrastructure; however, the digitalization of foreign trade financing still faces several legal, technical, and organizational obstacles. Therefore, accelerating reforms and strengthening the digital banking environment have become necessary to meet the requirements of modern international trade.

Keywords:

Foreign Trade Financing, Digital Transformation, Electronic Payment, Financial Technology, Algerian Banks, International Trade.

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	**I**
الشكر والعرفان	**II**
الملخص بالغة العربية بالإنجليزية	**III**
قائمة المحتويات	**V-VI**
فهرس الجداول والأشكال	**VII**
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري لتمويل التجارة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي والدفع الإلكتروني	
تمهيد:	**2**
المبحث الأول: الأسس النظرية وآليات تمويل التجارة الخارجية	**3**
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهميتها	**4-3**
المطلب الثاني: آليات تمويل التجارة الخارجية ودور البنوك	**23-5**
المبحث الثاني: التطور التكنولوجي والدفع الإلكتروني في تمويل التجارة الخارجية	**24**
المطلب الأول: التحول الرقمي في القطاع البنكي والتكنولوجيا المالية(FinTech)	**31-24**
المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في المعاملات الدولية	**42-31**
المطلب الثالث: أثر التطور التكنولوجي على كفاءة تمويل التجارة الخارجية	**46-42**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية	**47**
المطلب الأول: الدراساتالسابقة العربية	**49-47**
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية	**54-50**
المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	**55**
خلاصة الفصل الأول:	**56**
الفصل الثاني: واقع تمويل التجارة الخارجية في ظل الدفع الإلكتروني في الجزائر (دراسة حالة وكالة بنكية)	
تمهيد:	**57**
المبحث الأول :تمويل التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التحول الرقمي	**58**
المطلب الأول :نظرة عامة على نظام تمويل التجارة الخارجية في الجزائر	**62-58**
المطلب الثاني :واقع استخدام التكنولوجيا والدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية	**67-63**

قائمة المحتويات

المطلب الثالث :التحديات التي تواجه رقمنة تمويل التجارة الخارجيةفي الجزائر	**70-67**
المبحث الثاني: تحليل منظومة الدفع الإلكتروني في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية	**71**
المطلب الأول :أدوات الدفع الإلكتروني في منظومة تمويل التجارة الخارجية الجزائرية	**76-71**
المطلب الثاني :المؤسسات الداعمة لمنظومة الدفع الإلكتروني في التجارة الخارجية الجزائرية	**79-77**
المطلب الثالث :الإطار القانوني والتنظيمي لرقمنة تمويل التجارة الخارجية	**82-79**
المبحث الثالث :آفاق تطوير منظومة الدفع الإلكتروني في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية	**83**
المطلب الأول :الإصلاحات الجارية ومتطلبات تطوير المنظومة	**85-83**
المطلب الثاني :التجارب الدولية في تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني	**87-85**
المطلب الثالث :سبل تطوير الدفع الإلكتروني في تمويل التجارة الخارجية	**90-87**
خلاصة الفصل الثاني:	**91**
الخاتمة العامة	**96-93**
قائمة المصادر والمراجع	**102-97**

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	مقارنة بين وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية في التجارة الدولية	31
2	أمثلة تطبيقية لوسائل الدفع الإلكترونية المستخدمة في التجارة الدولية	31
3	تطوّر الميزان التجاري الجزائري 2020–2023 (بمليار دولار)	60
4	المؤشرات الرئيسية للدفع الإلكتروني في الجزائر (2022–2024)	66
5	تطور حجم وقيمة العمليات عبر نظامي ARTS و ATCI (2006–2019)	73
6	مقارنة أدوات الدفع الإلكتروني في التجارة الخارجية الجزائرية	74
7	ملخص التحديات والآفاق في رقمنة تمويل التجارة الخارجية الجزائرية	86

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	سير عملية فتح الاعتماد المستندي	11
2	سير عملية قرض المشتري	15
3	سير عملية قرض المورد	16
4	سير عملية القرض الإيجاري	18
5	تطور حجم المدفوعات الإلكترونيةعالميًا خلال الفترة (2018–2024)	32

مقدمـــة

مقدمــة:

مع تسارع الثورة الرقمية على المستوى العالمي، شهدت الأنظمة المالية والمصرفية تحولات جوهرية أعادت تشكيل طبيعة العمل البنكي وآليات تمويل المبادلات الاقتصادية الدولية. فقد أدى التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى ظهور نماذج مالية حديثة تقوم على الرقمنة والسرعة والكفاءة، الأمر الذي ساهم في انتقال الخدمات المصرفية من التعاملات التقليدية الورقية إلى بيئة رقمية متكاملة. وقد تجسدت هذه التحولات في انتشار أنظمة الدفع الإلكتروني، وتطور شبكات التحويل المالي الدولية، وعلى رأسها SWIFT، إضافة إلى بروز تقنيات البلوك تشين والذكاء الاصطناعي ضمن منظومة التكنولوجيا المالية المعروفة بـ.FinTech

وتُعدّ التجارة الخارجية من أكثر المجالات الاقتصادية تأثراً بهذه التحولات الرقمية، نظراً لما تتسم به المعاملات التجارية الدولية من تعقيد وتعدد في الأطراف والأنظمة القانونية والجغرافية. وقد ارتكز تمويل التجارة الخارجية تقليدياً على أدوات مصرفية أساسية، مثل الاعتمادات المستندية، والتحصيلات المستندية، والتحويلات المصرفية الدولية، وهي أدوات لا تزال تمثل الدعامة الرئيسية للعمل المصرفي الدولي، غير أنها أصبحت مطالبة اليوم بالتكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي والانتقال نحو المعالجة الإلكترونية للمستندات والعمليات وفق المعايير الدولية الحديثة.

وفي هذا السياق، تسعى الجزائر إلى تحديث منظومتها المصرفية ومواكبة التحول الرقمي العالمي، في ظل قطاع بنكي يضم إحدى وعشرين مؤسسة مصرفية معتمدة، تهيمن عليه البنوك العمومية التي تستحوذ على الحصة الأكبر من عمليات تمويل التجارة الخارجية. وقد شهدت السنوات الأخيرة مجموعة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الرامية إلى تعزيز الرقمنة المالية، من أبرزها صدور القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09، الذي أتاح إمكانية إنشاء بنوك رقمية، وأقرّ إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي، إلى جانب تطوير البنية التحتية للدفع الإلكتروني عبر مؤسسات متخصصة مثل SATIMو.GIE Monétique

ورغم هذه الجهود، لا يزال مسار التحول الرقمي في مجال تمويل التجارة الخارجية يواجه عدة تحديات، تتمثل في تقادم بعض الأنظمة المعلوماتية، وعدم اكتمال الإطار القانوني المنظم للمستندات التجارية الإلكترونية وفق معايير International Chamber of Commerce، فضلاً عن استمرار اتساع الاقتصاد غير الرسمي وضعف الثقافة الرقمية لدى بعض المتعاملين الاقتصاديين. كما يزداد هذا التحدي تعقيداً في ظل استمرار اعتماد الصادرات الجزائرية بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، بنسبة تقارب

83%، الأمر الذي يجعل من تطوير الرقمنة المالية وتنويع أدوات التمويل ضرورة استراتيجية لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص واقع تمويل التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التحول الرقمي، من خلال تحليل أدوات الدفع الإلكتروني المستخدمة، وبيان أهم التحديات التي تواجه هذا المجال، مع استشراف آفاق تطويره بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي العالمي.

إشكالية الدراسة:

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة وتنامي دور وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات التجارية الدولية، يبرز تساؤل جوهري حول مدى قدرة المنظومة المصرفية الجزائرية على مواكبة هذه التطورات وتوظيفها في تحسين كفاءة تمويل التجارة الخارجية، وهو ما يُصاغ في الإشكالية الرئيسية الآتية:

إلى أي مدى يساهم التطور التكنولوجي وانتشار وسائل الدفع الإلكتروني في تحسين تمويل التجارة الخارجية في الجزائر؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ✓ ما واقع نظام تمويل التجارة الخارجية في الجزائر من حيث البنية الهيكلية والتنظيمية والتشريعية؟
- ✓ إلى أي مدى يتم استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في تمويل عمليات التجارة الخارجية في الجزائر؟
- ✓ ما أبرز التحديات التقنية والتشريعية والاقتصادية التي تواجه رقمنة تمويل التجارة الخارجية في البنوك الجزائرية؟
- ✓ ما أهم الإصلاحات المعتمدة والآفاق المستقبلية لتطوير منظومة تمويل التجارة الخارجية في الجزائر في ضوء التجارب الدولية المقارنة؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ **الفرضية الأولى** :يمتلك القطاع المصرفي الجزائري بنية تحتية رقمية أساسية في مجال الدفع الإلكتروني.
- ✓ **الفرضية الثانية** :يساهم التحول الرقمي في تحسين كفاءة عمليات تمويل التجارة الخارجية، خاصة من حيث سرعة التحويلات وتقليص آجال المعالجة والمقاصة.
- ✓

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ تأصيل الإطار النظري المرتبط بتمويل التجارة الخارجية والتكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في القطاع المصرفي.
- ✓ تشخيص واقع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في تمويل التجارة الخارجية في الجزائر.
- ✓ تحليل البنية المؤسسية والتشريعية المنظمة للمنظومة المالية الرقمية في الجزائر.
- ✓ تحديد أبرز التحديات التقنية والتشريعية والتنظيمية التي تعيق رقمنة تمويل التجارة الخارجية.
- ✓ استشراف آفاق تطوير منظومة تمويل التجارة الخارجية في الجزائر بالاستفادة من التجارب الدولية الرائدة.
- ✓ تقديم مجموعة من التوصيات العلمية والعملية التي من شأنها دعم وتعزيز رقمنة تمويل التجارة الخارجية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع الذي يجمع بين ثلاثة محاور أساسية ذات راهنية متزايدة في الاقتصاد الجزائري، تتمثل في تمويل التجارة الخارجية باعتباره ركيزة أساسية للنشاط الاقتصادي الخارجي، والتكنولوجيا المالية بوصفها محركاً رئيسياً للتحول الرقمي في القطاع المصرفي، إضافة إلى الإصلاحات التشريعية الحديثة التي فتحت آفاقاً جديدة لتطوير المنظومة المالية والمصرفية في الجزائر.

كما تكتسي الدراسة أهمية علمية من خلال مساهمتها في إثراء الأدبيات الأكاديمية الجزائرية المتعلقة برقمنة تمويل التجارة الخارجية، عبر تحليل واقع المنظومة الرقمية المالية، وإبراز التحديات التي تواجهها، واستشراف فرص تطويرها في ظل التحولات الرقمية العالمية.

المنهجية المتبعة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية المرتبطة بموضوع البحث، وذلك من خلال وصف وتحليل واقع تمويل التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التحول الرقمي. وقد استندت الدراسة إلى مجموعة من المصادر الرسمية والعلمية، من بينها تقارير Bank of Algeria، وإحصائيات World Bank وInternational Monetary Fund، إضافة إلى البيانات

المتاحة عبر منصات Statistaو Trade.gov، فضلاً عن الدراسات الأكاديمية المحكمة المنشورة عبر منصة ASJPوالمجلات العلمية الدولية المتخصصة.

هيكل الدراسة:

قُسِّمت هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين، خُصِّص الفصل الأول للإطار النظري لتمويل التجارة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث تناولت على التوالي: الأسس النظرية وآليات تمويل التجارة الخارجية، ودور التكنولوجيا المالية ووسائل الدفع الإلكتروني في تطوير المعاملات المصرفية الدولية، ثم عرض الدراسات السابقة وبيان موقع الدراسة الحالية منها.

أما الفصل الثاني، فقد خُصِّص للدراسة التطبيقية، حيث تناول واقع تمويل التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التحول الرقمي، من خلال تحليل منظومة الدفع الإلكتروني المرتبطة بعمليات التمويل، وبيان أبرز التحديات التي تواجهها، إضافة إلى استشراف آفاق تطويرها مستقبلاً بما يتوافق مع متطلبات التحول الرقمي والمعايير الدولية الحديثة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لتمويل التجارة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي والدفع الإلكتروني

تمهيد

تحتل التجارة الخارجية مكانة محورية في الاقتصاديات المعاصرة، نظرًا لدورها الفعّال في تنشيط المبادلات الاقتصادية بين الدول وتعزيز فرص النمو والتنمية، حيث تتيح للدول تصريف فائض إنتاجها والحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات التي لا تتوفر محليًا. ونظرًا لما تتسم به المعاملات التجارية الدولية من تعقيد واختلاف في القوانين والأنظمة والمسافات الجغرافية، فقد برزت الحاجة إلى آليات تمويل متطورة تضمن تسوية المعاملات المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بها، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من التقنيات البنكية المتخصصة في تمويل التجارة الخارجية.

ومع التطور التكنولوجي المتسارع الذي شهده العالم خلال العقود الأخيرة، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، عرف القطاع المالي والمصرفي تحولات جوهرية تمثلت في انتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية ووسائل الدفع الحديثة، مما ساهم في تحسين كفاءة العمليات المالية وتسريعها وتقليل تكاليفها. وقد انعكس هذا التطور بشكل مباشر على تمويل التجارة الخارجية، حيث أصبحت التقنيات الرقمية والدفع الإلكتروني عنصرًا مهمًا في تسهيل المعاملات الدولية وتعزيز الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين.

وفي هذا الإطار، تسعى الجزائر، كغيرها من الدول، إلى مواكبة هذه التحولات من خلال تطوير المنظومة البنكية وتعزيز استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في المعاملات المالية، بهدف تحسين كفاءة تمويل التجارة الخارجية ودعم النشاط الاقتصادي. غير أن هذا التحول يواجه عدة تحديات تتعلق بالبنية التحتية الرقمية، والتشريعات، ومستوى انتشار وسائل الدفع الإلكتروني.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار النظري والمفاهيمي لموضوع تمويل التجارة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي والدفع الإلكتروني، من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية وتمويلها، ثم إبراز دور التطور التكنولوجي ووسائل الدفع الإلكتروني في تحسين آليات التمويل، وصولًا إلى استعراض أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

المبحث الأول: الأسس النظرية وآليات تمويل التجارة الخارجية

يمثل فهم الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية وتمويلها خطوة أساسية لتحليل مختلف الجوانب المرتبطة بها، باعتبار أن هذه العمليات لا تقتصر على تبادل السلع والخدمات فقط، بل تشمل كذلك مجموعة من الآليات المالية والمصرفية التي تضمن تنفيذ المعاملات الدولية في بيئة تتسم بتعدد المخاطر واختلاف الأنظمة الاقتصادية. كما أن التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي أدت إلى تنوع أساليب التمويل وظهور أدوات مصرفية حديثة تهدف إلى تسهيل المبادلات التجارية وتحقيق الأمان للأطراف المتعاملة. وعليه، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية وتمويلها، مع إبراز أهم التقنيات المعتمدة في هذا المجال.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهميتها

تُعد التجارة الخارجية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز علاقاتها الدولية، حيث تسمح بتبادل المنتجات والخدمات وفقًا لمبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي. ويستلزم الإلمام بهذا النشاط التطرق إلى مفهومه وأهدافه وأهميته الاقتصادية، إضافة إلى العوامل التي تحكم تطوره. ومن هذا المنطلق سيتم تناول الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية وإبراز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

I. تعريف التجارة الخارجية

حظي مفهوم التجارة الخارجية باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تعدد التعاريف التي تناولته من زوايا مختلفة، تبعًا لاختلاف المدارس الفكرية وتنوع أبعاد هذا النشاط. وفيما يلي عرض لأهم التعريفات الواردة في هذا المجال:

1. ومن التعاريف الأخرى أنها تمثل عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول وفق منظومة من القوانين والتشريعات والاتفاقيات التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية[1].
2. كما تُعرف بأنها النشاط الذي يتم من خلاله تبادل السلع والخدمات والنقود والأيدي العاملة بين دولة ما وبقية دول العالم، الأمر الذي يبرز الطابع الشامل للتجارة الخارجية[2].

[1] عطا الله الزبون التجارة الخارجية، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 9.

[2] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008،ص09.

3. ويُنظر إليها أيضًا باعتبارها حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين مختلف دول العالم، إضافة إلى ما يرتبط بهذه الحركة من أنشطة مرافقة مثل النقل والتأمين والخدمات اللوجستية[1].
4. أما في مفهومها العام، فتشير التجارة الخارجية إلى مجموع المعاملات الاقتصادية الدولية في صورها المختلفة، والمتمثلة في انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص بين أفراد أو مؤسسات أو حكومات تنتمي إلى وحدات سياسية مختلفة، وقد تتحول هذه المعاملات في بعض الحالات إلى تجارة داخلية كما حدث في التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي[2].

وانطلاقا مما سبق، يمكن تقديم تعريف شامل للتجارة الخارجية بأنها مجموعة المعاملات الاقتصادية والتجارية التي تتم بين دولتين أو أكثر، والتي تتجسد في انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص عبر الحدود السياسية للدول، بما يحقق المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الأطراف المعنية.

II. أهمية تجارة الخارجية

شهدت التجارة الخارجية تطورًا ملحوظًا واتساعًا كبيرًا في نشاطها نتيجة تزايد الاعتماد على مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي، إضافة إلى تنامي حاجات الأفراد في مختلف دول العالم إلى السلع والخدمات المتنوعة. ويعود ذلك إلى الاختلاف الواضح بين الدول من حيث مواردها الطبيعية وإمكاناتها الإنتاجية ومستوى تقدمها التكنولوجي، الأمر الذي أدى إلى تنامي التبادل التجاري بينها لتعويض النقص وتحقيق الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تعزيز أهمية التجارة الخارجية وجعلها عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويمكن إبراز أهمية التجارة الخارجية من خلال النقاط التالية[3]:

- ✓ تُمكّن التجارة الخارجية الدول من الحصول على السلع والخدمات بتكاليف أقل، نتيجة الاستفادة من مبدأ التخصص الدولي، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية.
- ✓ تساهم في تمويل المشروعات الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما يُعد ذا أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية.

[1] أسامة عبد المنعم بسيوني، "الإعتمادات المستندية"، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2014،ص06

[2] يوسف مسعداوي ، دراسات في التجارة الدولية ، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر ، 2010، ص12

[3] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ الدار الجامعية 2001، ص375-376.

- ✓ تتيح إمكانية الاستفادة من الخبرات واليد العاملة الأجنبية، نظرًا لأن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة يتطلب توفر مهارات فنية وكفاءات قد لا تكون متاحة محليًا.
- ✓ تساعد على توسيع الأسواق أمام المنتجات الوطنية من خلال فتح منافذ تسويقية جديدة خارج الحدود، مما يعزز القدرة الإنتاجية للدولة.
- ✓ تُعد مؤشرًا مهمًا على قدرة الدولة في مجال التصدير والاستيراد، وينعكس ذلك على رصيدها من العملات الأجنبية وما يترتب عليه من آثار على الميزان التجاري.
- ✓ تسهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة الحديثة، الأمر الذي يدعم بناء اقتصاد قوي ويعزز مسار التنمية الشاملة، من خلال الاستفادة من التقدم التكنولوجي العالمي بتكاليف أقل نسبيًا.
- ✓ تؤدي إلى تقليص معدلات البطالة نتيجة تنشيط الاستثمارات وتطوير القطاعات الإنتاجية، خاصة الصناعية منها.
- ✓ تساعد الدول النامية على تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي والسياسي، وتقليل درجة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

المطلب الثاني: آليات تمويل التجارة الخارجية ودور البنوك

نظرا لخصوصية العمليات التجارية الدولية وما تتضمنه من مخاطر تتعلق بعدم السداد أو تقلبات أسعار الصرف أو اختلاف القوانين، فقد ظهرت الحاجة إلى وسائل تمويل متخصصة تضمن تنفيذ المعاملات التجارية في ظروف آمنة. وقد تطورت هذه الوسائل مع تطور النشاط المصرفي، مما أدى إلى ظهور تقنيات متعددة لتمويل التجارة الخارجية تعتمد بشكل رئيسي على دور البنوك والمؤسسات المالية. وعليه، سيتم في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم تمويل التجارة الخارجية وأهم خصائصه، إضافة إلى عرض أبرز التقنيات المستخدمة في تمويل عمليات الاستيراد والتصدير.

عموميات حول التمويلفي التجارة الخارجية

1. مفهوم التمويل في التجارة الخارجية

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل، ومن أبرزها ما يلي:

1. يُعرف التمويل بأنه مجموعة الأعمال والأنشطة التنفيذية التي تهدف إلى الحصول على الموارد النقدية واستثمارها في مختلف العمليات، بما يساهم في تعظيم القيمة المالية المتوقعة تحقيقها مستقبلا[1].
2. كما يُعرف بأنه أحد مجالات المعرفة الذي يتضمن مجموعة من المبادئ والأسس العلمية والنظريات المتعلقة بكيفية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة، وحسن استخدامها من قبل الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومات[2].

وانطلاقا من هذه التعاريف، يمكن استخلاص أن التمويل يتمثل في عملية الحصول على الموارد المالية من مصادر متعددة في الوقت المناسب، بهدف إنشاء المشاريع الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال، بما يسمح بإنتاج السلع والخدمات وتحقيق العوائد الاقتصادية المرجوة.

2. أهمية التمويل في التجارة الخارجية

يعد تمويل التجارة الخارجية من القضايا الأساسية التي تحظى باهتمام كبير لدى المتعاملين الاقتصاديين على المستوى الدولي، نظرًا للدور المحوري الذي يؤديه في إنجاح عمليات التبادل التجاري وتسويق المنتجات في الأسواق الخارجية. فطبيعة المبادلات التجارية الدولية تفرض وجود فجوة زمنية بين عملية تسليم السلع وموعد السداد، نتيجة تعارض رغبة المصدر في الحصول على مستحقاته بشكل فوري مع رغبة المستورد في تأجيل الدفع، الأمر الذي أدى إلى ظهور أشكال متعددة من الائتمان قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

وتهدف سياسة التوسع في تقديم الائتمان للمصدرين إلى توفير السيولة المالية اللازمة لتمكينهم من شراء المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الضرورية لإنتاج السلع الموجهة للتصدير. وفي هذا الإطار، تتولى البنوك التجارية عادة تقديم الائتمان قصير الأجل الذي قد يمتد إلى نحو ستة أشهر، في حين تقوم البنوك المتخصصة في التجارة الخارجية أو المؤسسات المالية المتخصصة بتمويل العمليات متوسطة وطويلة

[1] محمد عثمان إسماعيل حميد، أساسات ومبادئ التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال، دار النهضة العربية،2006 ، ص16-17.

[2] عبد المعطي رشيد وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، دار الميسر، الأردن،1997 ،ص40.

الأجل، والتي قد تمتد من سنة إلى خمس سنوات أو أكثر، وغالبًا ما تختلف معدلات الفائدة المرتبطة بعمليات التمويل التصديري عن تلك المطبقة على العمليات غير التصديرية.

كما أدت المنافسة المتزايدة في الأسواق الدولية إلى توجه المصدرين نحو تقديم تسهيلات أكبر في شروط الدفع للمستوردين الأجانب، حيث لم تعد المنافسة تقتصر على السعر والجودة فقط، بل أصبحت شروط التمويل والتسهيلات الائتمانية عنصرًا مهمًا من عناصر التسويق الخارجي. غير أن منح هذه التسهيلات يعرض المصدرين لمخاطر عدم السداد، الأمر الذي يدفع الدول إلى توفير آليات ضمان للمصدرين لحمايتهم من المخاطر التجارية أو السياسية التي قد تحول دون استيفاء حقوقهم، سواء كانت مرتبطة بظروف المستورد أو بأوضاع الدولة التي ينتمي إليها[1].

ويمكن تلخيص أهمية التمويل في التجارة الخارجية في النقاط التالية[2]:

أ. يساهم التمويل في تحقيق أهداف المؤسسات من خلال تمكينها من اقتناء أو تجديد المعدات والتجهيزات، بما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية.

ب. يُعد وسيلة فعّالة تساعد المؤسسات على تجاوز حالات العجز المالي وتوفير السيولة اللازمة لاستمرار النشاط.

ت. يساهم في الحد من البطالة من خلال دعم الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة.

ث. يتيح استثمار الأموال في أصول وموجودات إنتاجية ذات مردودية اقتصادية.

ج. يعمل على زيادة الصادرات وتشجيع الإحلال محل الواردات، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على ميزان المدفوعات والاقتصاد الوطني.

II. آليات تمويل التجارة الخارجية ودور البنوك

تتنوع آليات تمويل التجارة الخارجية وفق مدة التمويل وطبيعة العمليات، وتشمل التمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل، حيث تؤدي البنوك دورًا رئيسيًا في توفير هذه الصيغ بما يضمن استمرارية المبادلات

[1] Leon. A , Garantties et financement des opérations de commerce international, Edition paris, finance, 1997, P :38.

[2] رابح خوني، ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2002-2003،ص07.

التجارية وتقليل المخاطر، ويُعد التمويل قصير الأجل الأكثر استخدامًا لارتباطه بالدورات التشغيلية السريعة للمؤسسات.

1. التمويل قصير للأجل للتجارة الخارجية:

يقصد بالتمويل قصير الأجل مجموعة الصيغ التمويلية التي تلجأ إليها المؤسسات المصدرة لتغطية احتياجاتها المالية المؤقتة، حيث تمتد مدته عادة من شهرين إلى غاية سنتين، ويهدف إلى تمويل العمليات التجارية المرتبطة بالتصدير إلى حين تحصيل مستحقاتها من العملاء الأجانب. ومن أهم هذه الصيغ ما يلي:

1 -إجراءات التمويل البحث:

تمثل هذه الإجراءات عمليات قرضية بحتة، وتتخذ ثلاثة أشكال رئيسية:

أ -التسبيقات بالعملة الصعبة:

يمكنللمؤسسةالمصدرةالتيقامتبعمليةالتصديرمعمنحزبائنهاأجلًاللسدادأنتطلبمنالبنكتقديمتسبيقاتبالعملةالصعبة. ومنخلالهذهالآلية،تستطيعالمؤسسةتغذيةخزينتهاالنقدية،حيثتقومبالتنازلعنمبلغالتسبيقفيسوقالصرفمقابلالعملةالوطنية،ثمتسديدهللبنكبالعملةالصعبةعندماستلامالمبلغمنالزبونفيتاريخالاستحقاق.

تتمهذهالعمليةمباشرةإذاكانالتسبيقمقدمابالعملةنفسهاالتيتمتبهاعمليةالفوترة.

أماإذاتمالتسبيقبعملةصعبةمختلفةعنعملةالفوترةالتييستخدمهاالزبون،فإنهيجبعلىالمؤسسةاتخاذاحتياطاتهاوإجراء عمليةتحكيمعلىأسعارالصرفعندتاريخالاستحقاقلضمانالمحافظةعلىقيمتهاوتفاديالمخاطرالمرتبطةبتقلباتالعملات.

ب -القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة:

يرتبط هذا النوع من التمويل بالخروج الفعلي للبضاعة من الجمارك في بلد المصدر، ويطلق عليه اسم "القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة" لكونه يمكن خصمه لدى البنك. ويستهدف هذا التمويل الصادرات التي يمنح فيها المصدرون لزبائنهم أجلًا للسداد لا يزيد عن 18 شهرًا، ويعتبر النظام الفرنسي أكثر الأنظمة اعتمادًا لهذا النوع من التمويل.

يشترط البنك عادة تقديم معلومات محددة قبل إبرام أي عقد من هذا النوع، ومن أهمها:

- ✓ مبلغ الدين.

- ✓ طبيعة ونوع البضاعة المصدرة.
- ✓ اسم المشتري الأجنبي وبلده.
- ✓ تاريخ التسليم وتاريخ مرور البضاعة بالجمارك.
- ✓ تاريخ التسوية المالية للعملية.

ت. عملية تحويل الفاتورة:

تحويل الفاتورة هو آلية تقوم من خلالها مؤسسة مالية متخصصة، غالبًا مؤسسة قروض، بشراء الديون التي يملكها المصدر على الزبون الأجنبي. وتتولى هذه المؤسسة تحصيل الدين وضمان تنفيذه، ما يجعلها تحل محل المصدر من حيث الدائنية، وتتحمل بالتالي المخاطر الناتجة عن احتمالات عدم التسديد. وفي المقابل، تحصل المؤسسة على عمولة مرتفعة نسبياً، قد تصل إلى 4% من رقم الأعمال الناتج عن عملية التصدير.[1]

2-إجراءات الدفع القرض :تخذ إجراءات الدفع والقرض ثلاثة أشكال رئيسية، وهي :الاعتماد المستندي، والتحصيل المستندي، وخصم الكمبيالات المستندية .وتجمع هذه العمليات بين وظيفة الدفع والقرض في آن واحد، حيث تتيح للمصدر تأمين مستحقاته مع منح المستورد تسهيلات دفع محددة.

أ -الاعتماد المستندي:

1. تعريفالاعتمادالمستندي:

لفهمالاعتمادالمستندي،يمكنتفصيلالعناصرالتالية:

1 -عقديلتزمبمقتضاهالبنكبوضعمبلغمعينتحتتصرفشخصيحددهالعميل،ويكونهذاالشخص،المسمى "المستفيد"،حائزًاللمستنداتالتيتمثلالبضاعةوالمستنداتالمثبتةلعلاقتهبالعميل،علىأنيتحققالبنكمنتلكالمستنداتقبلت نفيذالالتزام.[2]

[1] الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010،ص116

[2] محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية(عمليات البنوك)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1،الأردن،2008، ص157.

2 -كتابة تعهد صادر من البنك فاتح الاعتماد إلى البنك المراسل بناءً على طلب أحد العملاء لصالح المستفيد (المصدر)، يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ محدد أو قبول سحوبات بقيم معينة خلال مدة محددة مقابل تقديم المستندات المطابقة تمامًا لشروط الاعتماد[1].

بناء على ذلك، يُعرف الاعتماد المستندي بأنه العملية التي يقوم فيها البنك المصدر، بناءً على طلب زبونه المستورد، بالتعهد تجاه البنك المراسل بالدفع للمصدر مقابل مستندات تثبت شحن البضاعة أو إنجاز الخدمة، وتكون هذه المستندات مطابقة للشروط الواردة في الاعتماد.

2. أطراف الاعتماد المستندي:

من التعريف السابق، يمكن حصر الأطراف المتداخلة في العملية كما يلي:[2]

- ✓ **معطي الأمر** :البائع الذي يعقد عقدًا تجاريًا مع مستورد أجنبي، ويعطي تعليمات للبنك بفتح اعتماد مستندي لصالح المستفيد، مع تحديد المستندات المطلوبة وطريقة الدفع.
- ✓ **البنك المصدر** :بنك المشتري الذي يقوم بفتح الاعتماد المستندي بناءً على تعليمات العميل.
- ✓ **البنك المراسل** :البنك المتواجد في بلد البائع، ويقوم بتمكين البائع من فتح الاعتماد المستندي لصالحه.
- ✓ **المستفيد** :البائع الذي يحصل على التزام البنك بالدفع ويستفيد من العملية المالية.

3. المستندات المطلوبة:

المستندات تعكس جميع مراحل تنفيذ العقد بين المستورد والمصدر، وتشكل أساس التسوية المالية قبل الاستلام الفعلي للبضاعة. أهم هذه المستندات:[3]

- ✓ **الفاتورة** :تحتوي على كافة المعلومات المتعلقة بالبضاعة مثل الكمية والنوعية والأسعار.
- ✓ **بوليصة الشحن والنقل** :مستند يعترف فيه ناقل البضاعة بشحنها وتسليمها إلى صاحبها، ويختلف حسب وسيلة النقل.
- ✓ **بوليصة التأمين** :توثق التأمين على البضاعة ضد المخاطر أثناء النقل.

---

[1] خالد أمين عبد الله وآخرون، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1 ،الأردن،2006 ،ص27.

[2] LEGRAND Ghislaine, MARTINI Hurbert, Management des opérations de commerce international, 7 édition, SNEL Grfis sa, 2005, p : 103.

[3] الطاهر لطرش،نفس المرجع،ص117-119

- ✓ **الشهادات الجمركية** :تثبت خضوع البضاعة للإجراءات الجمركية.
- ✓ **شهادات المنشأ** :تثبت مكان تصنيع البضاعة وموطنها الأصلي.
- ✓ **شهادات التفتيش والرقابة والفحص** :لضمان صحة البيانات المبينة في الفاتورة (مثل الوزن والمواصفات).
- ✓ **الشهادات الطبية** :للتأكد من سلامة البضاعة صحيًا وكيميائيًا.

4. أنواع الاعتماد المستندي:

أ -من حيث الالتزام البنكي:

- ✓ **الاعتمادالمستندالقابللللإلغاء** :يمكنللبنكإلغاؤهفيأيوقت،ولايعدضمانًاكافيًالتسويةديونالمستوردتجاهالمصدر.
- ✓ **الاعتمادالمستنديغيرالقابللللإلغاء** :

يتعهدبنكالمستوردبسداددينوهتجاهالمصدر ،ولايمكنالتراجععنالتعهدإلابموافقةجميعالأطراف.

- ✓ **الاعتمادالمستنديغيرالقابللللإلغاءوالمؤكد** :يشملتعهدبنكالمستوردوبنكالمصدرمعًا،ويقدمضماناتقويةللمصدر ، ويعدمنأكثرأنواعالاعتماداتاستخدامًا.

ب من حيث شكل أو صورة الاعتماد:

- ✓ **قابل للتحويل:** يسمح للمستفيد بتحويل الاعتماد كليًا أو جزئيًا إلى مستفيد آخر، غالبا المستورد الفعلي للبضاعة، مع الالتزام بالشروط الأصلية[1].
- ✓ **غير قابل للتحويل:** يجب على المستفيد استخدام الاعتماد بنفسه دون تحويله لأي طرف آخر.
- ✓ **الدائري أو المتجدد** :يستخدم عند تسليم البضاعة على دفعات، حيث يتجدد الاعتماد تلقائيًا دون الحاجة لفتح اعتماد جديد لكل دفعة[2].

ت -من حيث تنفيذ الاعتماد المستندي:

- ✓ **الاعتماد المنفذ لدى الاطلاع:** يحصل المستفيد على قيمة الصفقة بعد التحقق من المستندات.
- ✓ **الاعتماد المحقق بالتفاوض : يقوم البنك بشراء مستندات المصدر وفق شروط معينة، ويعد شكلاً من أشكال القرض مع خصم نفقات العملية.**

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص57.

[2] أحمد غنيم ، الإعتماد المستندي والتحصيل المستندي، الطبعة الخامسة ، سنة1997، ص 155.

- ✓ **الاعتماد بالقبول والدفع الآجل:** يتعهد البنك بسداد قيمة المستندات عند حلول أجل السداد، ويُستخدم لمنح المستورد ائتمانًا تجاريًا محددًا[1].

5. مراحل سير عملية الاعتماد المستندي:

يمكن تقسيم مراحل سير عملية الاعتماد المستندي إلى مرحلتين أساسيتين تبدأان بعد إبرام عقد البيع:

أ. فتح الاعتماد المستندي:

تستند العلاقة بين الآمر بفتح الاعتماد وبنكه إلى عقد الاعتماد، الذي ينظم كافة الالتزامات والحقوق بين الطرفين. ويتم فتح الاعتماد المستندي وفق الخطوات التالية[2]:

- ✓ **تقديم طلب فتح الاعتماد** :يوقع الآمر طلب فتح الاعتماد، موضحًا فيه بدقة جميع البيانات الضرورية وفق الشروط المتفق عليها مع المصدر في عقد البيع.
- ✓ **التحقق من القدرة المالية للعميل** :يقوم البنك بالتأكد من قدرة العميل على توفير الغطاء النقدي المطلوب، سواء من خلال حسابه لدى البنك أو من خلال التسهيلات الائتمانية المتاحة.
- ✓ **إبلاغ المستفيد (المصدر)**:فور استكمال العميل للالتزامات والضمانات المتفق عليها، يقوم البنك بإبلاغ المستفيد بفتح الاعتماد لصالحه عبر البنك المراسل في بلده، ويرفق بذلك خطاب الاعتماد الذي يتضمن كافة البيانات وشروط الاعتماد، مع إمكانية طلب تأكيد الاعتماد من البنك المراسل حسب تعليمات العميل.
- ✓ **التحقق من شروط الاعتماد** :بعد استلام خطاب الاعتماد، يتحقق المستفيد من أن نص وشروط الاعتماد مطابقة لما تم الاتفاق عليه في عقد البيع قبل الشروع في التنفيذ.

ب. تنفيذ الاعتماد:

بعد موافقة المستفيد على شروط الاعتماد، تبدأ الأطراف بتنفيذ التزاماتها العملية وفق ما يلي[3]:

- ✓ **شحن البضاعة واستلام مستند الشحن** :يقوم المصدر بشحن البضاعة ويستلم مستند الشحن الذي يمثل الدليل الرسمي على شحن البضاعة باتجاه المستورد.

---

[1] عبد الغني مازوت، الاعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط01 ،2006 ،ص27.

[2] Philippe Guarsuault, Stephane Priami, les opérations bancaire à l'international, banque éditeur, 1999, P: 131.

[3] Philippe Guarsuault, Stephane Priami: op-cit, P: 138. 140 .

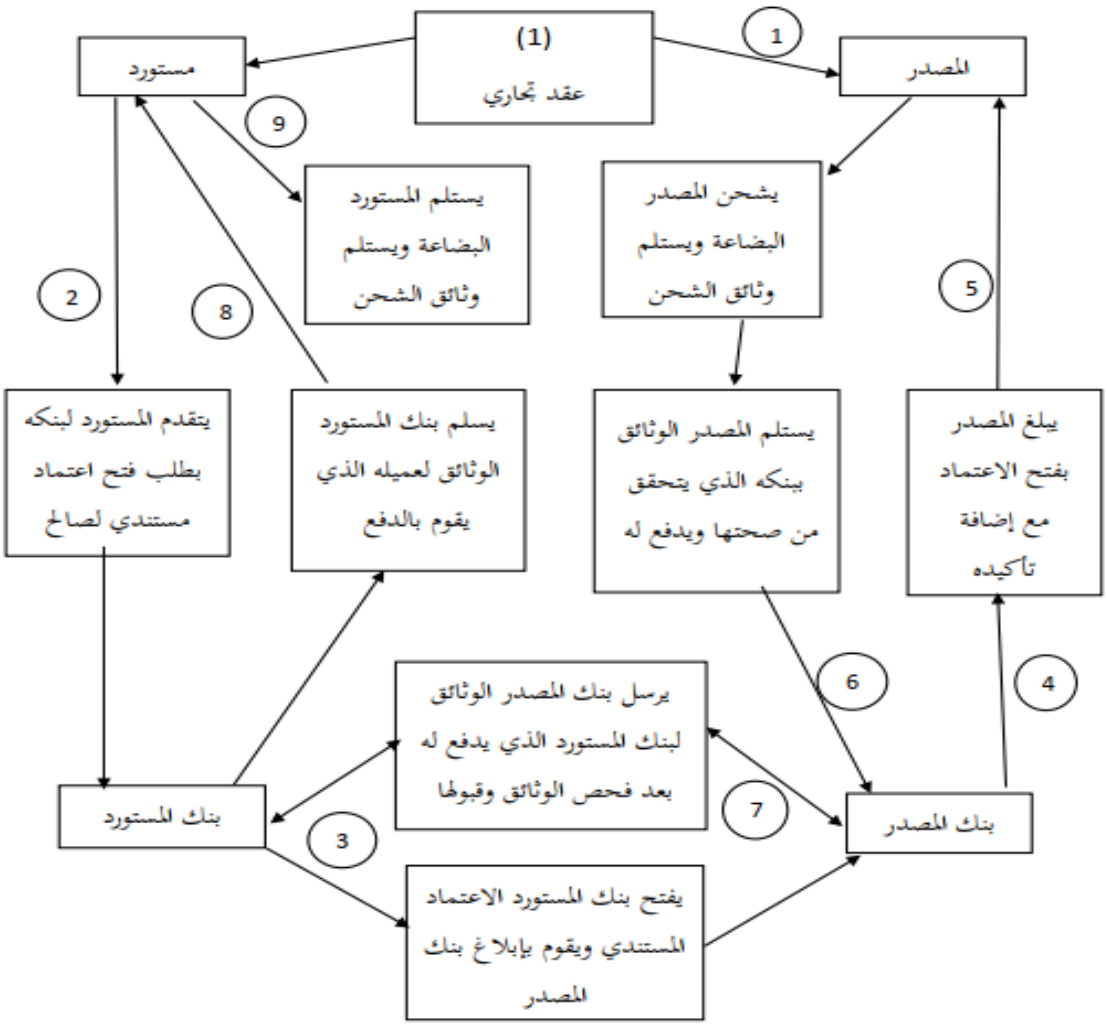
- ✓ **تقديم المستندات للبنك:**يقدم المصدر للبنك المستندات المطلوبة خلال المدة المحددة في الاعتماد.
- ✓ **فحص المستندات ودفع المستحقات** :بعد الفحص والتدقيق، يقوم البنك المؤكد بدفع المستحقات للمستفيد وفق الاتفاق المسبق.
- ✓ **تحويل المستندات للبنك فاتح الاعتماد** :يرسل البنك المؤكد المستندات للبنك فاتح الاعتماد، الذي يتحقق بدوره من أنها ضمن حدود صلاحية الاعتماد وأنها مستوفية لجميع الشروط المطلوبة من العميل.
- ✓ **صرف المبالغ وتسليم المستندات للعميل** :بعد التحقق، يقوم البنك فاتح الاعتماد بدفع المبالغ المستحقة للبنك المؤكد، ثم يسلم المستندات للعميل المستورد، ليتمكن من استلام البضاعة .

يُذكر أن العميل المستورد ملزم بدفع جميع العملات والمصاريف المتعلقة بتسيير الاعتماد.[1]

والشكل الموالي يوضح مختلف مراحل سير العملية:

[1] Jacqes Mondino, Thomas Hyves, Le droit du crédit, édition Agende CDunod, Paris, 1992, P 203.

الشكل رقم(1):سير عملية فتح الاعتماد المستندي



La source: Philippe Guarsuault, Stephane Priami, Les opérations Bancaires à L'international, banque- édition, Paris, 1999, P :115

6. أهمية الاعتماد المستندي:

تكمنأهميةالاعتمادالمستنديأساسًافيدورهالحاسمفيتمويلالتجارةالخارجية،ومايوفرهمنمصالحأكيدةلجميعأطرافالعملية. ويمكنتلخيصأبرزهذهالفوائدكمايلي:[1]

أ. بالنسبة للمشتري (المستورد) :

- ✓ يضمن المستورد استلام البضاعة التي اشتراها في الوقت المحدد والمكان المتفق عليه، وأن تكون مطابقة تمامًا للشروط المتفق عليها مع البائع، دون الحاجة لدفع ثمنها إلا بعد استلام جميع المستندات المطلوبة وتوافقها مع شروط الاعتماد.
- ✓ يستفيد من تسهيلات بنكية مضمونة بالبضاعة والمستندات، حيث لا يضطر عادة لدفع الثمن فور الشحن، وإنما عند استلام المستندات من البنك.
- ✓ يستفيد من خبرة البنوك وعلاقاتها الدولية، مما يوفر الوقت والمال ويؤمن ضمانًا بتدخل المصارف لإتمام الصفقة بينه وبين البائع.
- ✓ تتم الصفقة تلقائيًا عبر الوساطة البنكية دون الحاجة لانتقال المستورد لإتمام العملية، وينطبق نفس الأمر على المصدر.

ب. بالنسبةللبائع (المصدر)

- ✓ يوفرالاعتمادالمستنديالأمانللبائعمنخلالوجودطرفثالثحسنالسمعة،وهوالبنكالتجاري،الذييلتزمبدفعقيمةالمستندات،مايتيحللبائعتحصيلثمنالبضاعةبأمان.[2]
- ✓ يحمي البائع من مخاطر عدم قدرة المستورد على الدفع، ويضمن ثبات قيمة البضاعة وعدم تعرضها للخسارة نتيجة تقلبات أسعار الصرف.
- ✓ يتيح للبائع تحصيل ثمن البضاعة بعد شحنها وقبل وصولها إلى المستورد، مما يؤمن له السيولة النقدية اللازمة لتمويل عمليات أخرى.
- ✓ إبقاء المستورد بعيدًا عن موطن البائع وإتمام الصفقة عبر الوساطة المصرفية يحمي مصالح

[1] أنطوان الناشف، خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الجزء الأول،1998 ،ص89-90

[2] زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، 2000،ص151.

البائع من المنافسين والوسطاء المحليين في بلده.

ج. بالنسبة للبنوك:

- ✓ تحققالبنوكأرباحًامنخلالعمولةفتحالاعتمادوتنفيذه،ومنالفوائدعلىالمبالغالمدفوعةللبائعحتىاستردادهامنالعميل، إضافةًإلىاستثمارالدفعةالأولىالتييودعهاالمستوردعندفتحالاعتماد.

د. بالنسبة للتجارة الخارجية:

- ✓ يسهلالاعتمادالمستنديانتشارالتجارةالخارجيةمنخلالتسهيلالجوانبالماليةالتيكانتتعيقهاسابقًا،حيثيقومالبنكبدورا لوسيطالموثوقبينالمصدروالمستورد.
- ✓ يتيحهذاالنظامقبضثمنالبضاعةعندشحنها،بينمالايدفعالمستوردإلابعداستلاممالمستنداتالخاصةبها،ممايعززالث قةبينالطرفين[1].

ب التحصيلالمستندي:

التحصيلالمستنديهوالعمليةالتييقوممنخلالهاالمصدربعدشحنالبضاعةوإرسالها،بإرسالالمستنداتالمتفقعليهامعالمس تورد،مرفقةبورقةتجارية (كمبيالة) أوبدونها،إلىالبنكالمصدر.

يقومهذاالبنكبإرسالالمستنداتإلىالبنكالمستوردفيبلدالمستورد،ليقومالأخيربتسليمهاللمستوردمقابلقبولأودفعالكمبيالةأوت حصيلثمنالبضاعةوفقالشروطالمتفقعليهابينالطرفين.[2]

ت خصمالكمبيلاتالمستندية:

خصمالكمبيالاتالمستنديةهيإمكانيةمتاحةللمصدركييقومبتعبئةالكمبيالةالتيتمسحبهاعلىالمستورد.

وإذاكانالأمرفيالتحصيلالمستنديتمثلفيالتكليفالذييحصلبهبنكالمصدرفيتحصيلدينالمصدرعلىالمستورد،فإنهفيحالة خصمالكمبيالات

المستنديةيطلبالمصدرمنبنكهأنيخصملهذهالكمبيالة،أييقومبدفعقيمتهالهويحلمحلهفيالدائنيةإلىغايةتاريخالاستحقا ق.

[1] زياد رمضان، محفوظ الجودة، مرجع سبق ذكره، ص151.

[2] سليمان الناصر التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان ، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية ، ورقلة، الجزائر ،2013 ،ص108

وبهذهالطريقة،يستطيعالمصدرالحصولعلىقيمةالمستحقاتالماليةقبلحلولأجلالاستحقاق،بينمايتحملالبنكالمخاطرالم تعلقةبعدمتسديدالمستورد،ويستفيدفيالمقابلمنالعمولاتوالفوائدالمتفقعليهامقابلهذهالخدمة.

وتعتبرهذهالعمليةشكلاًمنأشكالالتمويلقصيرالأجللتجارةالخارجيةحيثتتيحللمصدرالجمعبينوظيفةالدفعوالحصولعلىا لسيولةالنقديةبشكلمسبق.[1]

ث طرقأخرىلتمويلقصيرالأجلالصادرات:

إلى جانب أدوات التمويل التقليدية التي يوفرها النظام البنكي للمصدرين، تسمح بعض الأنظمة البنكية، وخصوصًا النظام الفرنسي، بوجود وسائل تمويل إضافية تهدف إلى تشجيع الصادرات، ومن أبرزها:

1. **تأكيدالطلبية:**في إطار هذه الآلية، يقوم البنك بتقديم التزامه للمصدر، حيث يتعهد بموجبه بتسديد قيمة البضائع المصدرة. وبعد تقديم هذا الالتزام، لا يحق للبنك متابعة المصدر أو الرجوع عن التزامه، حتى في حال امتناع المستورد عن دفع قيمة الواردات لأي سبب من الأسباب.[2]
2. **الصفقاتالمتكافئة:**تعتبر هذه الطريقة أسلوبًا متقدمًا لتسوية العمليات التجارية الدولية دون أن ينجم عنها أي تدفق نقدي داخل المؤسسة المصدرة. إذ يتم ربط عملية الشراء من خلال تبادل غير نقدي للسلع والخدمات بين أطراف العملية التجارية الدولية، ويمكن أن تشمل هذه العمليات طرفين أو أكثر ضمن حركة التبادل التجاري الدولي.[3]
3. **قروضتمويلالمخزوناتالموجودةبالخارج:** تقوم البنوك بمنح قروض للمصدرين لتغطية نفقات تخزين البضائع في الخارج قبل بيعها. ويهدف هذا النوع من التمويل إلى دعم المصدرين وتمكينهم من دخول الأسواق الخارجية وتعزيز تواجدهم فيها. ويمنح هذا التمويل للمؤسسات التي تمتلك مخزونات بالخارج، حيث يكون مبلغ القرض مرتبطًا بالاحتياجات الكلية للخزينة وقيمة البضائع الممولة، وتكون مدة هذا التمويل عادة ستة أشهر، قابلة للتجديد مرتين.[4]

2. طرق التمويل التجارة الخارجية متوسطة وطويلة الأجل:

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص120.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص121.

[3] محسن أحمد الخصيري ، التمويل بدون نقود بدون طبعة، مجموعة النيل العربية، مصر، ص 137

[4] يوسف مسعداوي ، دراسات في المالية الدولية، بدون طبعة دار الراية، الأردن، 2013، ص 130

ينص تمويل التجارة الخارجية متوسط الأجل على تقديم التمويل للعمليات التي تتجاوز مدتها 18 شهرًا ولا تتعدى 7 سنوات، بينما يختص التمويل طويل الأجل بدعم العمليات التي تمتد من 7 سنوات وحتى 20 سنة. وتعد هذه التقنيات من الوسائل التي تمكّن من تسجيل وتطوير التجارة الخارجية، إذ تسهم في تعزيز قدرة المؤسسات على تنفيذ مشاريعها وتوسيع نطاق أنشطتها على الصعيد الدولي.

وعلى العموم، يمكن تصنيف مختلف وسائل التدخل البنكي في هذا المجال ضمن أربع أدوات رئيسية، وهي :قرض المشتري، قرض المورد، التمويل الجزافي، والعقد الإيجاري الدولي، حيث تتيح هذه الأدوات تسهيل التمويل وتوفير الضمانات اللازمة للمصدرين والمستوردين على حد سواء، بما يعزز فعالية عمليات التجارة الخارجية ويضمن استمراريتها.

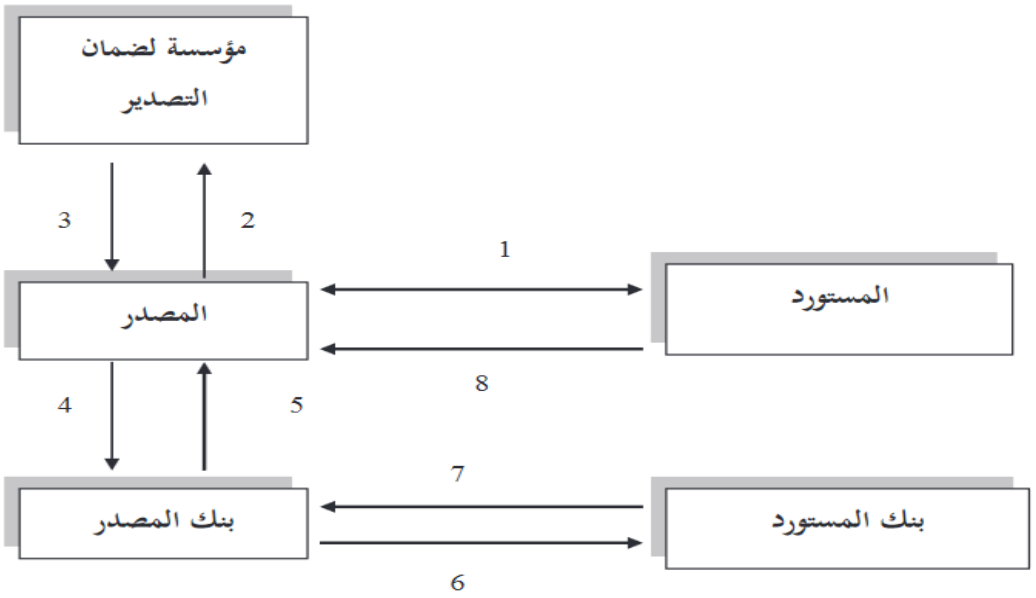
1. قرض المشتري:

أ. **مفهوم قرض المشتري** :قرض المشتري هو آلية تمويلية يقوم بموجبها بنك معين، أو مجموعة من البنوك في بلد المصدر، بمنح قرض للمستورد، يستخدمه الأخير لسداد مبلغ الصفقة نقدًا للمصدر. ويُمنح هذا النوع من القروض لفترة تتجاوز 18 شهرًا، حيث يقوم المصدر بدور الوسيط في المفاوضات بين المستورد والبنوك الممولة بهدف إتمام عملية منح القرض وضمان تنفيذ الصفقة بنجاح[1].

ب. **سير عملية تحقيق قرض المشتري**:يمكنتوضيحخطسيرعمليةقرضالمشتريمنخلالالشكلالتالي:

[1]لطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره ،ص124.

الشكل رقم (2) سير عملية قرض المشتري



المصدر:مختاري عبد الجبار، أثر تحرير الخدمات المالية على مصادر تمويل التجارة الخارجية – دراسة حالة الصين الشعبية –مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2009،ص71.

1. إبرام العقد التجاري بين المصدر والمستورد.
2. توقيع العقد المالي بين المستورد وبنك القرض.
3. قيام المصدر وبنك المقرض بتأمين القرض لدى هيئة التأمين المختصة.
4. تقديم الضمانات البنكية المطلوبة لضمان تنفيذ العملية.
5. إرسال المستندات اللازمة إلى بنك المقرض بعد شحن البضاعة.
6. قيام بنك المقرض بتسديد مبلغ الصفقة إلى المصدر.
7. استرداد بنك المقرض للمبلغ المدفوع من قبل بنك المستورد.
8. سداد المستورد للمبلغ المستحق لدى بنك المورد.

2. قرض المورد:

أ. **مفهوم قرض الموارد** :قرض المورد يُعد إحدى آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط والطويل. ويقوم هذا النوع من القروض على منح البنك تمويلًا للمصدر لتمكينه من تنفيذ صادراته، بحيث ينشأ القرض أساسًا نتيجة مهلة سداد يمنحها المصدر للمستورد .بمعنى آخر، عندما يمنح المصدر مهلة سداد لزبونه الأجنبي، يلجأ إلى البنك للتفاوض حول إمكانية حصوله على قرض يمول هذه الصادرات. ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى قرض المورد على أنه آلية شراء لديون على المدى المتوسط من قبل البنك، تمكّن المصدر من تأمين سيولة نقدية تغطي فترة المهلة الممنوحة للمستورد[1].

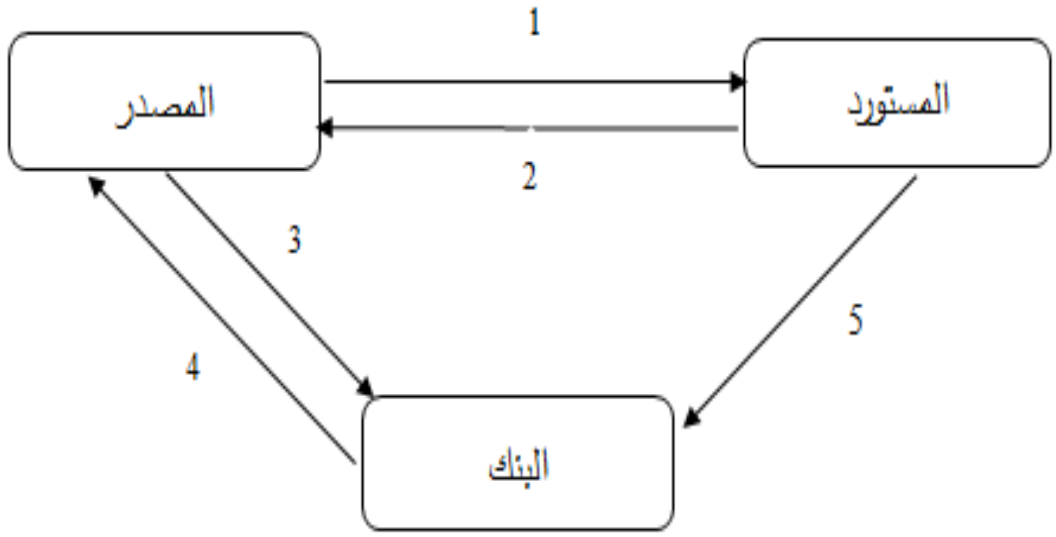
ب. سير عملية قرض المورد:

1. إبرامالعقدالتجاريبينالمصدروالمستورد.
2. إعدادوتحريرالأوراقالتجاريةالمتعلقةبالصفقة.
3. تسليمهذهالأوراقالتجاريةإلىالجهةالخصمة (المستوردأوبنكالمستورد).
4. قياماالطرفالخصمبدفعقيمةالأوراقالتجاريةوفقماتمالاتفاقعليه.
5. استلاماالمدفوعاتوفقتواريخالاستحقاقالمحددةفيالعقدأوالأوراقالتجارية.[2]

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص124- 125..

[2] مختاري عبد الجبار، أثر تحرير الخدمات المالية على مصادر تمويل التجارة الخارجية - دراسة حالة الصين الشعبية- مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2009،ص68.

الشكل رقم (3) سير عملية قرض المورد



المصدر :مختاري عبد الجبار، نفس المرجع،ص67.

3. التمويل الجزافي:

أ. **مفهوم التمويل الجزافي** :يمكن تعريف التمويل الجزافي بأنه العملية التي يتم بموجبها خصم الأوراق التجارية بدون طعن .وبموجب هذا التعريف، تُعد عملية التمويل الجزافي آلية تمكّن من تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة .وبعبارة أخرى، يمكن القول إن التمويل الجزافي هو آلية شراء الديون الناتجة عن صادرات السلع والخدمات، مما يتيح للمصدر الحصول على السيولة النقدية دون الانتظار حتى استحقاق الدفع من المستورد[1].

ب. سير عملية التمويل الجزافي:

1. إبرامعقدبيعالسلعالرأسماليةبينالمصدروالمستورد.
2. تسليمالسلعةالمباعةإلىالمستورد.
3. تسليمالسنداتالأذنيةإلىالمصدر.
4. توقيععقدالتمويلالجزافيبينالمصدروجهةالتمويل.

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص125

5. تسليمالسنداتالأذنيةإلىالجهةالتمويل.
6. قيامجهةالتمويلبسدادقيمةالسنداتللمصدربعدخصمنسبةالتمويل (الخصم).
7. تقديمالسنداتالأذنيةإلىالبنكالمستوردلتحصيلهاعندالاستحقاق.
8. سدادقيمةالسنداتفيتواريخالاستحقاقالمحددة.

4. القرض الإيجاري الدولي:

أ. **مفهوم القرض الإيجاري الدولي:** يُعد هذا الأسلوب أيضًا إحدى آليات التمويل المتوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية، حيث يتمثل مضمون هذه العملية في قيام المصدر ببيع سلعه إلى مؤسسات أجنبية متخصصة، والتي تتولى بدورها التفاوض مع المستورد بشأن إجراءات إبرام عقد إيجاري وتنفيذه. ويتضمن هذا العقد في جوهره نفس فلسفة القرض الإيجاري الوطني ونفس آليات السداد، غير أن الاختلاف يكمن في كون العمليات تتم بين أطراف مقيمة وغير مقيمة .وفي الواقع، فإن هذه التفرقة هي ذاتها التي اعتمدها التنظيم الجزائري في هذا المجال[1].

ب. سير عملية القرض الإيجاري

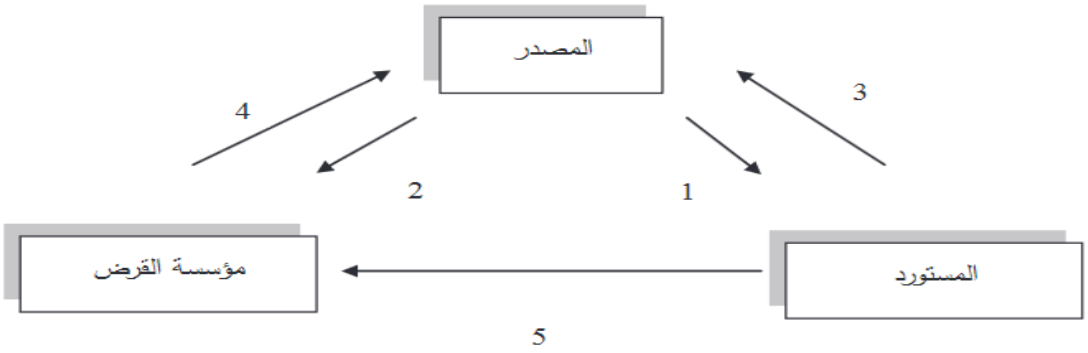
:تتمعمليةالقرضالإيجاريوفقمجموعةمنالمراحلالمتتابعة،والتييمكنتوضيحهاكمايلي:

1. إبرامالعقدبينالأطرافالمعنيةبالعملية.
2. نقلالملفاتوالوثائقإلىالجهاتالمختصةمنأجلالمصادقةعليها.
3. تسليمالمعداتأوالأصولمحلالعقدإلىالمستفيد.
4. إجراءتسويةالحساباتالماليةبينالأطرافوفقماتمالاتفاقعليه.
5. قيامالمستفيدبدفعأقساطالإيجارحسبالجدولالزمنيالمحددفيالعقد.[2]

[1] نفس المرجع،ص127

[2] مختاري عبد الجبار،نفس المرجع السابق،ص76

الشكل رقم (4)سير عملية القرض الإيجاري



المصدر:مختاريعبدالجبار،نفس المرجع السابق،ص76

المبحث الثاني: التطور التكنولوجي والدفع الإلكتروني في تمويل التجارة الخارجية

أدى التقدم التكنولوجي المتسارع إلى إحداث تحولات عميقة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وكان القطاع المالي والمصرفي من أكثر القطاعات تأثرًا بهذه التحولات، حيث ساهمت التكنولوجيا الحديثة في تطوير الخدمات البنكية وتحسين كفاءة الأنظمة المالية.

وقد انعكس ذلك بشكل واضح على تمويل التجارة الخارجية من خلال ظهور وسائل الدفع الإلكتروني والتقنيات الرقمية التي ساهمت في تسريع المعاملات وتقليل تكاليفها وتعزيز مستوى الأمان.

لذلك سيتم في هذا المبحث تسليط الضوء على مفهوم التطور التكنولوجي والدفع الإلكتروني، مع إبراز دورهما في تحسين آليات تمويل التجارة الخارجية.

المطلب الأول: التحول الرقمي في القطاع البنكي والتكنولوجيا المالية(FinTech)

يشهد القطاع البنكي في السنوات الأخيرة تحولات جوهرية نتيجة التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما أدى إلى بروز مفهوم التحول الرقمي كأحد أهم التوجهات الاستراتيجية التي تعتمدها المؤسسات المالية لتعزيز كفاءتها وتحسين جودة خدماتها. ولم يعد دور البنوك يقتصر على تقديم الخدمات التقليدية، بل أصبح يرتكز على توظيف الحلول الرقمية المبتكرة لتلبية احتياجات العملاء المتزايدة، وتحقيق سرعة أكبر في إنجاز المعاملات، مع خفض التكاليف التشغيلية ورفع مستوى الأمان المالي. وفي هذا السياق، برزت التكنولوجيا المالية (FinTech) كأحد المحركات الرئيسية لهذا التحول، حيث أسهمت في تطوير نماذج أعمال جديدة تعتمد على الابتكار الرقمي، مثل الخدمات المصرفية الإلكترونية، والدفع عبر الهاتف المحمول، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وسلاسل الكتل، وغيرها من التطبيقات الحديثة.

وعليه، يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على مفهوم التحول الرقمي في القطاع البنكي، وبيان طبيعة التكنولوجيا المالية وأهميتها، مع إبراز دورها في إعادة تشكيل الخدمات المالية وتعزيز التنافسية في البيئة المصرفية المعاصرة.

I. التكنولوجيا المالية: الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية

تشهد التكنولوجيا المالية تطورًا متسارعًا جعلها من أبرز مكونات التحول الرقمي في القطاع المالي، حيث أسهمت في تحسين كفاءة الخدمات المالية وتوسيع نطاقها.

1. تعريف التكنولوجيا المالية

يتكون مصطلح التكنولوجيا المالية (FinTech) من شقين أساسيين هما: التكنولوجيا (Technology) والمالية(Finance) ، وهو يشير بذلك إلى استخدام التقنيات الحديثة في تقديم وتطوير الخدمات المالية. وقد تعددت التعاريف المقدمة لهذا المفهوم من قبل الهيئات والمؤسسات الدولية، ومن أبرزها ما يلي:

1. عرّف مجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية بأنها :ابتكارات مالية تعتمد على استخدام التكنولوجيا، يمكنها استحداث نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات جديدة، يكون لها أثر ملموس على الأسواقوالمؤسسات المالية وعلى كيفية تقديم الخدمات المالية.[1]
2. تبنّتلجنةبازللرقابةالمصرفيةالتعريفالمقترحمنمجلسالاستقرارالمالي،حيثاعتبرتالتكنولوجياالمالية: ابتكارًاماليًاقائمًاعلىاستخداماالتكنولوجيا،قادرًاعلىاستحداثنماذجاستراتيجيةأوعملياتأوتطبيقاتأومنتجاتمبتكرة،يك ونلهاتأثيرمهمعلىالأسواقوالمؤسساتالماليةوتقديمالخدماتالمالية.[2]
3. وعرّف معهد البحوث الرقمية التكنولوجيا المالية بأنها :مجموعة من الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في القطاع المالي، والتي تشمل البرامج الرقمية المستخدمة في العمليات المصرفية، مثل التعاملات مع العملاء والخدمات المالية كتحويل الأموال، وتبديل العملات، واحتساب نسب الفائدة، وتحقيق الأرباح من الاستثمارات، وغيرها من العمليات المصرفية.[3]

---

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية، صندوق النقد العربي، دولة الامارات العربية المتحدة، ،2019،ص14-15.

[2] مريم قشي، إيمان بركان، أثر التكنولوجيا المالية FinTechعلى الصناعة المالية والمصرفية، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر،2021،ص07.

[3] نور الدين كروش، وآخرون، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطوارت التكنولوجيا المالية، مجلة الد ارسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، المجلد04 ،العدد10،2020/02،ص118.

كماعرّفصندوقالنقدالدوليالتكنولوجياالماليةبأنها:

التكنولوجياالقادرةعلىتحويلالخدماتالماليةمنخلالتحفيزنماذجأعمالجديدة،وتطويرالتطبيقاتوالعملياتوالمنتجاتالمالية.[1]

ومن خلال استعراض التعاريف السابقة، يتضح أنها تتفق جميعًا على أن التكنولوجيا المالية تعني توظيف مختلف مخرجات التطور التكنولوجي الحديث مثل الهواتف الذكية، ومنصات التواصل، والتجارة الإلكترونية، والعملات الرقمية وغيرها في تطوير الخدمات المالية، بما يضمن تقديمها بشكل أسرع وأقل تكلفة، مع توسيع نطاق الوصول إليها ليشمل شرائح أكبر من الأفراد. وفي معظم الحالات، يتم تقديم هذه الخدمات من خلال شركات ناشئة تعتمد على الابتكار الرقمي في القطاع المالي.

2. أهمية التكنولوجيا المالية

تتجلى أهمية استخدام التكنولوجيا المالية في مجموعة من الجوانب الاقتصادية والمالية، من أبرزها ما يلي[2]:

- ✓ تسهم التكنولوجيا المالية في تحفيز التنوع الاقتصادي وتعزيز النمو، من خلال توسيع فرص الحصول على التمويل، وهو ما يمثل أحد أبرز القيود التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توفر حلولًا تمويلية مبتكرة تسهل وصولها إلى الموارد المالية.
- ✓ تعمل على رفع كفاءة تقديم الخدمات المالية وتحسين جودة خدمة العملاء، من خلال تسريع العمليات وتقليل التكاليف التشغيلية، بما يعزز تجربة المستخدم ويزيد من مستوى رضا المتعاملين.
- ✓ يساهم الاعتماد على وسائل الدفع عبر الأجهزة المحمولة، في ظل وجود أطر تنظيمية ملائمة، في تقليص نسبة السكان الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية، مما يعزز الشمول المالي ويدمج فئات جديدة ضمن النظام المالي الرسمي.

[1] صبرينة بن عطاء الله،قويدر بورقبة،استخدام التكنولوجيا المالية كآلية لتحديث نظام الاعتماد المستندي لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية،مجلة الجغرافيا الاقتصادية،المجلد 02 العدد 02 ،2025،ص153-175،ص163

[2] إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، آفاق الاقتصاد الاقليمي، الفصل الخامس: التكنولوجيا المالية، صندوق النقد الدولي، 2017،ص06-07.

- ✓ في مجال التجارة العابرة للحدود وتحويلات العاملين في الخارج، يمكن للتكنولوجيا المالية والحلول المبتكرة المرتبطة بها مثل العملات الافتراضية ودفاتر الحسابات الرقمية أن توفر آليات دفع دولية أكثر كفاءة وشفافية وبتكلفة أقل مقارنة بالأساليب التقليدية التي تعتمد على علاقات المراسلة المصرفية، الأمر الذي يساعد على التخفيف من التحديات الناتجة عن انقطاع هذه العلاقات في بعض الدول.
- ✓ فيما يتعلق بالاستقرار والنزاهة في القطاع المالي، يمكن للتكنولوجيا المالية أن تدعم الاستقرار المالي من خلال تخفيض التكاليف التشغيلية للبنوك، وتسهيل استخدام البيانات الضخمة في إدارة المخاطر وكشف الاحتيال[1].

II. استخدامات التكنولوجيا المالية وتقنيات وآليات صناعته

تشمل التكنولوجيا المالية مجموعة واسعة من الاستخدامات والتقنيات والآليات التي تسهم في تطوير الخدمات المالية وتحسين كفاءتها وتعزيز الابتكار في هذا القطاع.

1. مجالات التكنولوجيا المالية:

تُستخدم التكنولوجيا المالية لمساعدة الشركات وأصحاب الأعمال والمستهلكين على إدارة عملياتهم وحياتهم المالية بصورة أكثر كفاءة، وذلك من خلال الاعتماد على برامج وخوارزميات متخصصة يتم تشغيلها بشكل متزايد عبر أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية. ومنذ ظهور شبكة الإنترنت وانتشار الهواتف الذكية، شهدت التكنولوجيا المالية نموًا متسارعًا، كما ازداد وعي المستهلكين بها وأصبحت جزءًا من حياتهم اليومية. وفي جوهرها، يشير مفهوم التكنولوجيا المالية إلى استخدام التقنيات الحديثة بهدف تحسين وأتمتة تقديم الخدمات المالية وطرق الاستفادة منها. ويمكن تلخيص أهم مجالات استخدامها فيما يلي[2] :

أ. **خدمات الدفع:** تُعد خدمات الدفع من أكثر الأنشطة المصرفية ديناميكية وانتشارًا في مجال التكنولوجيا المالية، حيث توفر للمستخدمين والعملاء مجموعة متنوعة من وسائل الدفع، مثل الدفع عبر الهواتف

---

[1] بوطريف لويزة، يونس شعيب، واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل التحديات الراهنة، مقال نشر في مجلة الأصيل للبحوث الادارية بجامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد05 ،العدد02 ،ديسمبر، 2021، ص471-472.

[2] مولودي عبد الغاني، الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي ، دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير جامعة أحمد دراية - أدرار، 2021-2022، ص32

الذكية، والتحويلات المالية الدولية، وإدارة تدفقات المدفوعات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، وغيرها من الحلول الرقمية الحديثة.

ب. **الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد:**تشمل الخدمات المصرفية البسيطة المقدمة للأفراد عبر الإنترنت دون الحاجة إلى وجود مادي للوكالات البنكية، وبتكاليف منخفضة نسبيًا، كما تتضمن حلول إدارة الميزانية الشخصية، وأدوات التخطيط المالي، ومختلف التطبيقات المرتبطة بإدارة الشؤون المالية للأفراد.

ت. **خدمات التمويل والاستثمار:**تسهم التكنولوجيا المالية في استقطاب مدخرات الأفراد من خلال تبسيط العروض التمويلية، وتوفير منصات التمويل الجماعي الموجهة للشركات والمؤسسات المالية، سواء في شكل قروض أو استثمارات في رأس المال، إضافة إلى تقديم خدمات الاستشارة المالية الرقمية للأفراد عبر الإنترنت.

ث. **الخدمات الموجهة للبنوك القائمة على البيانات الضخمة:**توفر التكنولوجيا المالية حلولًا متقدمة للقطاع المصرفي تعتمد على جمع وتحليل كميات كبيرة من البيانات، بما يسهم في تحسين إدارة العلاقة مع العملاء، من خلال فهم سلوكهم المالي وأنماط الادخار والإنفاق، وتقديم خدمات أكثر ملاءمة لاحتياجاتهم.

ج. **الخدمات الموجهة للبنوك والمؤسسات المالية:**تقدم التكنولوجيا المالية مجموعة متنوعة من الحلول التي تساعد في تحسين إدارة المؤسسات المالية، ومن أبرزها التقنيات المعتمدة على تكنولوجيا سلاسل الكتل(Blockchain) ، والتي تُستخدم في تسجيل المعاملات، ومعالجة المعلومات، وإدارة المخاطر، وإدارة الضرائب، وغيرها من التطبيقات المصرفية والمالية.

2. تقنيات وآليات صناعة التكنولوجيا المالية:

تهدفالشركاتالناشئةفيمجالالتكنولوجياالماليةإلىتقديممنتجاتوخدماتونماذجأعمالمبتكرةلعملائها،منخلالالاعتمادالم كثفعلىأحدثالتقنياتالرقمية،والتيتؤثربشكلمباشرفيتطورصناعةالتكنولوجياالماليةوتعزيزكفاءتها.

ومنأبرزهذهالتقنياتمايلي[1]:

– الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي.

[1] مولودي عبد الغاني، مرجع سابق، ص35-36

- واجهات برمجة التطبيقات.(API)

-تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) والعملات الرقمية.

أ. الذكاء الاصطناعي:

يُعرفالذكاء الاصطناعيبأنهفرعمنفروعالعلميهدفإلىتطويرآلاتذكيةقادرةعلىأداءمهاممحددةبشكلأسرعوأكثردقةمنالبشر.

وتجدرالإشارةإلىأنالذكاء الاصطناعيلايرتبطبالذكاء البشريبالمعنىالتقليدي،بليركزأساسًاعلىحلالمشكلات،وذلكمنخلالاستخداماالأسسالرياضيةوأجهزةالحاسوبالمتقدمة.

يتجاوزتطبيقالذكاء الاصطناعينطاقالمعاملاتالماليةإلىمختلفالصناعات،حيثتتيحأجهزةالحوسبةفائقةالأداءبنيةتحتيةقويةلمعالجةالبياناتبكمياتضخمةوبكفاءةعالية.

ونظرًالأنالشركاتفيمختلفالقطاعاتتواجهحاجةمتزايدةلتحليلالبياناتواستخلاصرؤىدقيقةمنمجموعاتالبياناتالكبيرة،فإنا ستخداماالذكاء الاصطناعييوفرميزةتنافسيةحاسمةمنخلالتحسينسرعةاتخاذالقرارودقتهوتعزيزالقدرةعلىالتنبؤبالمستقبلالماليوالتجاري.

ب. العملات الرقميةblockchain:

أصبحت العملات الرقمية وتقنية البلوكتشين من أبرز الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية، حيث تمثل اليوم وحدة أساسية لإدارة المحافظ الرقمية، مع تسجيل أكثر من 25 مليون محفظة رقمية تحتوي على أصول بقيمة تقارب 200 مليار دولار، ويتم التعامل بها في حوالي 140 دولة حول العالم. توفر هذه التقنية وصولًا آمنًا وشفافًا إلى الأسواق والخدمات المالية، بالإضافة إلى دعم الأبحاث والأنشطة الاستثمارية للمؤسسات والشركات العائلية والمستثمرين الأفراد.

بدأت هذه التقنية في الأصل كمزود بيانات لمعاملات بيتكوين (BTC) ، لكنها تطورت لتشمل تقديم محافظ رقمية للعملات الأخرى، مثل بيتكوين كاش (BCH) وإيثريوم(Ethereum) ، مما يعزز قدرة المستخدمين على إدارة أصولهم الرقمية بكفاءة وأمان، ويتيح لهم المشاركة في الأسواق العالمية دون الحاجة إلى وسطاء تقليديين.

III. تحدياتقانونيةوتنظيميةفيتطبيقالتكنولوجياالماليةبالجزائر

1. **واقعالتكنولوجياالماليةفيالجزائر:**تسعى الجزائر، على غرار دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى مواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية، وتعزيز مكانتها الاقتصادية من خلال تحقيق الشمول المالي .وتهدف الدولة إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية عبر توسيع قاعدة الخدمات الرسمية، بما يتوافق مع مبادئ الشفافية والعدالة في الأسعار، وهو ما يعزز قدرتها على تقديم خدمات مالية عالية الجودة وميسرة للمواطنين.

وتتركز جهود الجزائر في هذا المجال على عدة محاور أساسية، تشمل تطوير البنية التحتية المالية الرقمية، تشجيع الابتكار في الخدمات المالية، ودعم الوصول الشامل للخدمات المصرفية الرقمية، بما يسهم في تمكين الأفراد والمؤسسات من الاستفادة من الحلول المالية الحديثة بطريقة آمنة وفعّالة.

2. **التحدياتالقانونيةوالتنظيميةللتكنولوجياالمالية:**تواجه التكنولوجيا المالية العديد من التحديات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على تطبيقها وتطورها، ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات فيما يلي:

أ. **عدم توافق القوانين الحالية:**تُعد العديد من القوانين المصرفية والمالية القائمة قديمة وغير متوافقة مع التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية، مما يستدعي تحديثات قانونية مستمرة لضمان مواءمة الأطر القانونية مع الابتكارات التقنية في القطاع المالي.

ب. **غياب إطار تنظيمي واضح:**قد تعاني بعض الدول من نقص الأطر التنظيمية المحددة والواضحة فيما يخص التكنولوجيا المالية، الأمر الذي يخلق غموضًا في التنظيم والإشراف، ويعيق نمو الشركات الناشئة ويصعّب تطبيق الحلول التقنية بشكل قانوني.

ت. **حماية البيانات والخصوصية:**تعتمد التكنولوجيا المالية على معالجة كميات كبيرة من البيانات الشخصية والمالية، لذا تعد حماية هذه البيانات وضمان الخصوصية من أبرز التحديات. ويتطلب ذلك تشريعات قوية تضمن سلامة البيانات وحماية المستهلكين.

ث. **الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:**تواجه شركات التكنولوجيا المالية تحديات كبيرة في الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يستدعي تطبيق إجراءات فعّالة لمراقبة المعاملات والتأكد من التزام جميع الأطراف بالمعايير الدولية.

ج. **إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي:**تحتاج الشركات إلى أنظمة متقدمة لإدارة المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني ومنع الاحتيال المالي، بما يضمن التزامها بالقوانين والتنظيمات المالية المحلية والدولية.

ح. **تفاوت التشريعات بين الدول:**تختلف الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية من دولة لأخرى، مما يشكل تحديًا أمام الشركات العالمية الراغبة في التوسع عبر الحدود، ويتطلب فهمًا معمّقًا لكل نظام قانوني لتجنب التناقضات القانونية.

خ. **التعامل مع العملات الرقمية وتقنية البلوكشين:**يثير استخدام العملات الرقمية وتقنيات البلوكشين تساؤلات قانونية حول تنظيمها وتداولها، إذ تفتقر بعض التشريعات إلى توجيهات واضحة حول التعامل مع هذه الأصول الجديدة، ما يستدعي وضع أطر تنظيمية متكاملة من قبل الحكومات.

تتطلب مواجهة هذه التحديات جهودًا متواصلة من الحكومات والهيئات التنظيمية لضمان بيئة قانونية وتنظيمية داعمة، تسهم في تطوير التكنولوجيا المالية بشكل آمن وفعّال.[1]

المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في المعاملات الدولية

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات متسارعة بفعل التقدم التكنولوجي والانتشار الواسع لتقنيات المعلومات والاتصال، وهو ما انعكس بشكل مباشر على طبيعة المعاملات المالية والتجارية، خاصة على المستوى الدولي. فقد أدت الرقمنة إلى ظهور وسائل دفع إلكترونية حديثة ساهمت في تسهيل عمليات التبادل التجاري بين مختلف الأطراف، وتقليص الوقت والجهد والتكاليف المرتبطة بعمليات الدفع التقليدية، كما عززت من درجة الأمان والشفافية في تنفيذ المعاملات المالية العابرة للحدود.

وتكتسي وسائل الدفع الإلكتروني أهمية متزايدة في مجال التجارة الدولية وتمويلها، باعتبارها أداة محورية لضمان سرعة تسوية المدفوعات وتحسين كفاءة العمليات المصرفية، الأمر الذي يساهم في دعم انسيابية المبادلات التجارية وتعزيز الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين. كما أن اعتماد هذه الوسائل أصبح ضرورة تفرضها متطلبات الاقتصاد الرقمي، خاصة في ظل توسع التجارة الإلكترونية وتنامي دور المؤسسات المالية في تقديم خدمات رقمية مبتكرة.

وانطلاقا من ذلك، يهدف هذا المطلب إلى إبراز مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني وأهم أنواعها، مع توضيح دورها في تسهيل المعاملات الدولية وتعزيز كفاءة عمليات التمويل التجاري، وذلك من خلال التطرق في الفروع الموالية إلى الجوانب النظرية المرتبطة بهذا الموضوع.

[1] صبرينة بن عطاء الله،قويدر بورقبة، مرجع السابق، ص168-170

I. عموميات حول وسائل الدفع الالكترونية

تمثل النقود الإلكترونية تطورًا مهمًا في وسائل الدفع الحديثة، إلا أنه قبل الحديث عن خصائصها المبتكرة، من الضروري توضيح أن هذه الوسائل تُعد استمرارًا لعملية تحويل وسائل الدفع التقليدية إلى صيغ أكثر تجريدًا .ومع ذلك، لا يعني هذا أن طبيعة النقود نفسها ستتغير، فهي منذ نشأتها تحمل صفة التجريد كأساس في تعريفها ووظيفتها.

وتكمن الحداثة في النقود الإلكترونية ليس في كونها رقمية فحسب، بل في عنصرين أساسيين: أولاً، آلية الدفع المستخدمة التي تسمح بإجراء المعاملات بسرعة وكفاءة، وثانيًا، تصنيفها كنظام نقدي وغير نقدي، حيث يمثل كل منهما نموذجًا مختلفًا في طريقة إدارة المدفوعات والتحويلات المالية.

1. تعريف وسائل الدفع الالكتروني

أ. وسائل الدفع الإلكترونية هي العمليات التي يتم من خلالها تحويل الأموال مقابل سلع أو خدمات بطريقة رقمية، سواء باستخدام أجهزة الحاسوب أو عبر نقل البيانات عبر شبكات الاتصال المختلفة، بما في ذلك خطوط الهاتف أو الشبكات الرقمية الأخرى.[1]

ب. يمكن اعتبار الدفع الإلكتروني آلية رقمية لنقل الأموال مقابل السلع والخدمات، يتم تنفيذها بالكامل باستخدام الأجهزة الرقمية والشبكات المتاحة، بما يسهل على المستخدمين إجراء المعاملات المالية دون الحاجة للنقود الورقية أو المعدنية.

ت. كما تُعرف النقود الإلكترونية على أنها نظم دفع رقمية تشمل أنظمة نقدية وغير نقدية، أو وسيلة للتبادل الرقمي للأموال المخزنة في وسائط إلكترونية متعددة، مثل الهاتف المحمول، اللوح الذكي، أو البطاقات البنكية المزودة بشرائح إلكترونية يمكن تحويل قيمها رقميًا.

وتمكّن هذه الوسائل المستخدم من إجراء عمليات الدفع المباشر عن بُعد عبر شبكات الاتصال.[2]

---

[1] عبد الرحيم وهيبة: إخلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006،ص30-32

[2] صلاح إلياس: مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة، الملتقى العلمي الدولي الرابع، عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، عرض تجارب دولية، 26-27أفريل 2011،الجزائر، ص9.

وبناء على ما سبق، تُعد أنظمة الدفع الإلكترونية منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية، حيث تمكّن المتعاملين من تنفيذ المعاملات المالية إلكترونيًا بدلًا من استخدام النقود المادية أو الشيكات الورقية، بما يسهم في تسهيل عمليات الدفع وإنجاز الالتزامات المالية باستخدام وسائل الدفع الرقمي المتنوعة.

2. أنواع وسائل الدفع الإلكترونية

وتتمثل فيما يلي:

1. **البطاقات الإلكترونية:**تشمل هذه الفئة بطاقات الدفع التي تُستخدم لتحويل المبالغ من حساب المشتري إلى حساب البائع خلال فترة زمنية قصيرة تتراوح بين يوم ويومين، كما يمكن استخدامها لسحب النقود من الحساب مباشرة. كما تندرج ضمنها بطاقة الظرف، التي تمكّن المستخدم من تسديد قيمة المشتريات فور إرسال الفاتورة، وبطاقة الائتمان التي تمنح حاملها إمكانية الحصول على قرض، وهي مصنوعة من مواد مقاومة للتلاعب. تُقدم البطاقة للبائع لسداد قيمة المشتريات، حيث يستوفي البائع المبلغ من الجهة المصدرة للبطاقة، والتي تقوم بدورها بتحصيل المبالغ من صاحب البطاقة[1].
2. **البطاقة الذكية:**هي بطاقات مزودة بمعالج دقيق يتيح تخزين الأموال بطريقة مؤمنة، ويضمن سلامة كل معاملة من الاحتيال. كما تمتاز هذه البطاقات بإمكانية التفاعل مع أنظمة الحواسيب الأخرى دون الحاجة لتفويض إضافي أو تأكيد لصلاحية البطاقة لنقل الأموال من المشتري إلى البائع[2].
3. **الشيكات والتحويلات الإلكترونية :**يُعرف الشيك الإلكتروني على أنه أداة دفع تضم ثلاثة أطراف أساسية: الساحب، البنك المسحوب عليه، والمستفيد، ويتم معالجته جزئيًا أو كليًا إلكترونيًا. ويُعد الشيك الإلكتروني من أكثر الأوراق التجارية استخدامًا في سياق التقنيات المالية الحديثة[3].

فهي مجموعة من الإجراءات والقواعد المعتمدة لتحويل الأموال عبر بنوك مرخصة، يتم إصدار أوامر التحويل من خلال الحاسوب، وتتميز هذه التحويلات بالسرعة والأمان والمصداقية العالية للمتعاملين[4].

---

[1] جلال عايد الشورة: وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2008،ص25.

[2] ديمثان المجالي، أسامة عبد المنعم: التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص215.

[3] مصطفى كمال طه وائل بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007،ص30

[4] الحبيب بن باير، محمد عبد العزيز بن كاملة: الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة وسائل الدفع، مدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك الجزائرية، جامعة وهران، 26-27أفريل ،2011،ص05

4. **النقود الإلكترونية:**تمثل هذه الوسيلة شكلًا جديدًا من الدفع إلى جانب بطاقة الائتمان، حيث يمتلك العميل لدى البنك حسابين: أحدهما بالعملة التقليدية والآخر بالعملة الإلكترونية. يمكن للعميل تحويل أي مبلغ من حسابه التقليدي إلى حسابه الإلكتروني، واستخدامه لسداد قيمة سلعة أو خدمة عبر تحويلها مباشرة إلى حساب البائع .[1]بعد ذلك، يقوم البائع بمراجعة البنك المصدر للتحقق من صحة العملية، ليتم إيداع المبلغ في حسابه البنكي[2]

I. دوروسائلالدفعالإلكترونيةفيالتجارةالخارجية.

تؤدي وسائل الدفع الإلكترونية دورًا محوريًا في تسهيل وتسريع معاملات التجارة الخارجية من خلال تعزيز كفاءة التحويلات المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بها.

1. نظم التسوية والتحويلات المصرفية الإلكترونية في التجارة الخارجية:

أصبح التطور المتسارع لنظم تسوية المدفوعات الإلكترونية وانتشارها، والتي تعتمد على تحويل الأرصدة النقدية بين الحسابات وتسوية المدفوعات بين المؤسسات المصرفية، يمثل الأساس الذي تقوم عليه العمليات المصرفية والتجارية الإلكترونية على المستويين المحلي والدولي. وقد ساهمت هذه التحولات في تجاوز القيود الجغرافية، وربط مختلف دول العالم بشبكات اتصال متطورة، الأمر الذي أتاح توفير وسائل دفع إلكترونية حديثة، وأسهم في تنشيط النشاط الاقتصادي ودعم تطوير التجارة الخارجية وتعزيز كفاءتها.

أ. نظام التحويلات المالية الإلكترونية(EFT) :

تعتمد الصيرفة الإلكترونية والتجارة الحديثة بدرجة كبيرة على نظم التسوية والتحويلات المالية التي توفر مستويات عالية من الأمان والحماية للمعاملات المصرفية والتبادلات التجارية، مما يجعلها من المقومات الأساسية لنجاح البيئة المالية الرقمية.

يُقصد بنظام التحويلات المالية الإلكترونية مجموعة العمليات التي يتم من خلالها تفويض مؤسسة مصرفية لإجراء التحويلات المالية المدينة والدائنة إلكترونيًا من حساب بنكي إلى حساب آخر، بحيث تتم عملية التحويل باستخدام الوسائل التكنولوجية مثل الهواتف وأجهزة الحاسوب ووسائط الاتصال المختلفة، بدلًا من الاعتماد على المستندات الورقية التقليدية.

---

[1] هادي مسلم يونس البشكاني: التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية، دراسة مقارنة، 2009،ص381

[2] أحمد سفر: أنظمة الدفع الإلكترونية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008،ص20

وتُنفذ هذه العمليات غالبًا عبر أنظمة المقاصة الآلية، التي تتيح للمؤسسات والشركات إمكانية تحصيلمستحقاتها المالية إلكترونيًا بكفاءة وسرعة.

وتتميّز هذه الخدمة بقدرتها العالية على معالجة مختلف أنواع التحويلات المالية، مثل خدمات إيداع الشيكات لتحصيلها عند الاستحقاق، وخدمات تحصيل الأقساط، وغيرها من العمليات، وهو ما يسهم في تحسين كفاءة الأداء المالي وتسهيل إنجاز المعاملات التجارية.[1]

ب. نظام المقاصة الإلكترونية:

- مفهوم نظام المقاصة الإلكترونيةACH :

يمثلنظاماالمقاصةالإلكترونيةللصكوكتطورًانوعيًافيمجالالتكنولوجياالمصرفية،حيثيُتوقعأنيؤديتطبيقهإلىإحداثتحول جذريفيأساليبتنفيذالعملياتداخلالقطاعالبنكي.

ويُقصدبالمقاصةالإلكترونيةتنفيذعمليةتقاصالصكوكبينالمصارفعبرالبنكالمركزيا عتمادًاعلىصورإلكترونيةللصكو ك،دونالحاجةإلىتبادلهاماديًابينالمؤسساتالمصرفية.

ويهدفهذاالنظامأساسًاإلىنقلإجراءاتالتقاصمنالأساليباليدويةأوشبهالآليةإلىبيئةرقميةمتكاملةتعتمدعلىمعالجةصورال صكوكإلكترونيًا،الأمرالذييتيحللمودعينوالمستفيدينتحصيلقيمالصكوكخلالفترةزمنيةقصيرةقدتصلإلىنفسيوماالتقديم ،بمايجعلالصكأداةدفعفوريةمشابهةللإيداعالنقديفيالحساب،وهوماينعكسإيجابًاعلىالنشاطالاقتصاديوعلىمصالحال متعاملين.

ومنمنظورتقني،يُعدنظاماالمقاصةالإلكترونيةتوظيفًافعّالًالتقنياتالمعلوماتفيالخدماتالمصرفية،إذيتمالتعاملمعالصور الضوئيةللصكوكبعدالتقاطهاوقراءتهابواسطةأجهزةمخصصة،ثمإرسالهاعبرالشبكاتالإلكترونيةبينالمصارفالمشار كةفيالنظامتحتإشرافورقابةالبنكالمركزي،معالاستغناء عنالتداولالماديللصكوكالورقيةفيعملياتالسحبوالإيداعبينفروع المصارفالأعضاءفيغرفةالمقاصة..[2]

[1] منير محمد الجنبهي، ممدوح محمد الجنبهي، "النقود الإلكترونية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص15.

[2] ميثاق هادي هاشم، خولة حسين حمدان، تقييم فاعلية الرقابة الداخلية لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) دراسة استطلاعية في مصرفي الرافدين والرشيد،مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد 08 ،العدد06، 2018 ،ص140

كما يُنظر إلى هذا النظام على أنه شبكة مصرفية متكاملة تشارك فيها البنوك لتبادل ملايين القيود المحاسبية التي تعكس المراكز المدينة والدائنة فيما بينها بصورة إلكترونية، وبذلك يؤدي الوظيفة التقليدية لغرف المقاصة البنكية، ولكن بدرجة أعلى من السرعة والكفاءة والآنية في تنفيذ العمليات[1].

-فوائدنظاممقاصةالصكوكالالكترونية :

يمكن إبراز مزايا نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية من خلال الآثار الإيجابية التي يحققها على مختلف الأطراف ذات العلاقة، وذلك على النحو الآتي:

1. **فوائد تعود على المصارف** :يسهم النظام في تقليص المخاطر التشغيلية المرتبطة بالصكوك، مثل حالات الفقدان أو التكرار أو الضياع أثناء النقل، فضلًا عن تسهيل الإجراءات المصرفية وتقليل الأعباء الإدارية الواقعة على عاتق البنك المركزي والمصارف الأخرى. كما يحد من إساءة استخدام الصكوك، ويعزز الثقة في التعامل بها كأداة دفع، إلى جانب دوره في توفير بيانات إحصائية دقيقة حول أعداد الصكوك الصادرة والواردة والمعادة وقيمها المالية.

2. **فوائد تعود على المستفيدين من الصكوك:**يؤدي تطبيق المقاصة الإلكترونية إلى جعل الصك أداة دفع فورية تماثل الإيداع النقدي في الحساب، مع إمكانية تحصيل قيمته خلال فترة زمنية قصيرة قد تصل إلى نفس يوم التقديم. كما ترتفع درجة الدقة في معالجة الصكوك نتيجة اعتماد النظام على تسجيل معظم البيانات والصور بواسطة أجهزة القراءة المغناطيسية والماسحات الضوئية، مما يقلل من الأخطاء ويزيد من موثوقية العمليات.

3. **فوائد تعود على البنك المركزي والاقتصاد الوطني** :يساهم النظام في تحسين كفاءة إدارة أرصدة المصارف لدى البنك المركزي، وتبسيط وتوحيد الإجراءات المصرفية المرتبطة بالصكوك، إضافة إلى تقليص عدد الصكوك المرتجعة بسبب عدم كفاية الرصيد أو لأسباب أخرى. كما يؤدي إلى تسريع إنجاز المعاملات المالية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على كفاءة النظام المالي وعلى النشاط الاقتصادي بشكل عام.[2]

ت- نظام التحويلات الدولي swift

[1] أحمد بوراس، السعيد بريكة، "أعمال الصيؤفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، .2014،ص223

[2] ميثاق هادي هاشم، خولة حسين حمدان،نفس المرجع،ص140-141

-تعريفشبكةسويفت Le réseau SWIFT:

تُعرَّف شبكة سويفت بأنها شبكةاتصالمصرفيةبينالبنوك (Interbancaire)،تمإنشاؤهاسنة 1977 بهدفاستبدالنظامالتلكسالذيلميكنيتمتعبدرجةكافيةمنالأمانوالسرعة،حيثتوفرهذهالشبكةمجموعةواسعةمنالخدماتالما لية،مثلالتحويلاتمنحسابإلىحساب،وعملياتالصرفالأجنبي،وغيرهامنالمعاملاتالماليةالدولية.

وتديرهذهالشبكةمؤسسةSWIFTالتيأصبحتتمثلالبنيةالتحتيةالأساسيةللاتصالاتالماليةالعالمية[1].

-أهدافالشبكةوخصائصها:

تسعى شبكة SWIFTإلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي من شأنها تعزيز كفاءة وأمن الاتصالات المالية بين المؤسسات المصرفية على المستوى الدولي.

1. أهداف الشبكة:

تسعىشبكةSWIFTإلىتحقيقمجموعةمنالأهدافالأساسيةالتيتعززكفاءةالاتصالاتالماليةالدوليةبينالمؤسساتالمصرفية ،ومنأهمهامايلي:

- ✓ تهدفسويفتإلىالريادةفيمجالحلولالاتصالاتالمالية،منخلالتمكينالتبادلالفعّاللمعلوماتبينالأعضاءوتعزيزالتوافقوالت كاملبينهم.
- ✓ تضمنالشبكةسريةوسلامةالبيانات(Intégralité et Confidentialité)، بحيثتصلالرسائلكماأُرسلتدونأيتعديلأونقصفيالمعلومات،معتقليلمخاطرالتزوير.
- ✓ توفرسويفتوسيلةاتصالموحدةبينالبنوك،حيثيتميزكلنموذجرسالةبشكلمتناسقونمطمعياريموحد.
- ✓ تُعدسويفتناقلًاللرسائلالماليةفقط،فهيلاتحتجزالأموالولاتديرالحساباتنيابةعنالعملاء،بلتقتصرمهمتهاعلىنقلالرس ائلبينالمؤسساتالماليةمعضمانسرعةتبادلالبياناتوسريتهاوسلامتها.
- ✓ تمكّنسويفتمستخدميهامنإنجازالعملياتبشكلآليوتوحيدأنماطالمعاملاتالمالية،ممايساهمفيتخفيضالتكاليفوتقليلال مخاطرالتشغيليةوالحدمنالأخطاء.

[1] زروني مصطفى،حنك سعيدة،دوافع استعمال شبكة سويفت SWIFT في المعاملات الدولية، Revue d'économie et de statistique appliquée ، المجلد10 العدد 02 ،2013 ،ص165-167

- ✓ يوفرنظامسويفتللمؤسساتالماليةخدماتمتعددة،مثلتنفيذأوامرالدفع،إدارةعملياتالتحصيلاتالمستندية،فتحالاعتما داتالمستندية،بتأسعارالصرفوالعملاتبشكليومي،عملياتشراءوبيعالعملاتالأجنبية،واستثمارالودائعفيالأسواقالنقد ية،إضافةإلىتسهيلالعلاقاتالمصرفيةالدوليةبفضلاعتمادمعاييرمصرفيةموحدةوقاعدةبياناتتتضمنالعناوينالإل كترونيةللبنوكالمشاركة.[1]

2.الإيجابيات و السلبيات نظام السويفت

رغم الخصائص المتقدمة التي تتميز بها شبكة SWIFT، إلا أن ذلك لا يعني خلوها من بعض النقائص، حيث يمكن إبراز أهم الإيجابيات والسلبيات كما يلي:

1. الإيجابيات:

- ✓ شبكة عالمية واسعة الانتشار تربط عددًا كبيرًا من البنوك والمؤسسات المالية عبر مختلف دول العالم.
- ✓ تضمن مبدأ عدم إنكار المعاملات (Non-répudiation des échanges)، بحيث لا يمكن لأي طرف نفي تنفيذ العملية بعد إتمامها.
- ✓ تتميز الرسائل بدرجة عالية من الأمان، إذ تكون المعلومات مشفرة، مما يوفر سرية تامة للصفقات والمعاملات المالية.

2.السلبيات:

- ✓ أُثيرت مخاوف تتعلق بإمكانية الاطلاع على بعض بيانات المعاملات من قبل جهات استخباراتية، مثل CIA، تحت مبرر مكافحة الإرهاب، وهو ما أدى لاحقًا إلى اتخاذ إجراءات قانونية وتنظيمية لتعزيز حماية البيانات والخصوصية.
- ✓ وجود إشكالية تتعلق بكون بعض الجهات المشرفة على الرقابة (Superviseurs)تُعد في الوقت نفسه من عملاء سويفت، مما قد يثير تساؤلات حول تضارب المصالح.[2]

[1] زروني مصطفى،حنك سعيدة،نفس مرجع سابق،ص172-174.

[2] زروني مصطفى،حنك سعيدة،نفس مرجع سابق،ص175

II. دور وسائل الدفع الإلكترونية في التجارة الدولية

إنّ مجموع المزايا التي تتمتّع بها وسائل الدفع الإلكترونية يجعلها تؤدي دورًا محوريًا في خدمة مزدوجة، يتمثل جانبها الأول في دعم التجارة الإلكترونية، بينما يرتبط الجانب الثاني بتعزيز التجارة الدولية. وتبرز أهمية هذه الوسائل من خلال مجموعة من الخصائص، أهمها انخفاض تكلفتها مقارنة بوسائل الدفع التقليدية، وطابعها العابر للحدود، إضافة إلى سهولة استخدامها وسرعة تنفيذ العمليات المالية، فضلًا عن ارتفاع مستويات الأمان المرتبطة بها

بفضل التقنيات الحديثة في التشفير والحماية.

كما أنّ إمكانية إجراء العمليات التجارية بين الأطراف الاقتصادية المنتشرة في مختلف دول العالم خلال مدة زمنية قصيرة أصبحت من أبرز نتائج الاعتماد على الوسائط الإلكترونية، سواء تعلق الأمر بإبرام العقود التجارية أو بتسوية المدفوعات الناتجة عنها. ويتم تسديد مقابل هذه العمليات باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية التي تمكّن من إتمام المعاملات بكفاءة ومرونة، الأمر الذي ساهم في تطوير آليات تسوية المبادلات التجارية الدولية.

وقد أدى هذا التطور إلى تمكين التجارة الإلكترونية من الاستفادة من خدمات وسائل الدفع الإلكترونية، ومن خلالها انعكس الأثر إيجابيًا على التجارة الدولية، حيث أصبحت هذه الوسائل عنصرًا أساسيًا في تسهيل المبادلات التجارية وزيادة حجمها. ومن ثمّ برز الدور المتميز لوسائل الدفع الإلكترونية في دفع تنمية التجارة الدولية، انطلاقًا من مساهمتها في ازدهار التجارة الإلكترونية وتعزيز مكانتها ضمن منظومة التجارة العالمية المعاصرة[1].

ولإبراز هذا الدور بصورة تطبيقية، يمكن الإشارة إلى مجموعة من النماذج العملية التي ساهمت في تطوير التجارة الدولية، من أهمها:

- ✓ **الاعتمادات المستندية الإلكترونية (Electronic Letters of Credit):** حيث تمكّن الأنظمة الرقمية البنوك والمؤسسات المالية من إصدار وتبادل الاعتمادات المستندية عبر منصات إلكترونية بدل الوثائق

[1] منير محمد الجنبيهي وممدوح محمد الجنبيهي: الشركات الإلكترونية، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008،ص10

الورقية، وهو ما يقلل الوقت والتكاليف ويزيد من الشفافية في عمليات تمويل التجارة. وغالبًا ما يتم تبادل الرسائل المالية عبر شبكة SWIFTالعالمية التي تربط البنوك والمؤسسات المالية.

- ✓ **المحافظ الرقمية وأنظمة الدفع عبر الإنترنت** :مثل خدمات PayPalأو بطاقات الدفع الدولية التابعة لشبكتي Visaو Mastercard، والتي تتيح للأفراد والشركات إجراء المدفوعات الدولية بشكل فوري تقريبًا، مما يسهل عمليات الاستيراد والتصدير خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ **منصات الدفع للتجارة الإلكترونية الدولية** :التي تسمح بقبول العملات المختلفة وتحويلها بشكل آلي، مما يقلل مخاطر سعر الصرف ويشجع التوسع في الأسواق العالمية.

وانطلاقا من ذلك، يمكن توضيح أثر وسائل الدفع الإلكترونية في التجارة الدولية من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (1): مقارنة بين وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية في التجارة الدولية

المعيار	وسائل الدفع التقليدية	وسائل الدفع الإلكترونية
سرعة التنفيذ	بطيئة (عدة أيام أو أسابيع)	سريعة (فورية أو خلال ساعات)
التكلفة	مرتفعة (رسوم تحويل ووثائق)	منخفضة نسبيًا
الأمان	يعتمد على الإجراءات الورقية	مرتفع بفضل التشفير والتقنيات الرقمية
النطاق الجغرافي	محدود نسبيًا	عابر للحدود عالميًا
سهولة الاستخدام	معقدة إداريًا	سهلة ومرنة

المصدر:من إعداد ال طالبة بالاعتماد على تقارير التجارة الإلكترونية العالميةhttps://www.worldbank.org

الجدول رقم (2): أمثلة تطبيقية لوسائل الدفع الإلكترونية المستخدمة في التجارة الدولية

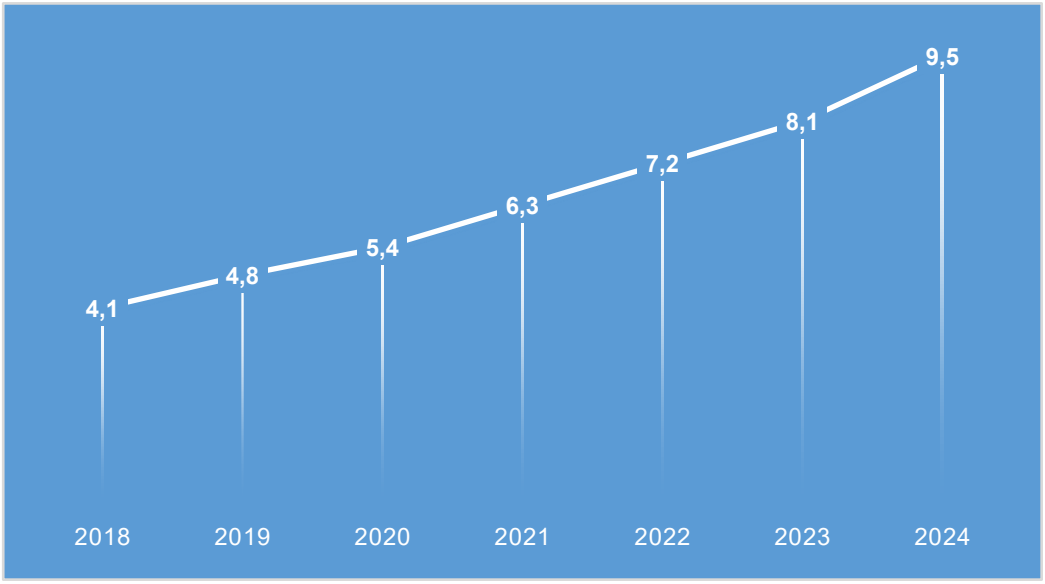
الوسيلة	مجال الاستخدام	الأثر على التجارة الدولية
الاعتماد المستندي الإلكتروني	تمويل الصفقات التجارية	تقليل الوقت والتكاليف وزيادة الثقة
المحافظ الرقمية	التجارة الإلكترونية	تسهيل المدفوعات العابرة للحدود

بطاقات الدفع الدولية	الاستيراد والتصدير والخدمات	توسيع نطاق المعاملات الدولية
التحويلات الإلكترونية البنكية	الشركات متعددة الجنسيات	تسريع تدفقات رأس المال

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد اعتمادا على https://www.swift.com/

ولتعميق التحليل وإضفاء بعد تطبيقي يدعم ما سبق عرضه نظريا، يمكن إدراج الشكل الموالي الذي يبين تطور حجم المدفوعات الإلكترونية على المستوى العالمي، حيث يُستحسن وضعه مباشرة بعد الفقرة السابقة لكونه يمثل دليلًا إحصائيًا يعكس تنامي أهمية وسائل الدفع الإلكترونية ودورها المتزايد في دعم وتنمية التجارة الدولية. إذ يسمح هذا الشكل بإبراز الاتجاه التصاعدي لاستخدام المدفوعات الرقمية، بما يؤكد ارتباط التطور التكنولوجي في أنظمة الدفع بتوسّع المبادلات التجارية العابرة للحدود وتحسين كفاءتها.

الشكل رقم (5): تطور حجم المدفوعات الإلكترونيةعالميًا خلال الفترة (2018–2024)



(تريليون دولار)

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المدفوعات الرقمية العالميةhttps://www.statista.com و https://www.worldbank.org

يتضح من خلال الشكل (1–5) وجود نمو متسارع في حجم المدفوعات الإلكترونية على المستوى العالمي خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس تزايد الاعتماد على الوسائل الرقمية في تسوية المعاملات

التجارية، بما في ذلك التجارة الدولية. ويرتبط هذا النمو بالتطور التكنولوجي في الأنظمة المالية، وانتشار التجارة الإلكترونية، وزيادة ثقة المتعاملين في وسائل الدفع الرقمية، الأمر الذي ساهم في تسهيل المبادلات التجارية العابرة للحدود وتقليل تكاليفها الزمنية والمالية، وبالتالي تعزيز كفاءة التجارة الدولية.

وبذلك يتضح أنّ وسائل الدفع الإلكترونية لا تقتصر أهميتها على تسهيل عمليات الدفع فقط، بل تمتد لتشمل تحسين كفاءة التجارة الدولية، وخفض تكاليف المعاملات، وتعزيز اندماج الاقتصادات في النظام التجاري العالمي، وهو ما يجعلها أحد الركائز الأساسية في تطور التجارة الدولية المعاصرة.

المطلب الثالث: أثر التطور التكنولوجي على كفاءة تمويل التجارة الخارجية

شهدت بيئة الأعمال الدولية خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية نتيجة التطور المتسارع في التكنولوجيا الرقمية والاتصالات، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على مختلف الأنشطة المالية والتجارية، وعلى رأسها تمويل التجارة الخارجية. فقد ساهمت الابتكارات التكنولوجية في تحسين سرعة إنجاز المعاملات، وتخفيض التكاليف التشغيلية، وتعزيز مستوى الشفافية وتقليل المخاطر المرتبطة بعمليات التمويل الدولي، مما أدى إلى رفع كفاءة المؤسسات المالية والبنوك في تقديم خدمات تمويل التجارة. كما أتاح هذا التطور ظهور أدوات وتقنيات حديثة أسهمت في تسهيل إجراءات الدفع والتسوية، وتحسين إدارة المعلومات والبيانات، وهو ما عزز القدرة التنافسية للمتعاملين في الأسواق العالمية.

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المطلب إلى إبراز أثر التطور التكنولوجي في تحسين كفاءة تمويل التجارة الخارجية من خلال تحليل انعكاساته على التقنيات والآليات المستخدمة في هذا المجال.

I. التطور التكنولوجي وتأثيره على تقنيات التجارة الخارجية:

أدى التطور التكنولوجي إلى إحداث نقلة نوعية في تقنيات وأساليب تنفيذ عمليات التجارة الخارجية، حيث أصبحت الأنظمة الرقمية والمنصات الإلكترونية تمثل ركيزة أساسية في إدارة العمليات التجارية والتمويلية المرتبطة بها. فقد ساهمت هذه التقنيات في تبسيط الإجراءات، وتسريع عمليات تبادل المعلومات، وتحسين دقة المعاملات، إضافة إلى تقليل الاعتماد على الوثائق الورقية التقليدية. كما ساعدت التقنيات الحديثة على تعزيز الأمن المالي والحد من المخاطر المرتبطة بعمليات الدفع الدولي، مما زاد من موثوقية التعاملات التجارية بين مختلف الأطراف.

وعليه، يتناول هذا الفرع دور التطور التكنولوجي في تحسين تقنيات التجارة الخارجية وبيان انعكاساته على كفاءة عمليات التمويل المرتبطة بها.

1. مظاهرتأثيرالتطورالتكنولوجيعلىالتجارةالخارجية:

ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إلى جانب الثورة الرقمية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة، في إحداث تحولات جذرية في أنماط المعاملات الاقتصادية والتجارية الدولية، حيث أتاح هذا التطور إنجاز المعاملات بصورة أسهل وأسرع وأقل تكلفة، مع ابتكار تقنيات حديثة تتماشى مع وتيرة التغيرات التكنولوجية المتسارعة. ويمكن إبراز أهم مظاهر هذا التحول فيما يلي:

- ✓ تطور شبكة الإنترنت واتساع نطاق استخدامها عالميًا.
- ✓ تحرير التجارة الدولية وتزايد تدفقات الاستثمارات عبر الحدود.
- ✓ التوجه المتزايد نحو التجارة الإلكترونية كأحد الأنماط الحديثة للتبادل التجاري.
- ✓ ظهور منتجات تكنولوجية متقدمة مثل الهواتف الذكية، والسيارات الكهربائية، والمنتجات التقنية الحديثة.
- ✓ تطور الأدوات المالية وظهور وسائل دفع إلكترونية مبتكرة.
- ✓ استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في دراسة الأسواق والتنبؤ بميولات المستهلكين.
- ✓ اعتماد تقنيات البلوك تشين في تسجيل المعلومات بشكل لامركزي، مما يعزز الثقة والشفافية في المعاملات، خاصة في مجال التجارة الخارجية.
- ✓ تطور التقنيات اللوجستية الحديثة، بما ساهم في تقليل التكاليف وتحسين الكفاءة في عمليات النقل والتخزين.
- ✓ انتشار وسائل التواصل الرقمي، مما سهّل التواصل بين المديرين وتبادل المعلومات وإبرام الصفقات في أي زمان ومكان.[1]

[1] حميد مخوخ، تطور التجارة الدولية و النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 08، العدد 01، 2020، ص10-11

2. واقع تقنيات التجارة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي:

شهدت تقنيات التجارة الخارجية تحولات جوهرية في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، حيث أصبحت الشركات والمؤسسات تعتمد على وسائل حديثة تتسم بالسرعة والأمان والكفاءة، بما يساهم في تسهيل المبادلات التجارية الدولية وتقليل المخاطر المرتبطة بها. ويمكن إبراز أهم هذه التقنيات فيما يلي:

أ. تقنيات الدفع الحديثة:

- **التحصيل المستندي** :يعد التحصيل المستندي من وسائل الدفع التي توفر درجة معتبرة من الأمان للمصدر، إذ يتم بعد شحن البضاعة إرسال وثائق التصدير من بنك البائع إلى بنك المشتري. وفي حالة عدم امتثال المشتري لشروط الدفع، يحتفظ المصدر – في ظروف معينة – بحق ملكية السلع التي قد تكون قابلة للاسترداد. ووفق هذه الآلية يعمل بنك المشتري بناءً على التعليمات المقدمة من المصدر عبر مصرفه، وغالبًا ما يتم الاتفاق مسبقًا على آليات التواصل وتسوية النزاعات المحتملة.
- **الاعتماد المستندي** :الاعتماد المستندي هو تعهد كتابي يصدره البنك بناءً على طلب عميله (المستورد) لصالح طرف آخر هو المستفيد (المصدر)، يلتزم بموجبه بدفع مبلغ محدد بعملة معينة خلال مدة زمنية متفق عليها، مقابل تقديم مستندات تثبت تنفيذ عملية التصدير. ويُعد في الوقت نفسه وسيلة دفع ووسيلة ضمان، إذ يضمن حقوق جميع أطراف عملية التجارة الخارجية.
- **التحويل المصرفي الدولي**:تتميز هذه الوسيلة بسهولة الاستخدام وسرعة تنفيذ الدفع، حيث يتم التحويل بناءً على أمر المستورد إلى بنكه بتحويل قيمة الصفقة إلى بنك المصدر. ومن أحدث وسائل التحويل الدولي الاعتماد على شبكة SWIFTأو نظام التلكس، مع تفوق سويفت من حيث الأمان والسرعة والموثوقية.
- **وسائل الدفع الإلكتروني** :ظهرت وسائل الدفع الإلكتروني بما يتلاءم مع التطورات التكنولوجية ومتطلبات التجارة الإلكترونية، وتشمل:

✓ **بطاقات الدفع الإلكتروني** :تُستخدم لتسوية المدفوعات في التجارة الخارجية كبديل للنقد، وتشمل بطاقات الائتمان والبطاقات الذكية والشيكات الإلكترونية.

✓ **النقود الإلكترونية**:تُعد من أحدث وسائل التسوية في المبادلات التجارية، حيث تسهل العمليات النقدية وتخفض التكاليف مع تحقيق درجة عالية من الأمان، وتحظى بقبول متزايد من المؤسسات والأفراد.

- ✓ **العملات الرقمية:**هي أموال يتم تداولها عبر الإنترنت وتتمتع بخصائص مشابهة للنقود التقليدية، دون ارتباط بمنطقة جغرافية محددة، مما يسمح بإجراء المعاملات من أي مكان في العالم.
- ✓ **العملات المشفرة:**تُعد نوعًا من العملات الرقمية التي يتم تداولها دون وسيط مالي من خلال تقنيات التشفير والمحافظ الرقمية، ومن أشهرها بيتكوين وإيثريوم وبيتكوين كاش ولايتكوين.

ب. **تقنيات تتبع الشحنات** :بفضل الإنترنت والأنظمة الرقمية الحديثة، أصبحت الشركات والمؤسسات وحتى الأفراد قادرين على تتبع الشحنات الدولية بشكل لحظي، مما يساهم في تسريع استلام البضائع فور وصولها، وتفادي الرسوم الإضافية الناتجة عن التأخير أو تكاليف التخزين في الموانئ والمطارات، إضافة إلى تحسين إدارة سلاسل الإمداد ورفع كفاءتها.[1]

II. فرصوتحدياتالتجارةالخارجيةفيظلالتطورالتكنولوجي:

يشكّل التطور التكنولوجي فرصة كبيرة لتعزيز التجارة الخارجية، إذ يساهم في تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية وتحسين كفاءة العمليات التجارية، غير أنّ هذا التطور المتسارع يطرح في المقابل مجموعة من التحديات المرتبطة بالأمن والحماية والتنظيم.

1. فرص التجارة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي:

توجد عدة مجالات يمكن أن تستفيد من التطور التكنولوجي، بما يعزز فرص التوسع في التجارة الخارجية، ومن أهمها ما يلي:

أ. **مستقبل واعد للتجارة الإلكترونية** :أتاحت التكنولوجيا منصات رقمية تمكّن الشركات من الوصول إلى الأسواق الدولية بسهولة،

ب. **تحسين كفاءة وسرعة المعاملات المالية في التجارة الخارجية** :يساهم استخدام التكنولوجيا في تسريع العمليات التجارية وزيادة كفاءتها، خاصة مع الاعتماد على التقنيات الحديثة مثل تطبيقات تتبع الشحنات، وأنظمة إدارة المخزون، وأدوات تحليل البيانات للتنبؤ بالطلب واتجاهات المستهلكين، وهو ما يؤدي إلى تحسين اتخاذ القرارات التجارية وتقليل التكاليف التشغيلية.

[1] دلامي مباركة ،تقنيات التجارة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي،مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 02 العدد 02 ،2025،ص176-192،ص184-187

ت. **فتح أسواق عالمية جديدة** :أدى تزايد عدد منصات التجارة الإلكترونية إلى ظهور أسواق افتراضية لا ترتبط بموقع جغرافي محدد، مما يجعلها متاحة للأفراد والمؤسسات في مختلف أنحاء العالم، ويساهم في توسيع نطاق التجارة الدولية وزيادة فرص التصدير.[1].

2. تحدياتالتجارةالخارجيةفيظلالتطورالتكنولوجي:

على الرغم من الفرص العديدة التي يوفرها التطور التكنولوجي، إلا أنه يفرض أيضًا مجموعة من التحديات التي قد تواجه الشركات والدول، ومن أبرزها ما يلي:

أ. **التباينفيالبنيةالتحتيةالتقنية:** عتمد التجارة الخارجية الرقمية على توفر بنية تحتية متطورة للاتصالات والإنترنت، غير أنّ العديد من الدول النامية تعاني من ضعف هذه البنية، مما يحد من قدرتها على الاستفادة من التطور التكنولوجي ويؤثر على قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية[2].

ب. **الأمنالسيبرانيوحمايةالبيانات:**يؤدي التوسع في استخدام التكنولوجيا إلى زيادة مخاطر الهجمات السيبرانية، مثل اختراق الأنظمة وسرقة البيانات والبرمجيات الخبيثة، مما قد يسبب خسائر مالية كبيرة ويؤثر على الثقة في المعاملات التجارية الدولية، وهو ما يستلزم استثمارات مستمرة في أنظمة الحماية وتدريب الموارد البشرية على الممارسات الأمنية الحديثة [3].

ت. الاختلافاتالتشريعيةوالتنظيميةبينالدول: تختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وحماية البيانات بين الدول، مما يعقّد إبرام الصفقات الدولية والتعامل مع الجهات التنظيمية

[1]شريف بكيحل و فاطمة الزهراء كروشة ، آثار التجارة الالكترونية عبر الحدود في الصين على التجارة الخارجية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2024 ،ص175

[2]العمري الحاج و سامي بنجدو أثر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي دراسة عينة من الدول العربية النفطية مجلة القتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10 العدد 03، 2019،ص610

[3]الهام حجريوة ، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي – دراسة حالة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غرداية الجزائر: جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،الجزائر، 2023-2024 ،ص32

المختلفة،ويجبر الشركات على الالتزام بعدة أطر قانونية في آنٍ واحد، وهو ما قد يزيد التكاليف ويبطئ عمليات التجارة الخارجية[1].

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يساهم الاطلاع على الدراسات السابقة في تكوين رؤية شاملة حول الموضوع محل الدراسة، من خلال التعرف على أهم الجهود البحثية التي تناولت تمويل التجارة الخارجية والتطور التكنولوجي والدفع الإلكتروني، إضافة إلى تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بينها واستخلاص الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها.

وعليه، سيتم في هذا المبحث عرض مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع وتحليل نتائجها.

المطلبالأول: الدراساتالسابقةالعربية

حظيموضوعتمويلالتجارةالخارجيةفيظلالتطورالتكنولوجيوالدفعالإلكترونيباهتمامممتزايدمنقبلالباحثينفيالدولالعربية ،خاصةفيظلالتحولاتالرقميةالتييشهدهاالقطاعالمصرفيوالتوسعفياستخداماتالإلكترونيةفيالمعاملاتالماليةالد ولية.

وقدركزتهذهالدراساتعلىتحليلدورالعملالمصرفيالإلكترونيووسائلالدفعالحديثةفيتسهيلالتجارةالخارجيةوتحسينكفاءةا لتمويلوتقليلالتكاليفوالمخاطرالمرتبطةبالمعاملاتالدولية.

ويهدفهذاالمطلبإلىعرضأهمالدراساتالعربيةالمرتبطةبموضوعالبحثوبيانأبرزنتائجها.

1. تناولتدراسةمرزوقفاتحوعطاللهياسين (2025)

بعنوان:**الخدماتالمصرفيةالرقميةودورهافيتسهيلالتجارةالخارجية: دراسةحالةبنكالجزائرالخارجي (BEA)**المنشورةفيGeography Economic of Journal،المجلد 2،العدد

[1]فطوم لحول و بن الوليد نهار خالد تحديات التجارة الالكترونية و اثرها على النشاط التسويقي خلال جائحة فيروس كورونا بوابة التجارة الالكترونية بدولة قطر كنموذج للنجاح و التحدي خلال جائحة فيروس كورونا 2019-2021 مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02 ، 2022 ،ص597

1 ،تحليلدورالخدماتالمصرفيةالرقميةفيتسهيلعملياتالتجارةالخارجيةمنخلالدراسةحالةبنكالجزائرالخارجي،حيثا عتمدتالدراسةعلىالمنهجالوصفيالتحليليمنخلالجمعالبياناتمنالتقاريرالسنويةوالمراجعالعلميةذاتالصلة.

وأظهرتنتائجالدراسةأنالخدماتالمصرفيةالرقمية،مثلالتحويلاتالماليةالدولية،والاعتماداتالمستنديةالإلكترونية،والش يكاتالإلكترونية،وإدارةالحساباتعبرالإنترنت،ساهمتبشكلكبيرفيتسهيلالعملياتالتجاريةالدوليةمنحيثالسرعةوالأمان،م ماأدىإلىزيادةكفاءةالعملياتالتجاريةوتقليلالتكاليفالتشغيلية،كماعززتهذهالخدماتمستوىالثقةبينالشركاتوالمتعاملينالدو ليين.

وأوصتالدراسةبضرورةالاستثمارفيتطويرالبنيةالتحتيةالتكنولوجيةوتحسينأنظمةالحمايةلضماناستمراريةالابتكارفيال خدماتالمصرفية.

2. هدفتدراسةبلقاسميراويةوسلامعبدالرزاق (2026)

بعنوان:**العملالمصرفيالإلكترونيودورهفيترقيةالتجارةالخارجية – دراسةحالةالبنكالخارجيالجزائريوكالة"أمالبواقي".**المنشورةفيJournal of Economic Geography،المجلد 3،العدد

1 ،إلىإبرازدورالعملالمصرفيالإلكترونيفيتعزيزالتجارةالخارجيةفيالجزائرمنخلالدراسةتطبيقيةعلىإحدىوكالاتالبنك الخارجيالجزائري،حيثتمتحليلمفهومالتجارةالخارجيةوتطورهاوالأنظمةالإلكترونيةالمستخدمةفيالمجالالمصرف ي.

وأظهرتنتائجالدراسةأنتعزيزالعملالمصرفيالإلكترونيفيالجزائريمكنأنيؤديإلىزيادةحجمالتجارةالخارجيةوتحقيقالنموالا قتصادي،كماأنالأنظمةالإلكترونيةالمعتمدةفيالبنكتسهمبفعاليةفيتسهيلعملياتالتجارةالخارجيةمنخلالتوفيرالوقتوالج هدللمستوردينوالمصدرين،خاصةعبرإمكانيةالاطلاععلىملفاتالاعتمادالمستنديوالتحصيلالمستنديإلكترونيًا،ممايح سنمنكفاءةالعملياتالتجارية.

3. سعتدراسةعمارزودةوعبدالغانيبنعلي (2023) بعنوان:**واقعوسائلالدفعالإلكترونيفيالجزائرومتطلباتترقيتها** المنشورةفيمجلةالبحوثالاقتصاديةوالمالية،المجلد 10،العدد 2،إلىدراسةواقعوسائلالدفعالإلكترونيفيالجزائرخلالالفترة (2016– 2022)،بهدفالكشفعنأهمالعقباتالتيتحولدونتطورهاواقتراحسبلترقيتها.

وتوصلتالدراسةإلىأنوسائلالدفعالإلكترونيفيالجزائرلاتزالفيمراحلهاالأولىمقارنةبالدولالمتقدمة،حيثتواجهعدةتحدياتتتع لقبالبنيةالتحتيةالتكنولوجيةوالنظامالمصرفيوالإطارالقانونيوالتنظيمي،كماأكدتضرورةالإسراعفيتحديثالأنظمةالمص رفيةوتطويرالبيئةالتشريعيةوتوفيرمناخآمنللمتعاملينمنأجلتعزيزانتشاروسائلالدفعالإلكتروني.

4. تناولتدراسةعبدليرزيقةوإليفيسعيدة (2024) بعنوان:

"The role of commercial banks in developing foreign trade techniques in Algeria"

المنشورةفي International Journal of Economic Perspectives،تحليلدورالبنوكالتجاريةفيتطويرتقنياتالتجارةالخارجيةفيالجزائر ،معالتركيزعلىالدورالذيتلعبهالبنوكفيالوساطةالماليةوتمويلعملياتالاستيرادوالتصدير.

وأظهرتالنتائجأنالبنوكالتجاريةتلعبدورًاأساسيًافيدعمالمشاريعالتنمويةوالخدماتوالبنيةالتحتية،كماتساهمفيتطويرتقنياتالتجارةالخارجيةمنخلالاستخدامالتقنياتالإلكترونيةوالتجارةالإلكترونيةوتمويلعملياتالاستيرادوالتصديرباستخدامأدواتهاالمصرفية،ممايعززالتنميةالاقتصاديةوجذبالاستثماراتوتطويرالاقتصادالوطني.

5. تناولتدراسة(2025) Boussouf Azzeddineبعنوان:

"Digital transformation of the Algerian Banking Sector: Opportunities and challenges under Law No. 23-09"

المنشورةفي International Journal of Economic Perspectives،تحليلالتحولالرقميفيالقطاعالمصرفيالجزائريفيظلالقانونرقم 23-09،معالتركيزعلىالبنوكالرقميةومقدميخدماتالدفع.

وأظهرتالدراسةأنالرقمنةالمصرفيةتمثلفرصةمهمةلتعزيزالشمولالماليوتحسينالبنيةالتحتيةالماليةفيالجزائر ،رغموجودتحدياتتنظيميةوتقنية،كماقدمتالدراسةتوصياتلتعزيزالتحولالرقميمنخلالتحسينالبيئةالتشريعيةودعمالابتكارالمالي.

المطلب الثاني:الدراساتالسابقةالأجنبية

شهدتالأدبياتالأجنبيةاهتمامًاواسعًابدراسةالعلاقةبينالتكنولوجياالماليةوتمويلالتجارةالخارجيةوالتجارةالدولية،نظرًالأهميةالتحولالرقميفيتحسينكفاءةالأنظمةالماليةالعالميةوتسهيلالتدفقاتالتجاريةعبرالحدود.

وقداعتمدتهذهالدراساتعلىمناهجكميةوتطبيقيةمتنوعةفيدولمختلفة،ويهدفهذاالمطلبإلىاستعراضأبرزالدراساتالأجنبيةالمرتبطةبموضوعالبحثواستخلاصأهمنتائجها.

1. دراسة:(2025) Almi Hassiba & Awashreh Raedبعنوان:

FinTech and Foreign Trade in Algeria: Opportunities, Challenges, and Strategic Imperatives for the Banking Sector

هدفتهذهالدراسةإلىاستكشافأثرالتكنولوجياالمالية (FinTech)
علىالتجارةالخارجيةفيالجزائر ،معتحليلكيفيةتكيفالقطاعالمصرفيمعالابتكارالرقميالمتسارع.
واعتمدالباحثانعلىمنهجمختلطيجمعبينالبياناتالإحصائيةوالتحليلالخبيرلتقييمتأثيرالأدواتالرقميةعلىالأنشطةالتجارية الدولية.
وقدأظهرتالنتائجوجودتقدمغيرمتوازنفيتبنيالتكنولوجياالماليةداخلالقطاعالمصرفيالجزائري ،حيثنجحتبعضالبنوكفيت حقيقمكاسبملحوظةمنحيثالكفاءةالتشغيلية،وإدارةالمخاطر ،والامتثالالتنظيمي،فيحينلاتزالبنوكأخرىتعانيمنتحدياتم رتبطةبالبنيةالتحتيةالقديمة،والجمودالتنظيمي،وضعفالثقافةالرقمية.

كماأبرزتالدراسةمؤشراتإيجابيةللتطورخاصةفيمجالالمدفوعاتعبرالهاتفالمحمولوتقنياتالبلوكشين ،معالاستفادةمنتجا ربدوليةمقارنةمثلكينياوالهندوالإماراتوالبرازيل.
واقترحتالدراسةمجموعةمنالإجراءاتالاستراتيجيةلدفعالجزائرنحوالتحولالرقميفيتمويلالتجارةالخارجية،منبينهاالاستثم ارفيالبنيةالتحتيةالرقمية،وإصلاحالأطرالتنظيمية،وتعزيزالتعاونبينالبنوكوشركاتالتكنولوجياالمالية.
كماوضعتالدراسةأهدافًاكميةواضحةتتمثلفيتقليصمدةالمعاملاتمن 5–7 أياممإلى 24–48 ساعة،ورفعنسبةرقمنةتمويلالتجارةمن 15–20% إلى 75%،وزيادةالشمولالماليمن 43% إلى 60% بحلولسنة 2030.

وخلصتالدراسةإلىأنتوسيعاعتمادالتكنولوجياالماليةيمكنأنيعززتنافسيةالجزائرفيالأسواقالعالمية،شريطةتوفرالإرادةالم ؤسسيةوالاستثماراتاللازمة.

2. دراسة:(2025) Ghouireg Mohammed & Madjda Medaouakhبعنوان:

The Contribution of Islamic Banking Operations to the Financing of Foreign Trade

تناولتهذهالدراسةدورالعملياتالمصرفيةالإسلاميةفيتمويلالتجارةالخارجية،انطلاقًامنالأهميةالكبيرةالتيتمثلهاالتجارةا لدوليةفيتقييمالقوةالاقتصاديةللدول،خاصةمنخلالقدرتهاعلىالتصديرواختراقالأسواقالدولية.

وأكدتالدراسةأننجاحعملياتالتجارةالخارجيةيتطلبتوفرآلياتتمويلموثوقةتضمنتدفقرؤوسالأموالبينالأطرافالتجاريةالمختلفة.

وفيهذاالسياق،ركزتالدراسةعلىالدورالمحوريللبنوكباعتبارهامؤسساتتمويليةووسيطًاماليًافينفسالوقت،حيثتوفرالتمويلاللازمللمصدرينوالمستوردينوتساهمفيتسهيلعملياتالتحصيلوالدفعالدولي.

كماأوضحتالدراسةأنالبنوكالإسلاميةتسهمبفعاليةفيتسهيلالتجارةالخارجيةمنخلالتوفيرأدواتتمويلمتوافقةمعأحكامالشريعةالإسلامية،مثلالمرابحةوالاعتماداتالمستنديةالإسلامية،معضمانحمايةحقوقالأطرافالتجاريةواحترامشروطالتسليمالدولية.

وخلصتالدراسةإلىأنالتمويلالإسلاميمثلبديلًافعالًايمكنأنيدعمالتجارةالدولية،خاصةفيالدولالتيتسعىلتنويعأدواتهاالتمويلية.

3. دراسة:(2023) Nanbing Xiao, Jincheng Zhou & Xia Fangبعنوان:

Role of Digital Finance, Investment, and Trade in Technological Progress

هدفتهذهالدراسةإلىتقييمأثرالتمويلالرقميوالتجارةوالاستثمارعلىالتقدمالتكنولوجيفي 30 اقتصادًاآسيويًاناميًاخلالالفترة 2000–2020،باستخدامنموذج FMOLS وبياناتسنويةطويلةالأجل.

وأظهرتالنتائجأنالتمويلالرقميلهتأثيرإيجابيمعنويعلىالتقدمالتكنولوجي،كماأنتحريرالتجارةيساهمفيتسريعالابتكاروالنمو والتكنولوجي.

فيالمقابل،لميظهرالاستثمارالأجنبيالمباشرأثرًامعنويًاعلىالتقدمالتكنولوجيفيالدولمحلالدراسة،ممايشيرإلىأنتدفقاتالاستثمارلاترتبطبالضرورةبالتطورالتكنولوجيإذالمتتوفرالبيئةالمؤسسيةالمناسبة.

كماأكدتاختباراتالسببيةوجودعلاقةثنائيةالاتجاهبينالانفتاحالتجاريوالتقدمالتكنولوجي،وهومايعكسالترابطالقويبينالتجارةوالتكنولوجيا.

وأوصتالدراسةبضرورةتعزيزالاستثمارفيالابتكارالتكنولوجي،ودعمالتعاونالإقليميوالتعددية التجارية،وإنشاءإطارشاملللشمولالماليالرقميباعتبارهعنصرًاأساسيًالدعمالتنميةالاقتصادية.

4. دراسة:(2025) Hongya Li, Xiaobin Lin & Zhaoyong Zhangبعنوان:

How Does Digital Finance Affect Imports, Exports and Trade Balance: Evidence from China

سعتهذهالدراسةإلىتحليلتأثيرالتمويلالرقميالشاملعلىالوارداتوالصادراتوميزانالتجارةالخارجيةفيالصين،معالأخذفيالا عتبارالدورالوسيطللابتكارالتكنولوجيوالعواملالمعدلةمثلالهيكلالصناعيوالتنظيمالماليومستوىالتنميةالاقتصادية. واعتمدتالدراسةعلىبياناتبانلل 31 إقليمًاصينيًا،وأظهرتالنتائجأنالتمويلالرقميلهتأثيرإيجابيًاوبشكلمعنويعلىأداءالتجارةالخارجية،حيثيمثلالابتكارالتكنولوج يعاملًاوسيطًارئيسيًافيهذهالعلاقة.

كماأوضحتالنتائجوجودفروقإقليميةفيتأثيرالتمويلالرقمي،حيثكانالأثرأكثروضوحًافيالمناطقالوسطىوالغربيةمقارنةبال مناطقالمتقدمة.

وخلصتالدراسةإلىأنالتحولالرقميفيالقطاعالماليييمثلعنصرًاأساسيًافيتحقيقالتنميةالاقتصاديةعاليةالجودةوتعزيزالتجار ةالدولية.

5. دراسة:(2024) Qingmin Yin & Chujue Wangبعنوان:

Research on the Mechanisms and Effects of Digital Finance on High-Quality Development of Foreign Trade

هدفتهذهالدراسةإلىتحليلآلياتتأثيرالتمويلالرقميعلىالتنميةعاليةالجودةللتجارةالخارجيةباستخدامبيانات 30 مقاطعةصينيةخلالالفترة 2011–2021.

وأظهرتالنتائجأنالتمويلالرقمييساهمبشكلكبيرفيتعزيزجودةالتجارةالخارجيةوتحقيقأهدافالتنميةالمستدامة،منخلالتح سينمستوياتالتطورالماليوالبنيةالتحتيةالرقمية.

كماكشفتالدراسةعنوجودفروقإقليميةفيتأثيرالتمويلالرقميتبعًالمستوىالتطورالماليفيكلمنطقة،إضافةإلىوجودتأثيراتحدي ةتتأثربالبيئةالاستثماروبمستوىانتشارالإنترنت.

وخلصتالدراسةإلىأنالاستثمارفيالبنيةالتحتيةالرقميةوتحسينالبيئةالماليةيمثلانعواملحاسمةلتعزيزدورالتمويلالرقميفيت طويرالتجارةالخارجية.

6. دراسة:**Zhenghui Li, Hanzi Chen & Siting Lu (2024)**بعنوان

How Does Digital Payment Affect International Trade?

ركزتهذهالدراسةعلىتحليلتأثيرالمدفوعاتالرقميةعلىالتجارةالدوليةباستخدامنهجتحليلالشبكاتالاجتماعيةوبيانات 25 دولةخلالالفترة 2012–2020.

وأظهرتالنتائجأنتطورالمدفوعاتالرقميةيساهمفيتحسينمكانةالدولفيشبكةالتجارةالدوليةمنخلالتقليلالحواجزالمرتبطةبت دفقاترأسالمالعبرالحدودوتعزيزالروابطالتجاريةبينالدول.

كمابيّنتالدراسةأنتأثيرالمدفوعاتالرقميةيختلفباختلافدرجةالانفتاحالتجاريلكلدولة،ممايعكسأهميةالبيئةالاقتصاديةفيت عظيمالاستفادةمنالابتكارالمالي.

7. دراسة:**(2025)** Hyun-Jung Nam, Jonathan A. Batten & Doojin Ryuبعنوان:

Digital Trade and Financial Development in European Transition Economies

هدفتهذهالدراسةإلىتحليلالعلاقةبينالتجارةالرقميةوالتطورالماليفيالاقتصاداتالأوروبيةالانتقالية،معالتركيزعلىصادرات خدماتتكنولوجياالمعلوماتوالاتصالات،واختراقالإنترنت،ومؤشراتالتطورالماليالمختلفة.

وأظهرتالنتائجوجودعلاقةعلىشكلمنحنى U

مقلوببينالتجارةالرقميةوالتطورالمالي،حيثيؤدينموالتجارةالرقميةفيالمراحلالأولىإلىتعزيزالعمقالماليوالكفاءةوإمكانيةالو صول،إلاأنالفوائدتبدأفيالتراجعبعدتجاوزمستوىمعين.

كماأشارتالدراسةإلىأنمستوياتالتجارةالرقميةالحاليةفيالدولمحلالدراسةلاتزالأقلمنالمستوىالأمثللتعظيمالتنميةالمالية، ممايؤكدالحاجةإلىمزيدمنالتوسعفيالاقتصادالرقمي.

وخلصتالدراسةإلىأنالتطورالتكنولوجييمثلعاملًاأساسيًافيتحسينالأنظمةالماليةوتعزيزالتجارةالدولية.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية وإسهامها مقارنة بالدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع تمويل التجارة الخارجية والتطور التكنولوجي ووسائل الدفع الإلكتروني، يتبين أن معظم الدراسات ركزت على دور الخدمات المصرفية الرقمية أو التكنولوجيا المالية في تسهيل التجارة الخارجية أو تحسين الأداء المصرفي، مع اختلاف في البيئات التطبيقية والمناهج المستخدمة. كما أظهرت هذه الدراسات وجود علاقة إيجابية بين التطور التكنولوجي وكفاءة العمليات التجارية الدولية، إلا أن نتائجها أشارت إلى استمرار التحديات المرتبطة بالبنية التحتية والتنظيم والتبني التكنولوجي.

ورغم أهمية هذه الدراسات، فإن الدراسة الحالية تتميز بعدة جوانب مقارنة بها، حيث تركز بشكل متكامل على تمويل التجارة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي ووسائل الدفع الإلكتروني مع التطبيق على الجزائر، وهو ما يجمع بين ثلاثة محاور رئيسية في إطار تحليلي واحد. كما تسعى الدراسة الحالية إلى إبراز أثر وسائل الدفع الإلكتروني على كفاءة تمويل التجارة الخارجية، وليس فقط على التجارة بصفة عامة، مما يمثل إضافة علمية مقارنة بالدراسات السابقة.

كما تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على البيئة الجزائرية الحديثة في ظل التحولات الرقمية والتشريعية الجديدة، مع محاولة تقديم تحليل شامل يجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، بما يساهم في سد فجوة بحثية في الأدبيات الاقتصادية والمصرفية المتعلقة بتمويل التجارة الخارجية الرقمية في الجزائر.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الإطار النظري لتمويل التجارة الخارجية في ظل التحولات التكنولوجية وتطور وسائل الدفع الإلكتروني، حيث تم عرض المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية وبيان دورها الحيوي في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز العلاقات الدولية. كما تم التطرق إلى مختلف آليات تمويلها التقليدية، مثل الاعتمادات المستندية والتحصيلات والقروض، مع إبراز الدور المحوري الذي تضطلع به البنوك في تسهيل هذه العمليات وتقليل المخاطر المرتبطة بها.

وفي سياق التحول الرقمي، أبرز الفصل التأثير العميق للتكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي، خاصة من خلال تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني وظهور شبكات التحويل الدولي مثل SWIFT، إضافة إلى أنظمة المقاصة الإلكترونية، وهو ما ساهم في تسريع المعاملات التجارية، وخفض تكاليفها، وتحسين مستويات الأمان والشفافية. كما تم التطرق إلى أبرز التحديات التي تعيق تبني هذه التقنيات، وعلى رأسها محدودية البنية التحتية والإطار التنظيمي في بعض الدول.

أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة، فقد أظهر تحليلها وجود اتفاق عام بين الباحثين على الأثر الإيجابي للتطور التكنولوجي في تحسين كفاءة تمويل التجارة الخارجية، مع اختلاف حجم هذا التأثير باختلاف الخصائص الاقتصادية لكل دولة.

وعليه، يُمثل هذا الفصل أساساً نظرياً متيناً يمهّد للانتقال إلى الدراسة التطبيقية، التي ستركّز على تحليل واقع تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، وقياس أثر التحول الرقمي على كفاءة معاملاتها التجارية الدولية.

الفصل الثاني:

واقع تمويل التجارة الخارجية في ظل الدفع الإلكتروني في الجزائر

تمهيد:

يُعدّ هذا الفصل الإطار التطبيقي والتحليلي للدراسة، إذ يستند إلى المنهج الوصفي التحليلي من أجل تشخيص واقع تمويل التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التحول الرقمي، اعتمادًا على البيانات والإحصائيات والتقارير الرسمية ذات الصلة. ويختلف هذا الفصل من حيث المضمون والمنهج عن الفصل الأول؛ فبينما خُصِّص الفصل الأول للتأصيل النظري لمفاهيم التجارة الخارجية وآليات تمويلها والتكنولوجيا المالية، يتجه هذا الفصل إلى دراسة الواقع الجزائري بخصوصياته التشريعية والمؤسسية والإحصائية، بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، وإحصائيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى الدراسات والأبحاث الأكاديمية المحكمة[1].

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث مترابطة ومتكاملة؛ حيث يتناول المبحث الأول نظرة عامة حول نظام تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مع التركيز على الإطار التشريعي والتنظيمي والتحديات المرتبطة برقمنة هذا النظام. أما المبحث الثاني فيعالج واقع الدفع الإلكتروني في منظومة التجارة الخارجية الجزائرية من خلال عرض أهم أدواته ومؤسساته ومؤشراته الإحصائية. في حين يخصص المبحث الثالث لاستشراف آفاق تطوير منظومة تمويل التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الإصلاحات الرقمية والتجارب الدولية المقارنة. وقد روعي في بناء هذا الفصل التدرج المنهجي من المباحث إلى المطالب والفروع بما يضمن التحليل العلمي المتكامل لموضوع الدراسة.

[1] Globalization and Business Journal. «FinTech and Foreign Trade in Algeria,» 2025, p. 1. - World Bank. «Algeria Overview,» 2024

المبحث الأول :تمويل التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التحول الرقمي

يُشكّل تمويل التجارة الخارجية أحد المرتكزات الأساسية للنشاط الاقتصادي في الجزائر، باعتباره الآلية التي تضمن تسوية المبادلات التجارية الدولية وتأمين تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود. ومع تسارع التحول الرقمي العالمي، أصبحت المنظومات البنكية مطالبة بتطوير أدواتها التقليدية والانتقال نحو أنظمة رقمية أكثر كفاءة ومرونة، خاصة في مجال الاعتمادات المستندية والتحويلات الدولية ووسائل الدفع الإلكتروني. وفي هذا السياق، تسعى الجزائر إلى تحديث منظومة تمويل تجارتها الخارجية من خلال إدماج التكنولوجيا المالية وتوسيع استخدام الخدمات البنكية الإلكترونية، بما ينسجم مع متطلبات التجارة الدولية الحديثة.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المبحث إلى دراسة واقع تمويل التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التحول الرقمي، من خلال تحليل حجم التجارة الخارجية والبنية المؤسسية البنكية المؤطرة لها، ثم الوقوف على واقع استخدام التكنولوجيا والدفع الإلكتروني داخل البنوك الجزائرية، وصولاً إلى أبرز التحديات التقنية والتشريعية والاقتصادية التي تعيق رقمنة هذه المنظومة. وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب مترابطة تُمكّن من الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع.

المطلب الأول :نظرة عامة على نظام تمويل التجارة الخارجية في الجزائر

يُعدّ فهم طبيعة نظام تمويل التجارة الخارجية في الجزائر مدخلاً أساسياً لتحليل مدى جاهزية المنظومة البنكية لمواكبة التحول الرقمي. فتمويل المبادلات التجارية الدولية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم التجارة الخارجية وهيكلها الاقتصادي، كما يعتمد على فعالية المؤسسات البنكية والتنظيمات القانونية المؤطرة لحركة الصرف والتوطين البنكي.

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المطلب نظرة عامة حول واقع تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، من خلال عرض أهم المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الخارجية، والتعريف بالبنية المؤسسية البنكية، إضافة إلى توضيح آليات التوطين البنكي وتنظيم الصرف الأجنبي.

الفرع الأول :تطور التجارة الخارجية الجزائرية وبنيتها الاقتصادية

تُعدّ الجزائر من أبرز الفاعلين في منظومة التجارة الخارجية على المستوى الإقليمي، بالنظر إلى ما تمتلكه من ثروات هيدروكربونية كبيرة وقاعدة سكانية تُقدّر بنحو 47 مليون نسمة، إضافة إلى ناتج محلي إجمالي بلغ حوالي 206.5 مليار دولار سنة 2024[1]. وتُظهر بيانات البنك الدولي أن قيمة الصادرات الجزائرية بلغت 58.49 مليار دولار خلال سنة 2023 مقابل 69.52 مليار دولار سنة 2022، في حين ارتفعت الواردات إلى 49.68 مليار دولار بنسبة نمو قاربت 7.97% مقارنة بالسنة السابقة، مما أسفر عن تحقيق فائض في الميزان التجاري قُدّر بـ 9.93 مليار دولار[2].

وتستحوذ المحروقات على الحصة الأكبر من الصادرات الجزائرية بنسبة تُقدّر بـ 83% من إجمالي الصادرات، كما تُمثل مورداً أساسياً للموازنة العامة بما يعادل نحو 47% من الإيرادات خلال الفترة 2019–2023.[3]أما الواردات فتتوزع أساساً بين المواد الغذائية بنسبة 23.1%، والتجهيزات الصناعية بنسبة 23%، والمنتجات شبه المصنّعة بنسبة 22.6%، إضافة إلى السلع الاستهلاكية بنسبة 15%. وفي سياق دعم الاستقرار المالي الخارجي، بلغت احتياطيات الصرف الأجنبي مستوى يُغطي حوالي 16.2 شهراً من الواردات مع نهاية سبتمبر 2024[4].

[1] BNP Paribas Cash Management. «Algeria: Payment Systems and Economic Overview.» 2024, pp. 1-5.

[2] Macrotrends. «Algeria Trade Balance 1960–2025.» Accessed May 2026. https://macrotrends.net/global-metrics/countries/DZA/algeria/trade-balance-deficit

[3] World Bank. «Algeria: Country Overview.» Updated April 2024, pp. 1-3. https://www.worldbank.org/ext/en/country/algeria

[4] Crédit Agricole International. «Algeria: Economic and Political Overview.» 2024, pp. 2-4. https://international.groupecreditagricole.com/en/international-support/algeria/economic-overview

الجدول رقم(3):تطوّر الميزان التجاري الجزائري 2020–2023 (بمليار دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نمو الواردات
2020	25.61	40.98	−15.37	—
2021	43.66	43.56	+0.92	6.3%+
2022	69.52	46.02	+24.93	5.6%+
2023	58.49	49.68	+9.93	7.9%+

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على–Macrotrends — Algeria Trade Balance 1960 : 2025؛ والبنك الدولي، 2024.

ويُظهر الجدول رقم (3) تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2020–2023، حيث سجل الاقتصاد الجزائري سنة 2020 عجزاً تجارياً قدره 15.37 مليار دولار نتيجة تراجع الصادرات إلى 25.61 مليار دولار مقابل واردات بلغت 40.98 مليار دولار، وهو ما ارتبط أساساً بتداعيات انخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد– 19. غير أن سنة 2021 شهدت تحسناً ملحوظاً بفضل ارتفاع قيمة الصادرات إلى 43.66 مليار دولار، مما سمح بتحقيق فائض تجاري طفيف قدره 0.92 مليار دولار.

أما سنة 2022 فقد عرفت تحسناً استثنائياً في الميزان التجاري، إذ ارتفعت الصادرات إلى 69.52 مليار دولار مدفوعة بارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، ليرتفع الفائض التجاري إلى 24.93 مليار دولار رغم زيادة الواردات إلى 46.02 مليار دولار. وفي سنة 2023 تراجعت قيمة الصادرات إلى 58.49 مليار دولار، بالتزامن مع استمرار نمو الواردات بنسبة 7.9% لتبلغ 49.68 مليار دولار، مما أدى إلى انخفاض الفائض التجاري إلى 9.93 مليار دولار، مع بقائه في المنطقة الإيجابية.

وتعكس هذه المؤشرات استمرار الارتباط القوي للتجارة الخارجية الجزائرية بقطاع المحروقات وتقلبات أسعاره العالمية، وهو ما يبرز أهمية تطوير أدوات تمويل التجارة الخارجية وتنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز الرقمنة المالية من أجل تحسين كفاءة المبادلات التجارية الخارجية وتقليص آثار التقلبات الاقتصادية الدولية.

الفرع الثاني :البنية المؤسسية البنكية لتمويل التجارة الخارجية في الجزائر

يتكوّن القطاع البنكي الجزائري إلى غاية سنة 2025 من 21 مؤسسة مصرفية معتمدة، تتصدرها البنوك العمومية التي تستحوذ على الجزء الأكبر من عمليات تمويل التجارة الخارجية، حيث تضم المنظومة سبعة بنوك عمومية تُعد الفاعل الرئيسي في تمويل عمليات الاستيراد والتصدير .[1] ويأتي في مقدمة هذه البنوك Banque Extérieure d'Algérie المتخصص تاريخياً في تمويل التجارة الدولية، والذي يمتلك شبكة واسعة من البنوك المراسلة تغطي مختلف الأسواق العالمية، مما يعزز قدرته على تنفيذ عمليات التحويل والاعتماد المستندي بكفاءة .[2] كما يُعد Banque Nationale d'Algérie من أهم البنوك العمومية النشطة في هذا المجال، خاصة بعد تحقيقه أرباحاً صافية تجاوزت 48 مليار دينار خلال سنة 2024، إلى جانب Crédit Populaire d'Algérie الذي يضطلع بدور مهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها في عمليات التجارة الخارجية[3].

وإلى جانب البنوك العمومية، تضم المنظومة البنكية الجزائرية عدداً من البنوك الخاصة والأجنبية التي تساهم بدورها في تمويل التجارة الخارجية، من أبرزها BNP Paribas El Djazaïr وHSBC Algeria وCitibank Algeria وAl Baraka Bank Algeria وAl Salam Bank Algeria. وتُظهر الدراسات أن بعض هذه البنوك تعتمد تقنيات رقمية أكثر تطوراً في معالجة عمليات التجارة الخارجية، خاصة الاعتمادات المستندية، بحكم ارتباطها بمجموعات مصرفية دولية تتبنى استراتيجيات التحول الرقمي. ومن أبرز الأمثلة على ذلك منصة E-CREDOC التي أطلقها مصرف السلام-الجزائر، والتي تسمح بفتح الاعتمادات المستندية إلكترونياً على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، بما يسهم في تسريع الإجراءات وتقليص الأعباء الإدارية المرتبطة بالمعاملات التجارية الدولية[4].

[1] Grokipedia. «List of Banks in Algeria — 21 Banks as of 2025.» Updated January 2026. https://grokipedia.com/page/List_of_banks_in_Algeria

[2] BanksDaily. «Banque Extérieure d'Algérie (BEA): SWIFT and Correspondent Banks.» Updated February 2026. https://banksdaily.com/info/bea

[3] Fidulink / Global Banking. «Top 10 Banks in Algeria in 2023.» https://en.fidulink.com/top-10-des-meilleurs-banques-en-algerie

[4] Al Salam Bank Algeria. «E-CREDOC: Ouverture du Crédit Documentaire en Ligne.» Accessed 2026. https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-312-31.html

الفرع الثالث :نظام التوطين البنكي وتنظيم الصرف الأجنبي في التجارة الخارجية

يُعدّ التوطين البنكي المسبق (Domiciliation Bancaire) من أهم الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تقوم عليها منظومة تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، إذ يُمثل المرحلة الأساسية التي تسبق تنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير وتسوية المدفوعات المرتبطة بها. ويخضع هذا الإجراء لأحكام نظام بنك الجزائر رقم 01/07 المؤرخ في 23 فيفري 2007، إضافة إلى التعليمتين رقم 07/02 و07/03 الصادرتين بتاريخ 31 ماي 2007، واللتين تُلزمان البنوك الوسيطة المعتمدة بالتكفل، نيابةً عن المستورد، بمختلف العمليات المتعلقة بتنظيم التجارة الخارجية والصرف الأجنبي وفقاً للتشريعات المعمول بها[1].

وقد عزّز قانون المالية لسنة 2009 من مكانة الاعتماد المستندي داخل المنظومة البنكية الجزائرية، بعدما فرض لفترة معينة اعتماده كوسيلة وحيدة لتسوية مدفوعات الاستيراد، الأمر الذي ساهم في ترسيخ استعمال هذه الأداة في تمويل المبادلات التجارية الخارجية، خاصة بالنسبة للعمليات ذات القيمة المرتفعة. ورغم تخفيف هذا الإجراء لاحقاً والسماح باستخدام وسائل دفع أخرى، إلا أن الاعتماد المستندي ما يزال يحتفظ بمكانته كأكثر أدوات التمويل استخداماً في تمويل الواردات الكبرى[2].

وفي السياق ذاته، تُلزم التعليمات الحديثة الصادرة عن Banque d'Algérie بضرورة إتمام إجراءات التوطين البنكي قبل عملية شحن البضائع، مع اعتماد تاريخ سند النقل كمرجع أساسي لإثبات احترام هذا الشرط التنظيمي، وذلك بهدف تعزيز الرقابة على عمليات التجارة الخارجية وضمان تتبع تدفقات الصرف الأجنبي بصورة أكثر دقة وشفافية.

[1] بنك الجزائر. نظام رقم 01/07 المؤرخ في 2007/02/23 المتعلق بالعمليات الجارية مع الخارج، والتعليمتان 07/02 و 07/03 الصادرتان في 2007/05/31.

[2] جامعة بسكرة (أرشيف). خالدي إبراهيم. «تمويل التجارة الخارجية — دراسة حالة بنك البركة، وكالة بسكرة.» مذكرة ماستر، 2017، ص 22-34. http://archives.univ-biskra.dz/bitstream/123456789/12768

المطلب الثاني :واقع استخدام التكنولوجيا والدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية

أصبح التحول الرقمي في القطاع البنكي من أهم متطلبات تطوير تمويل التجارة الخارجية، لما يوفره من سرعة في إنجاز العمليات وتقليص للتكاليف وتعزيز للشفافية والأمان. وقد شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة توسعاً تدريجياً في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وأنظمة الدفع الرقمي، سواء على مستوى البنية التحتية أو التطبيقات البنكية الموجهة للأفراد والمؤسسات.

وعليه، يهدف هذا المطلب إلى دراسة واقع استخدام التكنولوجيا والدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية، من خلال التطرق إلى البنية الرقمية للقطاع البنكي، والخدمات الإلكترونية المتاحة، إضافة إلى تحليل أهم المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالدفع الإلكتروني.

الفرع الأول :البنية التحتية الرقمية للقطاع البنكي الجزائري

ترتكز البنية التحتية الرقمية للمنظومة البنكية الجزائرية على عدد من المؤسسات والأنظمة التقنية التي تضطلع بدور أساسي في تطوير خدمات الدفع الإلكتروني وتعزيز رقمنة المعاملات المالية. وفي مقدمة هذه المؤسسات SATIM (Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique)، التي تتولى تشغيل الشبكة الوطنية البينية للمدفوعات الإلكترونية، وتضم ضمن منظومتها حوالي 18 مؤسسة مالية، بما يسمح بتأمين عمليات التحويل والدفع الإلكتروني بين مختلف البنوك والمؤسسات المالية[1].

كما تؤدي GIE Monétique دوراً محورياً في تطوير منظومة الدفع الإلكتروني، من خلال الإشراف على إدارة بطاقات الدفع البنكية وشبكة أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE). وفي هذا الإطار، أعلنت الهيئة خلال شهر أفريل 2024 عن ترقية أسطول أجهزة الدفع الإلكتروني ليصل إلى نحو 54 ألف جهاز يدعم خاصية الدفع اللاتلامسي، إلى جانب مواصلة العمل على استكمال اعتماد شهادة Visa

[1] Startup Algeria. «SATIM: Overview and Services.» Accessed May 2026. https://startup-algeria.com/startup-institutions/satim

بما يسمح بمعالجة بطاقات Visa محلياً، الأمر الذي يُسهم في تحسين كفاءة المعاملات المالية وتقليص تكاليف معالجتها[1].

أما فيما يتعلق بالبنية التحتية للاتصالات، فقد شهدت الجزائر توسعاً ملحوظاً في استخدام الإنترنت المحمول، حيث بلغ عدد الاشتراكات حوالي 37 مليون مشترك سنة 2021، مقابل نحو 3.5 مليون اشتراك فقط في خدمة الإنترنت الثابت عالي التدفق. [2] وتُبرز هذه المؤشرات وجود فجوة واضحة بين انتشار الإنترنت المحمول وضعف تغطية النطاق العريض الثابت، وهو ما يُعد من أبرز العوامل المؤثرة في تطوير الخدمات المصرفية الرقمية المتقدمة المرتبطة بتمويل التجارة الخارجية والمعاملات البنكية الإلكترونية.

الفرع الثاني :الخدمات المصرفية الرقمية في مجال التجارة الخارجية

شهدت الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر تطوراً تدريجياً خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبحت البنوك تُوفر مجموعة من الخدمات الرقمية التي تُمكّن الزبائن من تنفيذ العديد من العمليات عن بُعد، من بينها الاستعلام عن الأرصدة والحسابات، وإجراء التحويلات البنكية الآنية والبينية، وتسديد الفواتير، والاطلاع على أسعار الصرف، إضافة إلى طلب دفاتر الشيكات والبطاقات البنكية وتحميل كشوف الحسابات إلكترونياً[3].

وفيما يتعلق بمجال التجارة الخارجية، أظهرت دراسة علمية محكّمة منشورة على منصة ASJP سنة 2025 أن Banque Extérieure d'Algérie يوفر عدداً من الخدمات الرقمية المرتبطة بالمعاملات التجارية الدولية، تشمل التحويلات المالية الدولية، والاعتمادات المستندية الإلكترونية،

[1] Dzair Tube. «GIE Monétique: Launch of Mobile Payment Interoperability in 2024.» April 11, 2024. https://www.dzair-tube.dz/en/algeria-gie-monetique

[2] The Fintech Times. «From Oil to Algorithms: Algeria's Fintech Path in 2024.» February 24, 2025. https://thefintechtimes.com/fintech-overview-of-algeria-in-2024/

[3] Samra amrane, and ouahiba dahmene. «FinTech Adoption in the Algerian Banking Sector: Reality and Challenges.» ASJP, Journal of Economic Integration 11, no. 5 (Sept. 2023): 213-227, p. 220. https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/180/11/5/234339

والشيكات الإلكترونية، إلى جانب خدمات إدارة الحسابات عبر الإنترنت، وهو ما ساهم في تسهيل تنفيذ العمليات التجارية الخارجية وتقليص التكاليف التشغيلية والوقت اللازم لمعالجة المعاملات.[1]

وفي إطار تطوير وسائل الدفع الرقمي، أطلق Banque Nationale d'Algérie خلال شهر مارس 2021 تطبيق Wimpay-BNA للدفع عبر الهاتف المحمول باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR Code)، بينما أتاحت بعض البنوك الأخرى، مثل Al Salam Bank Algeria، منصة E-CREDOC التي تسمح بفتح الاعتمادات المستندية إلكترونياً. كما شهدت نهاية سنة 2024 إطلاق خدمات التشغيل البيني للمدفوعات المحمولة بين مختلف البنوك ضمن شبكة GIE Monétique، في خطوة تهدف إلى تعزيز التكامل الرقمي وتوسيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني داخل القطاع البنكي الجزائري.[2]

الفرع الثالث :تحليل مؤشرات الدفع الإلكتروني في الجزائر

تُظهر المؤشرات الإحصائية المتاحة أن سوق الدفع الرقمي في الجزائر يشهد نمواً متسارعاً خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت قيمته نحو 8.45 مليار دولار سنة 2024، مع توقعات بارتفاعه بمعدل نمو سنوي مركب يُقدّر بـ 9.64% خلال الفترة 2024–2028، ليصل إلى حوالي 12.21 مليار دولار بحلول سنة 2028[3]. وتعكس هذه الأرقام توسع استخدام الخدمات الرقمية والمعاملات الإلكترونية داخل الاقتصاد الجزائري، غير أن هذا النمو الكمي لا يزال يصاحبه ضعف نسبي في مستوى الانتشار الفعلي لوسائل الدفع الإلكتروني بين الأفراد.

فبالرغم من تطور البنية التحتية الرقمية، لا تتجاوز نسبة حائزي بطاقات الائتمان 2.8% من إجمالي السكان، في حين تبلغ نسبة حائزي بطاقات السحب البنكي (CIB) حوالي 22.9% إلى غاية يناير 2024، بينما لا تتعدى نسبة مستخدمي خدمات الدفع الرقمي 8.2% من المواطنين، وهو ما

[1] مرزوق فاتح ، عطاالله ياسين ،الخدمات المصرفية الرقمية ودورها في تسهيل التجارة الخارجية: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA،مجلة اقتصادية جزائرية. 2025، ص 8-12. https://asjp.cerist.dz/en/article/261463

[2] BNP Paribas Cash Management. «Algeria,» 2024, p. 3.

[3] Statista Market Forecast. «Digital Payments — Algeria.» 2024. https://www.statista.com/outlook/dmo/fintech/digital-payments/algeria

يعكس استمرار هيمنة التعاملات النقدية التقليدية وضعف الثقافة الرقمية المالية لدى شريحة معتبرة من المجتمع[1].

أما من حيث توزيع المعاملات الإلكترونية حسب القطاعات، فقد تصدّر قطاع الاتصالات قائمة القطاعات الأكثر استخداماً للدفع الإلكتروني بما يفوق 8.4 مليون معاملة سنة 2023، تليه الخدمات الإدارية بحوالي 4.09 مليون معاملة[2]. وفي المقابل، تظل المعاملات الإلكترونية المرتبطة بتمويل التجارة الخارجية غير مدعومة بإحصائيات تفصيلية مستقلة، الأمر الذي يكشف عن غياب منظومة معلومات وبيانات موحدة تسمح بقياس الحجم الحقيقي لاستخدام أدوات الدفع الإلكتروني في مجال التجارة الخارجية.

ويُبرز الجدول رقم (4) أهم المؤشرات المرتبطة بالدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة 2022–2024، سواء من حيث حجم السوق الرقمية، أو انتشار وسائل الدفع، أو تطور البنية التحتية التقنية الداعمة للمعاملات الإلكترونية، بما يعكس الجهود المبذولة لتحديث المنظومة البنكية وتعزيز التحول الرقمي في القطاع المالي.

[1] U.S. Department of Commerce — Trade.gov. «Algeria: Digital Economy.» September 19, 2024, p. 1. https://www.trade.gov/country-commercial-guides/algeria-digital-economy

[2] Statista. «Online Transactions in Algeria 2016–2024, by Sector.» June 2024. https://www.statista.com/statistics/1473335/

الجدول رقم(4): المؤشرات الرئيسية للدفع الإلكتروني في الجزائر (2022–2024)

المؤشر	القيمة/النسبة	المصدر والسنة
حجم سوق الدفع الرقمي (2024)	8.45مليار دولار	Statista ،2024
معدل النمو السنوي المركب (2024–2028)	9.64%	Statista ،2024
حائزو بطاقات الائتمان	2.8%من السكان	Trade.gov ،2024، يناير
حائزو بطاقات السحب (CIB)	22.9%من السكان	Trade.gov ،2024، يناير
مستخدمو الدفع الرقمي	8.2%من السكان	Trade.gov ،2023
أجهزة TPEالمُرقَّاة	54,000~جهاز	GIE Monétique ،2024
بنوك في شبكة SATIM	18مؤسسة	SATIM ،2024
التجارة الإلكترونية (Digital Commerce)	4.26مليار دولار	Statista ،2024
مشتركو الإنترنت المحمول	37مليون	FinTech Times ،2025

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على: Statista 2024 ؛ Trade.gov 2024؛ GIE Monétique 2024؛ FinTech Times 2025.

المطلب الثالث :التحديات التي تواجه رقمنة تمويل التجارة الخارجية في الجزائر

رغم الجهود المبذولة لتحديث المنظومة البنكية الجزائرية وإدماج التكنولوجيا الرقمية في تمويل التجارة الخارجية، إلا أن هذا المسار لا يزال يواجه مجموعة من التحديات المتشابكة ذات الأبعاد التقنية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية. وتؤثر هذه العراقيل بشكل مباشر في وتيرة التحول الرقمي وفعالية تطبيق الخدمات البنكية الإلكترونية المرتبطة بالتجارة الدولية. لذلك، يخصص هذا المطلب لتحليل أبرز التحديات التي تعيق رقمنة تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مع إبراز انعكاساتها على أداء القطاع البنكي وآفاق تطويره مستقبلاً.

الفرع الأول :التحديات التقنية والبنيوية لرقمنة تمويل التجارة الخارجية

التحديات التقنية والبنيوية من أبرز العراقيل التي تواجه رقمنة منظومة تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، وفي مقدمتها مشكلة تقادم الأنظمة المعلوماتية (Legacy Systems) المستخدمة في بعض البنوك العمومية، والتي لم تعد قادرة على مواكبة المتطلبات الحديثة للخدمات البنكية الرقمية. وقد أشارت

دراسة samra amrane و ouahiba sahmene (2023) إلى أن التحول الرقمي في القطاع البنكي الجزائري ما يزال في مراحله الأولى، ويواجه صعوبات متعددة ترتبط بارتفاع تكاليف تحديث الأنظمة، وضعف التأهيل التقني، ونقص الكفاءات البشرية المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي[1].

كما تُواجه المنظومة البنكية تحدياً آخر يتمثل في تفاوت جودة البنية التحتية للاتصالات بين مختلف المناطق الجغرافية، حيث تُبرز تقارير Trade.gov أن ضعف استقرار خدمات الإنترنت والاتصالات في بعض المناطق النائية، خاصة في الجنوب والصحراء، يحدّ من انتشار الخدمات المالية الرقمية ويُبطئ وتيرة تعميمها على المستوى الوطني[2].

إلى جانب هذه التحديات التقنية، تبرز إشكالات قانونية مرتبطة بعدم الاعتراف الرسمي ببعض الوثائق التجارية الإلكترونية، مثل بوالص الشحن الرقمية (eBL) وشهادات المنشأ الإلكترونية، وهو ما يُشكّل عائقاً مزدوجاً تقنياً وتنظيمياً أمام الانتقال الكامل نحو المعاملات الرقمية. ويؤدي ذلك إلى استمرار الاعتماد على الوثائق الورقية التقليدية، خاصة في عمليات الاعتمادات المستندية، مما يحدّ من فعالية الرقمنة ويُبقي جزءاً مهماً من إجراءات التجارة الخارجية مرتبطاً بالمعالجة اليدوية التقليدية[3].

يتسم النظام المصرفي الجزائري بجملة من الاختلالات الهيكلية التي تنعكس مباشرة على كفاءة تمويل التجارة الخارجية، إذ لا تزال البنوك تقدم خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب لمتطلبات التجارة الدولية الحديثة، ففي الوقت الذي تقدم فيه البنوك الدولية أكثر من 360 خدمة لزبائنها، لا تصل البنوك الجزائرية حتى إلى مستوى خدمات باقي الدول النامية المقدرة بـ 40 خدمة، مما يقلل من قدرتها التنافسية في مجال تمويل المبادلات التجارية الخارجية. كما يعاني القطاع من غياب التسويق البنكي وضعف الادخار وثقل الإجراءات البيروقراطية، إضافة إلى ضعف كفاءة العنصر البشري وعدم قدرته على استخدام الأساليب والأدوات المتطورة في ظل غياب برامج جادة للتدريب والتطوير. وتهيمن البنوك

[1] Samra amrane, and ouahiba dahmene. «FinTech Adoption in the Algerian Banking Sector: Reality and Challenges.» ASJP, 2023, p. 226.

[2] Trade.gov. «Algeria Digital Economy,» 2024, p. 2.

[3] ICC. «eUCP Version 2.0.» Paris: International Chamber of Commerce, 2019.

العمومية على نسبة 89% من القطاع المصرفي، وهو ما يعكس استمرار النمط الاقتصادي الموروث وضعف المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية[1].

الفرع الثاني :التحديات التشريعية والمؤسسية لرقمنة تمويل التجارة الخارجية

لا يزال الإطار التشريعي في الجزائر يفتقر إلى منظومة قانونية واضحة تُنظّم وتُجيز التعامل بالمستندات التجارية الإلكترونية وفقاً للمعايير الدولية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية (ICC) ، ولا سيما قواعد eUCP v2.0 لسنة 2019 الخاصة بالاعتمادات المستندية الإلكترونية، وقواعد eURC المتعلقة بالتحصيل الإلكتروني. ويؤدي هذا النقص التشريعي إلى محدودية اعتماد الحلول الرقمية الكاملة في تمويل التجارة الخارجية، واستمرار الاعتماد على الوثائق الورقية في عدد من العمليات.[2]

كما يُسهم تشتت الجهات الرقابية وتعدد الهيئات المشرفة على القطاع المالي مثل بنك الجزائر، مجلس النقد والقرض، اللجنة المصرفية، الجمارك، ووزارة التجارةفي تعقيد الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاعتمادات المستندية، مما ينعكس سلباً على سرعة تنفيذ العمليات ويُبطئ وتيرة التحول الرقمي الشامل في هذا المجال[3].

إضافة إلى ذلك، تُقيّد لوائح الصرف الأجنبي المعمول بها استخدام وسائل الدفع الرقمي بالدينار الجزائري حصراً، وهو ما يحدّ من إمكانية تبني حلول دفع دولية متقدمة تعتمد بطبيعتها على تعدد العملات، ويُقلّل من مرونة المنظومة البنكية في التعامل مع متطلبات التجارة الخارجية الحديثة[4].

---

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2015، نوفمبر 2016، ص 90

[2] ICC. «eUCP v2.0.» 2019, p. 4. — ICC. «URC 522.» Paris: ICC, 1996.

[3] Globalization and Business Journal. «FinTech and Foreign Trade in Algeria: Opportunities, Challenges, and Strategic Imperatives.» December 24, 2025, p. 4. https://eugb.ge/index.php/111/article/view/511

[4] Algeria Tech News. «Algeria's New Digital Payment Law: 57% Unbanked at Stake.» April 4, 2026, p. 2. https://algeriatech.news/digital-payment-services-regulation-consumer-rights-algeria-2026/

الفرع الثالث :التحديات الاقتصادية والاجتماعية لرقمنة تمويل التجارة الخارجية

يُعدّ الاقتصاد غير الرسمي من أبرز التحديات الهيكلية التي تواجه مسار رقمنة تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، حيث تُشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن حجمه يُقارب 30% من الناتج المحلي الإجمالي[1]. ويعكس ذلك اتساع حجم المعاملات الاقتصادية التي تتم خارج المنظومة المصرفية الرسمية، الأمر الذي يحدّ من إمكانية إدماجها ضمن قنوات الدفع الإلكتروني ويُضعف فعالية السياسات الرامية إلى تعميم الرقمنة المالية.

كما يُمثّل ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض الموظفين والمتعاملين الاقتصاديين عائقاً إضافياً أمام توسيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني والخدمات البنكية الرقمية. وقد بيّنت دراسات أكاديمية منشورة عبر منصة ASJP وجود نوع من التحفظ أو المقاومة الثقافية تجاه اعتماد الوسائل الإلكترونية في المعاملات المالية، وهو ما يُبطئ وتيرة التحول الرقمي ويُعيق الانتقال نحو منظومة مالية أكثر حداثة واندماجاً[2].

[1] IMF. «Algeria: 2023 Article IV Consultation.» IMF Staff Country Reports, no. 2024/088, p. 12. Washington, D.C.: IMF, 2024.

[2] Samra amrane, and ouahiba dahmene. «FinTech Adoption in the Algerian Banking Sector: Reality and Challenges.» , 2023, p. 224.

المبحث الثاني: تحليل منظومة الدفع الإلكتروني في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية

يشهد قطاع تمويل التجارة الخارجية تحولات متسارعة بفعل التطور الرقمي الذي مسّ مختلف الأدوات والخدمات البنكية، حيث لم تعد العمليات التجارية الدولية تعتمد حصراً على الأساليب التقليدية القائمة على الوثائق الورقية والإجراءات اليدوية، بل اتجهت نحو توظيف الأنظمة الإلكترونية ومنصات الدفع الرقمية وشبكات التحويل البنكي الآمنة. وفي هذا الإطار، تسعى الجزائر إلى تحديث منظومة الدفع الإلكتروني المرتبطة بالتجارة الخارجية عبر تطوير الأدوات البنكية الرقمية، وتعزيز دور المؤسسات الداعمة للبنية التحتية الإلكترونية، إلى جانب تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي مع متطلبات الرقمنة والمعايير الدولية الحديثة.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المبحث إلى تحليل واقع الدفع الإلكتروني في منظومة تمويل التجارة الخارجية الجزائرية بصورة معمقة، من خلال دراسة أهم أدوات الدفع الإلكتروني المستعملة في العمليات التجارية الدولية، ثم إبراز دور المؤسسات والبنى التحتية الداعمة لهذه المنظومة، وصولاً إلى تحليل الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يؤطر عملية الرقمنة ويحدد آفاق تطويرها داخل البيئة البنكية الجزائرية.

المطلب الأول :أدوات الدفع الإلكتروني في منظومة تمويل التجارة الخارجية الجزائرية

تُعد أدوات الدفع الإلكتروني من أهم الآليات الحديثة التي ساهمت في تطوير تمويل التجارة الخارجية، لما توفره من سرعة في تنفيذ العمليات، وتقليص للمخاطر، وتحسين لكفاءة تبادل المستندات والمعاملات المالية بين مختلف الأطراف التجارية. ورغم استمرار هيمنة بعض الأساليب التقليدية داخل المنظومة البنكية الجزائرية، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت بداية انتقال تدريجي نحو رقمنة الاعتمادات المستندية والتحصيلات البنكية والتحويلات الدولية.

لذلك، يتناول هذا المطلب أهم أدوات الدفع الإلكتروني المستخدمة في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية، مع إبراز واقع استخدامها ومستوى تطورها والقيود التي ما تزال تحد من فعاليتها.

الفرع الأول :الاعتماد المستندي بين النمط التقليدي والتحول الرقمي

يُعتبر الاعتماد المستندي من أهم أدوات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، نظراً لما يوفره من ضمانات للمصدر والمستورد في تسوية المعاملات التجارية الدولية. وقد كرّس المشرع الجزائري استخدام هذه الأداة ضمن مختلف النصوص والتنظيمات المصرفية، بما يتماشى مع الأعراف والقواعد الموحدة للاعتمادات المستندية (UCP 600) الصادرة عن غرفة التجارة الدولية، حيث تؤكد الدراسات الأكاديمية أن الإجراءات المعتمدة في النظام المصرفي الجزائري لا تخرج عن الإطار العام لهذه القواعد الدولية المنظمة للاعتمادات المستندية[1].

وفي إطار التحول الرقمي، تختلف مستويات رقمنة الاعتمادات المستندية بين البنوك الجزائرية؛ إذ لا تزال بعض البنوك العمومية تعتمد نمطاً هجينا يقوم على تقديم طلب فتح الاعتماد إلكترونياً مع الإبقاء على معالجة المستندات ورقياً، وهو ما يحدّ من فعالية الرقمنة الكاملة للعملية. وفي المقابل، اتجهت بعض البنوك الخاصة إلى تبني حلول رقمية أكثر تطوراً، من أبرزها منصة E-CREDOC التابعة لـ Al Salam Bank Algeria، والتي تُمكّن الزبائن من فتح الاعتمادات المستندية الخاصة بالاستيراد إلكترونياً وعلى مدار الساعة طوال أيام الأسبوع[2].

كما يوفر Banque Extérieure d'Algérie خدمات الاعتمادات المستندية بالاعتماد على نظام SWIFT وشبكة واسعة من البنوك المراسلة الدولية، إلى جانب خدمات التحويلات المستندية والضمانات البنكية الدولية، مما يعزز من كفاءة تمويل العمليات التجارية الخارجية ويُسهم في تسهيل التواصل المالي مع الشركاء الدوليين[3].

---

[1] بنمنيبعقوب،لبط سليم،الإعتمادالمستنديفيالتشريعالجزائري، 2023: https://dspace.univ-bba.dz/items/d42e3b9f-31e4-4d53-98b8-21779a5cdec9

معيارUCP 600،ICCباريس، 2007: https://ferglobal.com.tr/en/knowledge/ucp-600

دهانةبشير،التنظيم القانوني للاعتماد المستندي في التشريع الجزائري، https://asjp.cerist.dz/en/article/207421

[2] Al Salam Algeria. «E-CREDOC.» 2026

[3] BEA — Banque Extérieure d'Algérie. «Commerce Extérieur.» Accessed 2026. https://www.bea.dz/commerce-exterieur

الفرع الثاني :التحصيل المستندي الإلكتروني بين الواقع والمعوقات

يتسم التحصيل المستندي في الجزائر باستمرار الاعتماد الكبير على المعالجة الورقية التقليدية، رغم التطور النسبي الذي عرفته الخدمات البنكية الرقمية. وتُبيّن الوثائق والإجراءات المعتمدة لدى Crédit Populaire d'Algérieأن عملية التحصيل المستندي تمر بعدة مراحل متتابعة، تبدأ بإجراء التوطين البنكي المسبق وفق التنظيمات الجزائرية المعمول بها، ثم إرسال المستندات التجارية من البنك الأجنبي إلى البنك الجزائري، قبل تسليمها ورقياً للمستورد مقابل الدفع الفوري أو قبول الكمبيالة ضمن آجال لا تتجاوز 59 يوماً[1].

وتكمن الإشكالية الأساسية في عدم تفعيل قواعد التحصيل الموحد الإلكتروني (eURC) الصادرة عن غرفة التجارة الدولية داخل المنظومة البنكية الجزائرية إلى غاية الوقت الراهن، الأمر الذي يحدّ من إمكانية الانتقال نحو التحصيل المستندي الإلكتروني الكامل. كما يفتقر التشريع الجزائري إلى نصوص قانونية واضحة تُنظم استخدام الكمبيالات الإلكترونية (eSoF) وبوالص الشحن الرقمية (eBL) ، مما يؤدي إلى استمرار الحاجة إلى المستندات الورقية التقليدية، رغم ارتباط جزء من العملية بأنظمة رقمية وشبكات اتصال مصرفية حديثة[2].

الفرع الثالث :التحويلات المصرفية الدولية وأنظمة الدفع البيني

تعتمد البنوك الجزائرية الكبرى على نظام SWIFT في تنفيذ التحويلات المصرفية الدولية المرتبطة بعمليات التجارة الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بالاعتمادات المستندية والتحويلات التجارية بين البنوك المراسلة. ويُعد هذا النظام من أهم الشبكات العالمية المستخدمة في تبادل الرسائل المالية الآمنة بين المؤسسات المصرفية، بما يضمن سرعة وموثوقية المعاملات الدولية.

يُمثل نظام التسوية الإجمالية الفورية ARTS الركيزة الأساسية للبنية التحتية للدفع في الجزائر، ويسمح على وجه الخصوص بمعالجة التحويلات ما بين البنوك والتحويلات ذات المبالغ الكبيرة ما بين العملاء والبنوك. ويُعرَّف هذا النظام على أنه نظام دفع ما بين البنوك يخص المدفوعات الكبيرة والمبالغ

[1] القرض الشعبي الجزائري (CPA). «التسليم المستندي: الشروط والإجراءات.» 2024. https://www.cpa-bank.dz/commerce-exterieur/remise-documentaire — نظام بنك الجزائر 01/07، المادة 3.

[2] ICC. «eUCP v2.0,» 2019, p. 38.

المستعجلة، تتم معالجة العمليات فيه بصفة مستمرة وعلى مدار اليوم [1]، وتقتصر هذه العمليات فقط على التحويلات. ويقوم البنك المركزي بالمصادقة على أوامر الدفع وإجراء عملية التسوية فقط في حالة وجود حساب كافٍ لدى البنك المسحوب عليه، وفي حالة تسوية أمر الدفع تصبح عملية الدفع نهائية وغير قابلة للرجوع فيها. [2] وتكتسب هذه الخاصية أهمية بالغة في سياق تمويل التجارة الخارجية، إذ تضمن للمستوردين والمصدرين الحصول على تأكيد فوري لتسوية المدفوعات الكبيرة المرتبطة بالاعتمادات المستندية والتحويلات التجارية الدولية، بما يُقلص مخاطر التسوية ويعزز الثقة بين أطراف العقود التجارية الدولية. وقد بلغت المدفوعات التي تفوق قيمتها مائة مليون دينار 90.1% من الحجم الإجمالي للعمليات،[3]

في حين بلغ معدل توافر هذا النظام 100% خلال سنة 2015، وهو ما يعكس درجة عالية من الموثوقية التشغيلية وفق المعايير الدولية المعتمدة لقياس أداء أنظمة التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة[4] .

ويُكمل نظام المقاصة الإلكترونية ATCI هذه المنظومة التقنية، إذ يتولى المعالجة الآلية لجميع وسائل الدفع [5]المتداولة بين البنوك والمؤسسات المالية بما فيها تلك المرتبطة بعمليات التجارة الخارجية كالشيكات والأوراق التجارية والتحويلات البنكية والاقتطاعات. ويرتكز هذا النظام على مبدأين أساسيين هما تجريد وسائل الدفع من شكلها المادي واستبدالها بالتبادل الإلكتروني للبيانات، وآلية تبادل المعلومات عن بُعد بين مختلف المؤسسات المالية المنخرطة فيه. [6] وقد كان الانطلاق الفعلي لنظام المقاصة الإلكترونية في 15 ماي 2006، وانطلق في مرحلة أولى بمقاصة الشيكات، تبعتها التحويلات في جويلية

---

[1] Sébastien vivier-lirimont, risques et fragilité dans les reseaux interbancaires, these pour obtenir le grade de dpcteur en science économiques , université paris 1 panthéon Sorbonne, 2006, p30 ,

[2] comité de normalisation, Normes interbancaires de gestion automatisée des instruments de paiement, Banque d'Algérie, janvier 2005, p10

[3] comité de normalisation , Normes interbancaires de gestion automatisée des instruments de paiement, , Banque d'Algerie, janvier 2005, p29.

[4] تقرير بنك الجزائر 2015، ص 110

[5] تقرير بنك الجزائر 2015، ص 111

[6] comité de normalisation, Normes interbancaires de gestion automatisée des instruments de paiement, Banque d'Algérie, janvier 2005, p29

2006، ثم المعاملات المتعلقة بالنقد الآلي في أكتوبر 2006، والأوراق التجارية في جانفي 2007، وأخيراً الاقتطاعات في أفريل 2007.[1] وتتجلى أهمية نظام ATCI في سياق تمويل التجارة الخارجية من خلال تقليصه الكبير لآجال التسوية مقارنة بنظام المقاصة اليدوية التقليدية، حيث انتقلت مدة معالجة الشيكات من شهر أو أكثر إلى يومي عمل فقط (J+2) ، في حين تتم تسوية التحويلات في نفس يوم تقديمها(J) ، بما يُسهم في تسريع دورة الأموال وتحسين سيولة البنوك المشاركة في عمليات التجارة الخارجية[2].

وفي هذا الإطار، أشار تقرير BNP Paribas Cash Management لسنة 2024 إلى أن الجزائر تعتمد أيضاً على نظام ATCI (Algerian Teleclearing Interbanks) لمعالجة التحويلات البنكية المباشرة والشيكات المحوّلة إلكترونياً بشكل شبه فوري، في حين تتم معالجة الشيكات وفق نظام T+2، بما يعني تحويل الأموال إلى حساب المستفيد خلال يومي عمل[3].

الجدول رقم (5): تطور حجم وقيمة العمليات عبر نظامي ARTS و ATCI (2006-2019)

النظام	السنة	عدد العمليات	القيمة الإجمالية (مليار دينار)	معدل التوافر
ARTS (RTGS)	2015	–	–	%100
ARTS (RTGS)	2019	353.455	95.759	–
ATCI	2006	~7.000.000	~5.000	–
ATCI	2019	+27.000.000	~17.000	–

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على وثيقة إحصائيات عمليات الدفع السنوية، مركز المقاصة المصرفية المسبقة، بنك الجزائر 2019؛ تقرير بنك الجزائر 2015، ص 110.

تُكشف المؤشرات الإحصائية المتعلقة بتطور وسائل الدفع في الجزائر عن مسار تصاعدي ملحوظ في استخدام الأدوات الإلكترونية، إذ انتقل عدد العمليات المعالجة عبر نظام المقاصة الإلكترونية من حوالي 7 ملايين عملية بقيمة إجمالية تبلغ 5 آلاف مليار دينار في السنة الأولى من عمل الأنظمة الإلكترونية،

[1] Dominique rambure, les systèmes de paiement, economica, Paris, 2005, p65

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2007، ص 134

[3] BNP Paribas Cash Management. «Algeria,» 2024, p. 3.

ليسجل في 2019 أكثر من 27 مليون عملية بمبلغ إجمالي 17 ألف مليار دينار، أي زيادة بنسبة 380% في إجمالي عدد العمليات وبنسبة 340% في قيمة العمليات المتبادلة. وتتشكل العمليات المعالجة عبر نظام المقاصة الإلكترونية من التحويلات التي تمثل 35.49% من إجمالي حجم العمليات، تليها الشيكات بنسبة 30.27%، فالعمليات بالبطاقة البنكية بنسبة 15.35%، في حين تبقى الاقتطاعات والأوراق التجارية ذات حجم ضئيل. أما فيما يخص الدفع عبر الإنترنت، فلا يتجاوز حجم عملياته 0.7% من إجمالي العمليات المسجلة في نظام المقاصة الإلكترونية لسنة 2019، وهو رقم ضئيل جداً مقارنة بباقي دول العالم، حيث يستحوذ متعاملو الهاتف النقال على 75% من إجمالي عمليات الدفع عبر الإنترنت.

ويُبرز الجدول رقم (6) مقارنة بين أهم أدوات الدفع الإلكتروني المستخدمة في التجارة الخارجية الجزائرية، من حيث مستوى الرقمنة، والإطار القانوني المنظم لها، إضافة إلى أبرز القيود والتحديات المرتبطة بكل أداة، بما يسمح بتقييم واقع التحول الرقمي في منظومة تمويل التجارة الخارجية الجزائرية.

الجدول رقم(6): مقارنة أدوات الدفع الإلكتروني في التجارة الخارجية الجزائرية

الأداة	مستوى الرقمنة	الإطار القانوني	القيود الرئيسية
الاعتماد المستندي (LC)	هجين (طلب إلكتروني +وثائق ورقية)	UCP 600، نظام بنك الجزائر	غياب eUCPفي التطبيق الفعلي
التحصيل المستندي	تقليدي في معظمه	نظام 07/01، تعاليم بنك الجزائر	غياب eURCو eBL والكمبيالة الرقمية
التحويلات عبر SWIFT	متقدم (رسائل آمنة)	معيار SWIFT، بنوك مراسلة	محدودية SWIFT gpi في بعض البنوك
الدفع المحمول (M-payment)	ناشئ(QR code، Wimpay-BNA)	قانون 09-23، GIE Monétique	مقيّد بالمعاملات بالدينار حصراً
بوابات (e-banking) تجارة خارجية	متوسط(E-CREDOC)، اطلاع، تحويل	قانون 09-23 + نظام 24-04	جزئي؛ لا يشمل المستندات الرقمية كلياً

المصدر:إعداد الطالبة بالاعتماد على(2024) CPA Bank :؛ Al Salam Algeria؛ BNP Paribas Algeria (2024).

المطلب الثاني :المؤسسات الداعمة لمنظومة الدفع الإلكتروني في التجارة الخارجية الجزائرية

يتطلب نجاح رقمنة تمويل التجارة الخارجية وجود مؤسسات داعمة وبنية تحتية تقنية قادرة على ضمان أمن المعاملات الإلكترونية وسرعة معالجتها وفق المعايير الدولية. وقد برز في الجزائر عدد من الهيئات والمؤسسات التي تؤدي دوراً محورياً في تطوير منظومة الدفع الإلكتروني، سواء من خلال إدارة الشبكات البينية للمدفوعات، أو دعم حلول التكنولوجيا المالية، أو توسيع الشمول المالي الرقمي.

وعليه، يهدف هذا المطلب إلى دراسة دور أهم المؤسسات الداعمة للدفع الإلكتروني في الجزائر، وتحليل مساهمتها في تحديث منظومة التجارة الخارجية وتعزيز كفاءتها الرقمية.

الفرع الأول :دور SATIM و GIE Monétiqueفي دعم منظومة الدفع الإلكتروني

تأسستشركةالنقدالآليوالعلاقاتالتلقائيةبينالبنوكSATIMسنة 1995 منخلالتجمعبنكيممثلمنBNAوCPAوCNEPوCNMAوALBARAKAوBADRوBDLوBEA،وتضمف يالوقتالراهن 17 عضواًضمنشبكتها،منهم 16 بنكاًمنبينها 07 بنوكعموميةو09 بنوكخاصةإضافةإلىمؤسسةبريدالجزائر.

وتتمثلمهامهافيتحديثالتقنياتالبنكيةوتطويرتسييرالنقدمابينالبنوكوعصرنةطرقالدفعوترقيةالمعالجةبينالبنوك. أماالأعمالالتيتضطلعبهافهييإدماجالموزعاتالآليةDABفيالبنوكوالإشرافعلىصناعةالبطاقاتالبنكيةالخاصةبالسحب سبالمقاييسالمعمولبهادولياًوطبعالإشارةالسرية،ويتمذلكمنخلالإجراء عقدبينالبنكوSATIMوالذييحددالتزامالطرفين خاصةفيمايتعلقبآجالوإجراءاتالتسليم.

كماتشرفالشركةعلىمركزالمعالجةالنقديةمابينالبنوكالذييتولىربطالموزعالآليبمقدمالخدمةومركزللاعتراضعلىالبطاقات الضائعةأوالمزورة،إذتتطلبعمليةالسحبترخيصاًيوجهإلىمركزالترخيصبالوكالةالذييقبلأويرفضالطلب،ويراقبالسقفالم سموحبهأسبوعياًلكلزبونإضافةإلىمراقبةالإشارةالسرية.

تؤدي SATIMدوراً محورياً في دعم البنية التحتية الرقمية للمدفوعات البينية في الجزائر، باعتبارها الجهة المسؤولة عن تشغيل وتنظيم أنظمة الدفع الإلكتروني بين المؤسسات المالية والبنكية. وتُسهم هذه المؤسسة في تعزيز منظومة التجارة الخارجية من خلال توفير بيئة تقنية آمنة للمعاملات

الإلكترونية، وضمان توحيد عمليات الدفع وفق المعايير الدولية، إضافة إلى توفير منصات التسوية الخاصة بالتحويلات البنكية المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير، بما يُساعد على تحسين سرعة المعالجة ورفع مستوى الأمان والكفاءة في المعاملات المالية الدولية[1].

ومن جهتها، تُكمل GIE Monétique هذا الدور عبر الإشراف على إدارة شبكة أجهزة الدفع الإلكتروني وتطوير استخدام وسائل الدفع الحديثة لدى التجار والمؤسسات الاقتصادية، بما في ذلك المؤسسات العاملة في مجال التجارة الخارجية. كما تعمل الهيئة على توسيع قبول وسائل الدفع الإلكتروني وتعزيز التكامل مع الشبكات الدولية، حيث يُنتظر أن يُسهم استكمال اعتماد شهادة Visa الدولية في تقليص تكاليف معالجة المدفوعات المرتبطة بالمعاملات التجارية الخارجية، وتحسين كفاءة الخدمات المالية الرقمية المقدمة للمستوردين والمتعاملين الاقتصاديين[2].

الفرع الثاني :دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في تطوير الدفع الإلكتروني

طوّرت Guiddini، بالتعاون مع SATIM وGIE Monétique، مجموعة من الحلول الرقمية الحديثة الهادفة إلى تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتوسيع الخدمات المالية الرقمية داخل السوق الجزائرية. وتشمل هذه الحلول نقطة بيع افتراضية (TPE Virtuel) ، ومحفظة إلكترونية مرتبطة بالشبكة البينية، وخدمات الدفع عبر رمز الاستجابة السريعة (QR Code) ، إضافة إلى التحويلات المباشرة نحو الحسابات البنكية وروابط الدفع الآمنة.

وتُسهم هذه المنصة في دعم المعاملات التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع التجارة الإلكترونية، من خلال توفير وسائل دفع مرنة وآمنة تُساعد على تسهيل المعاملات وتقليص الاعتماد على الدفع النقدي التقليدي.[3]

[1] SATIM / Startup Algeria. «Overview,» 2024.

[2] Dzair Tube. «GIE Monétique,» April 2024.

[3] Lina Bougouffa, Digital Entrepreneurship Dynamics in the Era of Financial Technology: The Case of Digital Payment through Guiddini in Algeria, Journal of Advanced Economic Research / V: 10 (ISS: 02) / 2025, https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/494/10/2/284601

وفي السياق ذاته، أشارت دراسة بناعمر ومختاري وشين (2025) إلى أن أدوات التكنولوجيا المالية(FinTech) ، مثل القروض الرقمية والمحافظ الإلكترونية، تُعد من البدائل الفعّالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما توفره من سرعة ومرونة في الحصول على الخدمات المالية. غير أن الدراسة أوضحت أن وتيرة تبني هذه الحلول في الجزائر لا تزال بطيئة نسبياً، ويرجع ذلك أساساً إلى ضعف الثقافة الرقمية وقلة الوعي باستخدام التقنيات المالية الحديثة، رغم الإمكانات الكبيرة التي تتيحها هذه الأدوات في تطوير المنظومة المالية ودعم التحول الرقمي[1].

الفرع الثالث :دور بريد الجزائر وبطاقة Edahabia في تعزيز الشمول المالي الرقمي

يُعدّ Algérie Poste، من خلال بطاقة Edahabia ، أحد أهم الفاعلين في تعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر، نظراً لانتشار خدماته واتساع قاعدة الحسابات البريدية التي تضم ملايين المستخدمين، إضافة إلى ارتباطه بشبكة SATIMالخاصة بالمدفوعات الإلكترونية البينية.

ويُسهم هذا الانتشار الواسع في إدماج فئات كبيرة من الأفراد والمؤسسات الصغيرة ضمن المنظومة المالية الرقمية، خاصة تلك التي تبقى خارج نطاق الخدمات البنكية التقليدية. كما يُساعد استخدام بطاقة Edahabia والخدمات الإلكترونية المرتبطة بها على تعزيز استعمال وسائل الدفع الإلكتروني وتوسيع قاعدة المتعاملين رقمياً، وهو ما يُمثل عاملاً مهماً في دعم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنشطة التجارة الإلكترونية والتعاملات التجارية العابرة للحدود على المدى البعيد[2].

المطلب الثالث :الإطار القانوني والتنظيمي لرقمنة تمويل التجارة الخارجية

يُعد الإطار التشريعي والتنظيمي أحد العوامل الحاسمة في نجاح التحول الرقمي للقطاع البنكي وتمويل التجارة الخارجية، إذ لا يمكن توسيع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني دون وجود قوانين وتنظيمات تُضفي الشرعية القانونية على المعاملات الرقمية وتضمن أمنها وموثوقيتها. وقد شهدت الجزائر خلال السنوات

[1] SEDDIKI Safia,The role of financial technology (FinTech) in overcoming MSMEs' financing gap in Algeria, el-Bahith Review Vol 23(1)/ December 2023,p58 https://asjp.cerist.dz/en/article/235798

[2] The Fintech Times. «Algeria Fintech Path,» 2025.

الأخيرة إصلاحات تشريعية مهمة تهدف إلى مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية وتهيئة بيئة قانونية محفزة للرقمنة المالية.

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المطلب أبرز النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة لرقمنة تمويل التجارة الخارجية، مع إبراز مدى انسجامها مع المعايير الدولية والتحديات المرتبطة بتطبيقها الفعلي.

الفرع الأول :القانون النقدي والمصرفي 23-09 كمنعطف تشريعي للرقمنة المالية

يُعدّ القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 الصادر بتاريخ 21 يونيو 2023 من أهم الإصلاحات التشريعية التي عرفها القطاع المالي والمصرفي في الجزائر، باعتباره خطوة محورية نحو تعزيز التحول الرقمي وتحديث المنظومة البنكية. وقد تضمّن هذا القانون مجموعة من الأحكام الجديدة التي تهدف إلى مواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية، من أبرزها السماح بإنشاء بنوك رقمية كاملة (Digital Banks) لأول مرة في النظام المصرفي الجزائري، إضافة إلى إدماج مزوّدي خدمات الدفع من خارج القطاع البنكي التقليدي ضمن المنظومة المالية الرسمية.

كما نصّ القانون على إمكانية إصدار عملة رقمية للبنك المركزي (CBDC) ، والمعروفة بالدينار الرقمي، وهو ما يعكس توجهاً نحو تبني أدوات نقدية رقمية حديثة تُسهم في تطوير أنظمة الدفع وتعزيز الشفافية المالية وتقليص التعامل النقدي التقليدي[1].

وفي إطار استكمال هذا التوجه التنظيمي، أصدر Banque d'Algérie اللائحة رقم 24-04 خلال شهر أكتوبر 2024، والتي حددت الشروط التنظيمية الخاصة بترخيص البنوك الرقمية، ومن بينها ضرورة تأسيس البنك داخل التراب الوطني، وتشغيل المنصات الرقمية محلياً، مع اشتراط حد أدنى لرأس المال يُقدّر بـ 160 مليون دينار جزائري. كما أكدت اللائحة على حصر خدمات الدفع الرقمي بالعملة الوطنية، وهو ما يعكس استمرار الرقابة على حركة الصرف والمعاملات المالية الإلكترونية داخل الاقتصاد الوطني[2].

[1] Algeria Invest. «Regulation 24-04 of 13 October 2024: Digital Banking.» December 2024. https://algeriainvest.com — Loi n° 23-09, Article 2 et 90, Journal officiel n° 43, juin 2023.

[2] Algeria Tech News. «Digital Payment Law,» 2026, p. 2.

الفرع الثاني :الحوافز الضريبية في قانون المالية 2025 ودعم التحول الرقمي

تضمّن قانون المالية لسنة 2025 مجموعة من الحوافز الضريبية الهادفة إلى تسريع وتيرة التحول نحو الدفع الإلكتروني وتعزيز استخدام الوسائل المالية الرقمية. وتشمل هذه التدابير إعفاءات من حقوق طابع التسجيل المفروضة على المعاملات الإلكترونية، إضافة إلى الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية على معدات وتجهيزات نقاط الدفع الإلكتروني، على أن يمتد تطبيق هذه الإجراءات إلى غاية نهاية سنة 2027[1].

وتندرج هذه الحوافز ضمن رؤية استراتيجية أشمل تسعى إلى تقليص الاعتماد على النقد، من خلال رفع نسبة المعاملات غير النقدية إلى 50% بحلول عام 2030، إلى جانب العمل على إنشاء بيئة اختبار تنظيمية (Regulatory Sandbox) ابتداءً من سنة 2026، تسمح باحتضان ما يقارب 20 شركة متخصصة في التكنولوجيا المالية (FinTech) سنوياً، بما يُعزز الابتكار ويدعم تطوير الخدمات المالية الرقمية في الجزائر[2].

الفرع الثالث :موقع المعايير الدولية (ICC)في المنظومة التشريعية الجزائرية

تعمل البنوك الجزائرية في إطار الأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية (UCP 600) الصادرة عن غرفة التجارة الدولية (ICC) ، دون وجود نصوص تشريعية وطنية تتعارض مع هذه القواعد، مما يعكس التزاماً عاماً بالإطار الدولي المنظم للمعاملات التجارية الخارجية.

غير أن التطورات المرتبطة بالرقمنة على المستوى الدولي، وخاصة ما يتعلق بنسخة eUCP v2.0لسنة 2019 التي تتيح اعتماد المستندات الإلكترونية بشكل كامل في عمليات الاعتماد المستندي، لم تجد بعد طريقها إلى التطبيق الفعلي داخل البنوك الجزائرية. وبالمثل، فإن قواعد التحصيل الإلكتروني (eURC)لم يتم إدماجها ضمن المنظومة العملية لمعالجة المستندات التجارية.

[1] Algeria Tech News. «Digital Payment Law,» 2026, p. 3.

[2] Algeria Tech News. «Digital Payment Law,» 2026, p. 3.

ويُبرز هذا الوضع وجود فجوة واضحة بين الإطار المعياري الدولي المعتمد نظرياً، وبين مستوى التطبيق العملي داخل المنظومة البنكية الجزائرية، حيث لا تزال المعاملات التجارية الخارجية تعتمد بدرجة كبيرة على الوثائق الورقية التقليدية رغم التقدم الحاصل في رقمنة بعض الخدمات المصرفية[1].

يُقصد بنظام الدفع ذو الأهمية النظامية كل نظام دفع لديه القدرة على نقل اضطراباته النظامية إلى النظام المالي والقطاع الاقتصادي الذي ينشط فيه. ومن خلال تطبيق معايير بنك التسويات الدولي BRIعلى نظام الدفع في الجزائر يتبين أنه يستجيب لخمسة معايير أساسية تجعله ذا أهمية نظامية؛ أولها حجم وقيمة المبادلات التي تعرف ارتفاعاً سنة عن سنة مع وجود وسائل دفع تشهد تطوراً سريعاً كالتحويلات والاقتطاعات. وثانيها غياب البدائل للنظام إذ قام بنك الجزائر منذ سنة 2008 بإغلاق كافة غرف المقاصة اليدوية عبر التراب الوطني لتصبح المقاصة الإلكترونية هي النظام الوحيد الذي يعنى بمعالجة مختلف وسائل الدفع. وثالثها سرعة تسوية المعاملات التي تتراوح بين يوم واحد للتحويلات وبطاقات الدفع ويومين للشيكات. ورابعها أهمية الدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني من خلال ربطه بكافة المؤسسات الاقتصادية والإدارات العمومية. وخامسها التراسل والترابط مع الأنظمة الأخرى خاصة نظام الدفع الفوري RTGS وشبكة النقد الآلي[2].

[1] ICC. «eUCP v2.0,» 2019. — Globalization and Business. «FinTech and Foreign Trade,» 2025, p. 5.

[2] Comité des systèmes de paiement et de règlement, les principes et pratiques applicables aux systèmes de paiement d'importance systémique, rapport du groupe de travail, BRI, Suisse, p5

المبحث الثالث :آفاق تطوير منظومة الدفع الإلكتروني في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي العالمي، أصبحت رقمنة منظومة الدفع وتمويل التجارة الخارجية خياراً استراتيجياً تفرضه متطلبات التنافسية الدولية وتسريع المبادلات التجارية. وقد شرعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة في تبني مجموعة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والتقنية الهادفة إلى تحديث القطاع البنكي وتعزيز استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، غير أن الوصول إلى منظومة رقمية متكاملة لا يزال يتطلب مزيداً من التطوير والتنسيق المؤسسي والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المبحث إلى استشراف آفاق تطوير منظومة الدفع الإلكتروني في تمويل التجارة الخارجية بالجزائر، من خلال تحليل الإصلاحات الجارية والمتطلبات الضرورية لإنجاح التحول الرقمي، ثم عرض أبرز التجارب الدولية المقارنة واستخلاص الدروس الممكن الاستفادة منها، وصولاً إلى تقديم مجموعة من التوصيات العلمية الكفيلة بدعم رقمنة تمويل التجارة الخارجية وتعزيز فعالية المنظومة البنكية الجزائرية مستقبلاً.

المطلب الأول :الإصلاحات الجارية ومتطلبات تطوير المنظومة

شهد القطاع المالي والمصرفي الجزائري حركية إصلاحية متزايدة تهدف إلى مواكبة التحولات الرقمية العالمية وتطوير بيئة الدفع الإلكتروني المرتبطة بالتجارة الخارجية. وتشمل هذه الإصلاحات مشاريع استراتيجية تتعلق بإطلاق العملة الرقمية للبنك المركزي، وتوسيع الاندماج في المبادلات الإقليمية الإفريقية، وتطوير البنى التحتية الخاصة بالتوقيع الإلكتروني وأمن المعاملات الرقمية.

وعليه، يتناول هذا المطلب أهم الإصلاحات الجارية والمتطلبات التقنية والتنظيمية اللازمة لتطوير منظومة الدفع الإلكتروني في تمويل التجارة الخارجية بالجزائر.

الفرع الأول :مشروع الدينار الرقمي (CBDC) وانعكاساته على التجارة الخارجية

نصّ القانون رقم 23-09، ولا سيما في مادته الثانية، على توجه الجزائر نحو إصدار الدينار الرقمي بوصفه عملة رقمية للبنك المركزي(CBDC) ، رغم أن الإطارين التقني والتنفيذي التفصيليين لهذا المشروع لا يزالان قيد الإعداد والتطوير[1].

وفي حال تجسيده فعلياً، يُنتظر أن يُحدث هذا المشروع آثاراً إيجابية متعددة على منظومة الدفع والتجارة الخارجية، من أبرزها تعزيز مستويات الشفافية المالية والحد من حجم الاقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى تمكين التحقق الفوري من الملاءة المالية للأطراف المتعاملة في العقود التجارية الدولية. كما يُتوقع أن يُسهم في تقليص تكاليف عمليات التسوية المالية وتسريعها، بما يعزز كفاءة المعاملات التجارية الدولية ويدعم التحول نحو منظومة دفع رقمية أكثر تطوراً.

الفرع الثاني :انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) وانعكاساته على منظومة الدفع

انضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) سنة 2024، وهو ما يترتب عنه آثار مباشرة على منظومة الدفع الإلكتروني المرتبطة بالتجارة الخارجية. إذ تتطلب هذه المنطقة توفير أنظمة دفع رقمية سريعة وموثوقة للتعامل مع أكثر من خمسين دولة إفريقية، مما يضع البنوك الجزائرية أمام تحدٍّ تنافسي يفرض تسريع وتيرة رقمنة خدمات تمويل التجارة الخارجية[2].

كما يُعزز هذا الانفتاح الإقليمي الحاجة إلى تطوير أنظمة تسوية قادرة على التعامل بعدة عملات، إلى جانب ضرورة إدماج وربط شبكة SATIMبالأنظمة الإقليمية الإفريقية الخاصة بالتسوية والمدفوعات، بما يسمح بتسهيل المعاملات العابرة للحدود وتحسين كفاءة البنية المالية الرقمية على المستوى القاري.

[1] MAHBOUB Ali, MAHI Mohamed, The Digital Dinar and the Transformation of Monetary Policy in Algeria: Analytical Insights and Forward-Looking Perspectives, Journal Of Economics And Management, VOLUME: 09/ N°: 02 (2025), PP 69-87
https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/515/9/2/281470

[2] World Bank. «Algeria Overview,» 2024.

الفرع الثالث :تطوير البنية التحتية للمفاتيح العامة (PKI) والتوقيع الرقمي

يُعدّ تطوير البنية التحتية للمفاتيح العامة (PKI) شرطاً أساسياً للانتقال نحو رقمنة شاملة لتمويل التجارة الخارجية، حيث تتيح هذه البنية تأمين التوقيعات الرقمية على المستندات التجارية الدولية وضمان التحقق من هوية الأطراف المتعاملة، بما يعزز موثوقية وأمان المعاملات الإلكترونية.

كما أن إرساء الاعتراف القانوني بالتوقيع الإلكتروني في المعاملات التجارية الدولية داخل الجزائر، وهو ما يستدعي مراجعات وتعديلات تشريعية، يُمثل خطوة محورية نحو تفعيل قواعد eUCP v2.0الصادرة عن غرفة التجارة الدولية، وبالتالي الانتقال إلى نموذج اعتمادات مستندية إلكترونية بالكامل دون ورق، بما يدعم تسريع وتحديث منظومة تمويل التجارة الخارجية[1].

المطلب الثاني :التجارب الدولية في تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني

أصبحت التجارب الدولية في مجال رقمنة المدفوعات وتمويل التجارة الخارجية مرجعاً مهماً للدول الساعية إلى تحديث أنظمتها البنكية وتعزيز كفاءتها الرقمية. وقد أظهرت العديد من النماذج الدولية نجاحاً ملحوظاً في بناء منصات دفع متكاملة وربط مختلف المتدخلين في التجارة الخارجية ضمن بيئة رقمية موحدة، مما أسهم في تسريع المعاملات وتقليص التكاليف ورفع مستويات الشفافية والأمان.

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المطلب إلى عرض وتحليل بعض التجارب الدولية الرائدة، مع إبراز أهم الدروس التي يمكن للجزائر الاستفادة منها في تطوير منظومتها الرقمية الخاصة بتمويل التجارة الخارجية.

[1] Rodrigues, A. R. D., et al. «AI, Digital Transformation and Cybersecurity in Banking.» Technological Forecasting & Social Change (2022).

الفرع الأول :نموذج المدفوعات الموحدة الهندي (UPI) في تعزيز الشمول المالي الرقمي

تُعدّ منصة المدفوعات الموحدة الهندية (UPI) نموذجاً عالمياً رائداً في مجال التحول الرقمي للمدفوعات وتعزيز الشمول المالي، حيث سجلت خلال شهر مارس 2024 وحده أكثر من 13.4 مليار معاملة، ما يعكس حجم الاعتماد الواسع عليها وفاعليتها في تسهيل العمليات المالية الرقمية[1].

وتقدم هذه التجربة مجموعة من الدروس المهمة التي يمكن الاستفادة منها في السياق الجزائري، من أبرزها اعتماد معيار دفع موحد ومفتوح يربط بين مختلف البنوك والمؤسسات المالية، بما يضمن تكاملاً أكبر في منظومة الدفع الإلكتروني. كما تُبرز التجربة أهمية البدء بتوسيع استخدام المدفوعات الرقمية في الخدمات الحكومية مثل الضرائب والجمارك والرسوم قبل تعميمها على المعاملات التجارية، لما لذلك من دور في ترسيخ الثقة وتشجيع الاستخدام. إضافة إلى ذلك، تعتمد المنصة على إتاحة واجهات برمجية مفتوحة (APIs)تمكّن شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) من تطوير خدمات مبتكرة فوق البنية التحتية القائمة، مما يعزز الابتكار ويُسرّع وتيرة التحول الرقمي في قطاع المدفوعات.

الفرع الثاني :التجربة المغربية في رقمنة خدمات التجارة الخارجية عبر منصةPORTNET

أطلق المغرب منصة PORTNET كمنظومة رقمية موحدة لتبادل المعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية، حيث حققت هذه المنصة تكاملاً وظيفياً بين مختلف الفاعلين، بما في ذلك الجمارك والبنوك والموانئ ومقدمو الخدمات اللوجستية، ضمن إطار رقمي واحد.

وقد أسهم هذا التكامل في تقليص كبير لآجال معالجة وثائق التجارة الخارجية، حيث انتقلت من أيام إلى ساعات معدودة، إضافة إلى تخفيض ملموس في التكاليف الإدارية المرتبطة بالعمليات التجارية. ويُبرز هذا النموذج دلالة مهمة يمكن الاستفادة منها في السياق الجزائري، مفادها أن فعالية الرقمنة في مجال التجارة الخارجية لا تتحقق بمجرد أتمتة الإجراءات بشكل منفصل داخل كل مؤسسة، وإنما تتطلب تحقيق تكامل مؤسسي شامل يربط مختلف الفاعلين ضمن منظومة رقمية موحدة ومترابطة.

[1] Globalization and Business Journal. «FinTech and Foreign Trade in Algeria,» 2025, p. 3.

الفرع الثالث :التجربة الإماراتية في توظيف تقنية Blockchain في تمويل التجارة الرقمية

تُعدّ تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في توظيف تقنية البلوك تشين (Blockchain) في تمويل التجارة الخارجية من أبرز التجارب الرائدة على المستوى الإقليمي، نظراً لما حققته من تطور في رقمنة العمليات التجارية وتعزيز كفاءتها. فقد أتاحت منصات مثل سوق أبوظبي العالمي (Abu Dhabi Global Market – ADGM) مستوى متقدماً من التكامل الرقمي بين البنوك ومنصات التجارة الدولية، بما يسمح بتنفيذ عمليات تمويل التجارة وإصدار الاعتمادات المستندية بشكل رقمي كامل دون الحاجة إلى الوثائق الورقية[1].

وتُقدم هذه التجربة دروساً مهمة يمكن الاستفادة منها في السياق الجزائري، مفادها أن تطوير منظومة رقمية فعالة لتمويل التجارة الخارجية لا يتطلب بالضرورة بناء أنظمة من الصفر، وإنما يمكن تحقيق نقلة نوعية من خلال شراكات استراتيجية بين البنك المركزي ومؤسسات تقنية دولية متخصصة، بهدف إنشاء منصة وطنية متكاملة للتجارة الرقمية تعتمد على أحدث التقنيات وتُعزز كفاءة وشفافية العمليات المالية.

المطلب الثالث :سبل تطوير الدفع الإلكتروني في تمويل التجارة الخارجية

إن تطوير منظومة الدفع الإلكتروني في تمويل التجارة الخارجية لا يقتصر على إدخال الوسائل التقنية الحديثة فحسب، بل يتطلب رؤية شاملة تشمل الإصلاح التشريعي، وتحديث البنية التحتية الرقمية، وتأهيل الموارد البشرية، وتعزيز الثقافة الرقمية لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

واستناداً إلى النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل، يسعى هذا المطلب إلى تقديم مجموعة من التوصيات العلمية والعملية التي يمكن أن تُسهم في دعم مسار التحول الرقمي للقطاع البنكي الجزائري وتطوير آليات تمويل التجارة الخارجية بما يتماشى مع المعايير الدولية الحديثة.

الفرع الأول :سبل تطوير الإطار القانوني والمؤسسي

استناداً إلى التحليل السابق، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات ذات الطابع التشريعي والمؤسسي، تتمثل فيما يلي:

[1] Globalization and Business Journal. «FinTech and Foreign Trade,» 2025, p. 6.

1. إصدار إطار قانوني خاص يُنظم استخدام المستندات التجارية الإلكترونية في عمليات التجارة الخارجية، بما يتيح اعتماد قواعد eUCP v2.0 و eURCالصادرة عن غرفة التجارة الدولية في التطبيق العملي .

2. إدراج الاعتراف القانوني الصريح بالتوقيع الإلكتروني في عقود التجارة الدولية، بما في ذلك الكمبيالات الرقمية، ضمن التعديلات التشريعية المرتقبة، بما يعزز موثوقية المعاملات الرقمية ويواكب التطورات الدولية .

3. إنشاء هيئة وطنية تنسيقية موحدة تضم مختلف الفاعلين المعنيين، وعلى رأسهم Banque d'Algérieوقطاع الجمارك ووزارة التجارة، تتولى الإشراف على عملية رقمنة منظومة التجارة الخارجية بشكل متكامل وتنسيق الجهود بين مختلف المؤسسات[1].

الفرع الثاني :سبل تطوير البنية التقنية لمنظومة الدفع الإلكتروني

يتطلب التطوير التقني لمنظومة الدفع الإلكتروني في تمويل التجارة الخارجية جملة من الإجراءات الأساسية، من أبرزها:

1. الاستثمار في تحديث الأنظمة المعلوماتية الأساسية (Core Banking) داخل البنوك العمومية، بما يسمح باستيعاب ومعالجة المستندات التجارية الإلكترونية وفق المعايير الدولية المعتمدة .

2. إنشاء بنية تحتية وطنية للمفاتيح العامة(PKI) ، بهدف ضمان أمن التوقيعات الرقمية وتعزيز موثوقية المعاملات الإلكترونية .

3. العمل على ربط شبكة SATIMبأنظمة التسوية الإقليمية الإفريقية، بما يتماشى مع متطلبات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) ويعزز الاندماج المالي الإقليمي .

4. تفعيل خاصية SWIFT gpi في جميع البنوك الجزائرية المعنية بتمويل التجارة الخارجية، بما يساهم في تسريع التحويلات الدولية وتحسين شفافية وسرعة المعاملات المالية.

[1] Globalization and Business Journal. «FinTech and Foreign Trade,» 2025, pp. 7-8.

الفرع الثالث :سبل رفع الكفاءات البشرية وتعزيز الثقافة الرقمية

لا يكتمل مسار التحول الرقمي دون إيلاء البعد البشري ما يستحقه من اهتمام، لذلك يُوصى بما يلي:

1. تصميم برامج تكوين متخصصة لفائدة موظفي البنوك في مجال تمويل التجارة الخارجية الرقمي، وفق أحدث المعايير والممارسات الدولية، بما يضمن رفع الكفاءة المهنية ومواكبة التطورات التقنية .
2. إطلاق حملات توعوية موجهة للمؤسسات المستوردة والمصدرة، بهدف التعريف بمزايا أدوات الدفع الإلكتروني وآليات استخدامها، بما يُسهم في تعزيز الثقة في المعاملات الرقمية وتوسيع نطاق اعتمادها .
3. إدراج مساقات أكاديمية متخصصة في مجالي التكنولوجيا المالية (FinTech) وتمويل التجارة الخارجية الرقمي ضمن برامج كليات الاقتصاد والتجارة في الجزائر، بما يضمن إعداد جيل مؤهل لمتطلبات الاقتصاد الرقمي[1].

[1] Samra amrane, and ouahiba dahmene. «FinTech Adoption in the Algerian Banking Sector: Reality and Challenges.» , 2023, p. 227.

الجدول رقم (7): ملخص التحديات والآفاق في رقمنة تمويل التجارة الخارجية الجزائرية

المحور	التحديات القائمة	الآفاق والمقترحات	الأفق الزمني
التشريعي	غياب eUCP وeURC؛ قيود الصرف	قانون 09-23؛ إطار قانوني للمستندات الرقمية	2025-2027
التقني	أنظمة legacy؛ محدودية SWIFT gpi	Core Banking جديد؛ PKI وطنية	2025-2028
المؤسسي	تشتت الجهات الرقابية	هيئة تنسيقية؛ Regulatory Sandbox 2026	2026
الاقتصادي	اقتصاد غير رسمي 30% GDP	الدينار الرقمي (CBDC)؛ تحفيزات ضريبية	2027-2030
البشري	ضعف الثقافة الرقمية	تكوين متخصص؛ توعية مؤسسية	2025-2026
الإقليمي	محدودية التكامل الأفريقي	AfCFTA 2024؛ نموذج PORTNET المغربي	2025-2030

المصدر:إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموع مصادر الفصل.

خلاصة الفصل الثاني

خلص هذا الفصل إلى مجموعة من النتائج الأساسية التي يمكن تلخيصها في المحاور الآتية:

أولاً: على مستوى الحجم والهيكل، تتميز الجزائر بوزن معتبر في تجارتها الخارجية، يتجسد في تحقيق فائض في الميزان التجاري قدره 9.93 مليار دولار سنة 2023، إضافة إلى احتياطيات من الصرف تغطي أكثر من 16 شهراً من الواردات. غير أن البنية الاقتصادية لا تزال تعكس هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات بنسبة تقارب 83.%

ثانياً: على مستوى البنية الرقمية، تمتلك الجزائر مقومات مهمة للتحول الرقمي في المجال المالي، من خلال وجود بنى تحتية مثل SATIMوGIE Monétique، إضافة إلى حلول مصرفية رقمية ناشئة مثل Wimpay–BNAوGuiddini، وإطار تشريعي حديث ممثل في القانون 23–09. غير أن أدوات تمويل التجارة الخارجية الرقمية المتقدمة (مثل eLC و eBLوeUCP)ما تزال محدودة التطبيق ومقيدة من الناحية القانونية.

ثالثاً: على مستوى التحديات، يواجه التحول الرقمي في تمويل التجارة الخارجية مجموعة من العقبات المتداخلة، تشمل تحديات تقنية مرتبطة بتقادم الأنظمة وصعوبة التكامل مع حلول الدفع الحديثة، وتحديات تشريعية تتعلق بغياب الإطار الكامل للمعايير الدولية، إضافة إلى تحديات اقتصادية مرتبطة باستمرار الاقتصاد غير الرسمي، وأخرى بشرية تتعلق بضعف الثقافة الرقمية.

رابعاً: على مستوى الآفاق، تبرز فرص واعدة لتطوير المنظومة، خاصة في ظل انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) سنة 2024، والتوجه نحو إطلاق الدينار الرقمي، إلى جانب الإصلاحات التشريعية الجارية. كما يمكن الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة مثل نموذج UPI الهندي ومنصة PORTNET المغربية وتجربة البلوك تشين في الإمارات، بما يعزز مسار التحول نحو تمويل رقمي متكامل للتجارة الخارجية

الخاتمة العامة

تناولت هذه الدراسة موضوع تمويل التجارة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي والدفع الإلكتروني، بالتطبيق على الحالة الجزائرية، انطلاقاً من إشكالية محورية تتمثل في مدى مساهمة الرقمنة المالية في تحسين كفاءة منظومة تمويل التجارة الخارجية. وقد سمح التحليل النظري والتطبيقي، عبر فصلي الدراسة، بالتوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن عرضها كما يلي:

أولاً: النتائج العامة للدراسة

على الصعيد النظري، تبيّن أن تمويل التجارة الخارجية يقوم على منظومة متكاملة من الأدوات المصرفية، أبرزها الاعتماد المستندي، والتحصيل المستندي، والتحويلات المصرفية الدولية عبر SWIFT، وهي أدوات تخضع لمعايير دولية صادرة عن International Chamber of Commerce. كما أظهر التطور التكنولوجي دوره الفعّال في تحسين كفاءة هذه الأدوات، من خلال تقليص آجال المعالجة، وخفض التكاليف، وتعزيز الشفافية والأمان، فضلاً عن بروز حلول حديثة قائمة على التكنولوجيا المالية تسمح بالانتقال التدريجي نحو المعالجة الرقمية الكاملة للمستندات التجارية.

أما على مستوى الواقع الجزائري، فقد كشفت الدراسة أن الجزائر تمتلك قاعدة معتبرة للتجارة الخارجية، تجلت في تحقيق فائض تجاري بلغ 9.93 مليار دولار سنة 2023، إلى جانب احتياطيات صرف تغطي نحو 16 شهراً من الواردات. غير أن هيكل التجارة الخارجية لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على صادرات المحروقات التي تمثل حوالي 83% من إجمالي الصادرات، الأمر الذي يحد من تنويع الاقتصاد الوطني ويجعل المنظومة التمويلية أكثر عرضة لتقلبات الأسواق الدولية.

وفيما يتعلق بالتحول الرقمي، أوضحت الدراسة أن القطاع المصرفي الجزائري أصبح يمتلك مقومات أساسية للرقمنة المالية، من خلال وجود بنى تحتية وأنظمة متخصصة، مثل SATIMو GIE Monétique، إضافة إلى أنظمة التسوية الإلكترونية مثل ARTS وATCI، التي شهدت نمواً ملحوظاً في حجم العمليات. كما ساهم إطلاق خدمات رقمية، مثل منصة E-CREDOC وتطبيق Wimpay-BNA، في توسيع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية. ومع ذلك، لا تزال مؤشرات الاستخدام محدودة نسبياً، حيث تبقى نسبة مستخدمي الدفع الرقمي منخفضة مقارنة بالمعايير الدولية.

ومن جهة أخرى، أبرزت الدراسة وجود مجموعة من التحديات التي تعيق رقمنة تمويل التجارة الخارجية، تتمثل أساساً في تقادم بعض الأنظمة المعلوماتية داخل البنوك العمومية، وعدم اكتمال الإطار القانوني

المنظم للمستندات التجارية الإلكترونية وفق معايير eUCP v2.0 وeURC، إضافة إلى تشتت الجهات المشرفة على الرقمنة، واستمرار توسع الاقتصاد غير الرسمي، فضلاً عن محدودية توظيف بعض التقنيات الحديثة، مثل خدمةSWIFT gpi ، في عدد من البنوك الجزائرية.

أما على مستوى الآفاق المستقبلية، فقد أظهرت الدراسة وجود فرص واعدة لتطوير منظومة تمويل التجارة الخارجية، خاصة في ظل انضمام الجزائر إلى African Continental Free Trade Areaسنة 2024، وما جاء به القانون النقدي والمصرفي 23-09 من توجه نحو إنشاء بنوك رقمية وإمكانية إصدار الدينار الرقمي، إضافة إلى الحوافز الواردة في قانون المالية لسنة 2025. كما تُبرز التجارب الدولية، مثل تجربة الهند عبر منصة UPI ، والمغرب عبر منصة PORTNET ، والإمارات العربية المتحدة في توظيف تقنية البلوك تشين، نماذج ناجحة يمكن الاستفادة منها لتسريع التحول الرقمي في الجزائر.

ثانياً: اختبار الفرضيات

- ✓ تحققت الفرضية الأولى جزئياً، حيث يمتلك القطاع المصرفي الجزائري بنية تحتية رقمية أساسية، غير أن توظيفها في مجال تمويل التجارة الخارجية لا يزال محدوداً ومتفاوتاً بين البنوك.
- ✓ تحققت الفرضية الثانية بدرجة كبيرة، إذ ساهم التحول الرقمي في تحسين سرعة التسوية وتقليص آجال المعالجة والمقاصة، غير أن الرقمنة الشاملة للمستندات التجارية لم تتحقق بعد بسبب القيود القانونية والتنظيمية.
- ✓ تحققت الفرضية الثالثة بصورة واضحة، حيث تبين وجود فجوة بين الإطار التشريعي الوطني والمعايير الدولية المعتمدة من طرف International Chamber of Commerce، وهو ما يشكل أحد أبرز العوائق أمام الرقمنة الكاملة لتمويل التجارة الخارجية.

ثالثاً: التوصيات

في ضوء النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

1. على الصعيد التشريعي والمؤسسي:

- ✓ إعداد إطار قانوني متكامل ينظم استخدام المستندات التجارية الإلكترونية ويعترف بقواعد eUCP v2.0وeURC.
- ✓ تعزيز الاعتراف القانوني بالتوقيع الإلكتروني في معاملات التجارة الدولية .

- ✓ إنشاء هيئة وطنية تنسيقية تضم Bank of Algeria والجمارك ووزارة التجارة للإشراف على رقمنة التجارة الخارجية بصورة متكاملة .

2. على الصعيد التقني:

- ✓ تحديث أنظمة Core Banking في البنوك العمومية .
- ✓ إنشاء بنية تحتية وطنية للمفاتيح العامة (PKI) لتعزيز أمن المعاملات الرقمية .
- ✓ تعميم استخدام خدمة SWIFT gpi في البنوك المعنية بتمويل التجارة الخارجية .
- ✓ ربط الأنظمة الوطنية للتسوية بالمنصات الإفريقية استعداداً لمتطلبات African Continental Free Trade Area.

3. على الصعيد البشري والتكويني:

- ✓ تطوير برامج تكوين متخصصة في تمويل التجارة الرقمية والتكنولوجيا المالية لفائدة موظفي البنوك .
- ✓ تنظيم حملات توعية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين حول مزايا الرقمنة المالية .
- ✓ إدراج مواضيع التكنولوجيا المالية وتمويل التجارة الرقمي ضمن برامج كليات الاقتصاد والتجارة .

رابعاً: آفاق البحث المستقبلية

تفتح هذه الدراسة المجال أمام بحوث مستقبلية متعددة، من أبرزها دراسة أثر تطبيق الدينار الرقمي على كفاءة تمويل التجارة الخارجية، وتحليل مستوى رقمنة الاعتمادات المستندية في البنوك الجزائرية، إضافة إلى دراسة انعكاسات انضمام الجزائر إلى African Continental Free Trade Area على البنية التحتية الرقمية للمدفوعات والتجارة الخارجية.

قائمة المصادر و المراجع

1) باللغة العربية:

❖ **الكتب:**

1. أحمد بوراس، السعيد بريكة، "أعمال الصيؤفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر "، دار الكتاب الحديث، القاهرة، .2014
2. أحمد سفر: أنظمة الدفع الإلكترونية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.
3. أحمد غنيم ، الإعتماد المستندي والتحصيل المستندي، الطبعة الخامسة ، سنة1997.
4. أسامة عبد المنعم بسيوني، "الإعتمادات المستندية"، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2014.
5. أنطوان الناشف، خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الجزء الأول،1998.
6. جلال عايد الشورة: وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2008.
7. خالد أمين عبد الله وآخرون، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1 ،الأردن،2006.
8. ديمثان المجالي، أسامة عبد المنعم: التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.
9. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، 2000.
10. سليمان الناصر التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان ، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية ، ورقلة، الجزائر ،2013.
11. الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
12. عبد الغني مازوت، الاعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط01 ،2006 .
13. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ الدار الجامعية 2001.
14. عبد المعطي رشيد وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، دار الميسر، الأردن،1997 .
15. عطا الله الزبون التجارة الخارجية، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
16. محسن أحمد الخصيري ، التمويل بدون نقود بدون طبعة، مجموعة النيل العربية، مصر
17. محمد عثمان إسماعيل حميد، أساسات ومبادئ التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال، دار النهضة العربية،2006.

18. محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية(عمليات البنوك)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1،الأردن،2008.

19. مصطفى كمال طه وائل بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

20. منير محمد الجنبهي، ممدوح محمد الجنبهي، "النقود الإلكترونية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2005.

21. منير محمد الجنبيهي وممدوح محمد الجنبيهي: الشركات الإلكترونية، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

22. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

23. هادي مسلم يونس البشكاني: التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية، دراسة مقارنة،2009 .

24. يوسف مسعداوي ، دراسات في التجارة الدولية ، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010.

25. يوسف مسعداوي ، دراسات في المالية الدولية، بدون طبعة دار الراية، الأردن، 2013.

❖ **المذكرات و الاطروحات:**

1. رابح خوني، ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2002-2003.

2. عبد الرحيم وهيبة: إخلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

3. مختاري عبد الجبار، أثر تحرير الخدمات المالية على مصادر تمويل التجارة الخارجية – دراسة حالة الصين الشعبية– مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2009.

4. مولودي عبد الغاني، الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي ، دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير جامعة أحمد دراية – أدرار، 2021-2022.

5. الهام حجريوة ، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي – دراسة حالة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غرداية الجزائر: جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،الجزائر،2023-2024.

❖ **المؤتمراتوالملتقياتالعلمية:**

1. الحبيب بن باير، محمد عبد العزيز بن كاملة: الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة وسائل الدفع، مدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك الجزائرية، جامعة وهران، 26-27أفريل ،2011.
2. صلاح إلياس: مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة، الملتقى العلمي الدولي الرابع، عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، عرض تجارب دولية، 26-27أفريل 2011،الجزائر.
3. مريم قشي، إيمان بركان، أثر التكنولوجيا المالية FinTechعلى الصناعة المالية والمصرفية، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر،2021.

❖ **المجلاتالعلمية:**

1. بوطريف لويزة، يونس شعيب، واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل التحديات الراهنة، مقال نشر في مجلة الأصيل للبحوث الادارية بجامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 05 ،العدد 02 ،ديسمبر، 2021.
2. حميد مخوخ، تطور التجارة الدولية و النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 08، العدد 01، 2020.
3. دلامي مباركة ،تقنيات التجارة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي،مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 02 العدد 02 ،2025.
4. زروني مصطفى،حنك سعيدة،دوافع استعمال شبكة سويفت SWIFTفي المعاملات الدولية، Revue d'économie et de statistique appliquée ، المجلد10 العدد 02 ،2013 .
5. شريف بكيحل و فاطمة الزهراء كروشة ، آثار التجارة الالكترونية عبر الحدود في الصين على التجارة الخارجية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2024 .
6. صبرينة بن عطاء الله،قويدر بورقبة،استخدام التكنولوجيا المالية كآلية لتحديث نظام الاعتماد المستندي لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية،مجلة الجغرافيا الاقتصادية،المجلد 02 العدد 02 ،2025.

7. العمري الحاج و سامي بنجدو أثر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي دراسة عينة من الدول العربية النفطية مجلة القتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10 العدد 03، 2019.
8. ميثاق هادي هاشم، خولة حسين حمدان، تقييم فاعلية الرقابة الداخلية لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) دراسة استطلاعية في مصرفي الرافدين والرشيد،مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد 08 ،العدد06، 2018 .
9. نور الدين كروش، وآخرون، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطوارت التكنولوجيا المالية، مجلة الد ارسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، المجلد 04 ،العدد10،2020/02.

❖ **المقالاتالمنشورةعلىالإنترنت:**

1. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، آفاق الاقتصاد الاقليمي، الفصل الخامس: التكنولوجيا المالية، صندوق النقد الدولي، 2017.
2. عبد الكريم أحمد قندوز، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية، صندوق النقد العربي، دولة الامارات العربية المتحدة، 2019.
3. فطوم لحول و بن الوليد نهار خالد تحديات التجارة الالكترونية و اثرها على النشاط التسويقي خلال جائحة فيروس كورونا بوابة التجارة الالكترونية بدولة قطر كنموذج للنجاح و التحدي خلال جائحة فيروس كورونا 2019-2021 مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02 ، 2022 .

❖ **المواقع الالكترونية:**

1. https://www.statista.com
2. https://www.swift.com/
3. https://www.worldbank.org

2) الأجنبية:

1. Jacqes Mondino, Thomas Hyves, Le droit du crédit, édition Agende CDunod, Paris, 1992.
2. LEGRAND Ghislaine, MARTINI Hurbert, Management des opérations de commerce international, 7 édition, SNEL Grfis sa, 2005.
3. Leon. A , Garantties et financement des opérations de commerce international, Edition paris, finance, 1997.
4. Philippe Guarsuault, Stephane Priami, les opérations bancaire à l'international, banque éditeur, 1999.
5. Philippe Guarsuault, Stephane Priami, Les opérations Bancaires à L'international, banque-édition, Paris, 1999

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

RépubliqueAlgérienneDémocratique Et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère De L'Enseignement Supérieur Et De la recherche Scientifique

جامعة غرداية

Université de Ghardaïa

كلية العلوم الاقتصادية، التجاريةوعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

Faculté des sciences Economiques, Commerciales et sciences de Gestion

Département Sciences économiques

غرداية يوم:...../...../2026

شهادة تصحيح مذكرة

(ماستر)

يشهد الأستاذ (ة) :.....**وازي عز الدين**.....بصفته عضو لجنة مناقشة (الصفة في الجنة)....**مشرف**....

بأن الطالب:(ة)

الإسم واللقب (طالب 01): ...سعاد العربي..... رقم التسجيل:.....**25059074953**.....

المستوى الدراسي :...**02**....ماستر.....التخصص: .....**مالية وتجارة دولية**.....

تاريخ المناقشة:.....**2026/06/03**.....

عنوان المذكرة: .....**تمويل التجارة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي والدفع الإلكتروني**.....

.....

يشهد بأن أن الطالب (الطلبة): المذكورين أعلاه قدإلتزم (ا) : بجميع الملاحظات وقام (ا) برفع التحفظات المقدمة له (ما)من طرف لجنةالمناقشة وأن المذكرة قابلة للإيداع النهائي على هذا النحو.

إمضاء الأستاذ المكلف(ة): بمتابعة التصحيح

رئيس القسم

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية التجارية
قسم العلوم الاقتصادية
تم التوقيع

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، القطب الجامعي رقم 01 ،جامعة غرداية، المنطقة العلمية، ص ب 455 غرداية، 47000، الجزائر

الهاتف /الفاكس : 21 81 25 29 (0) 213+ /09 81 25 29 (0) 213+ الموقع الإلكتروني للكلية: https://fsecg.univ-ghardaia.dz/

ايميل الكليةfsecg@univ-ghardaia.dz ايمايل قسم العلوم الاقتصادية: s.eco@univ-ghardaia.edu.dz